

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إشراف الدكتورة:

بركان زهية

إعداد الطالبة:

كتمير حورية

السنة الجامعية: 2020/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

اعداد الطالبة:

كتمير حورية

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	خضراوي ساسية
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ	بركان زهية
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذة محاضرة أ	عزازي فريدة
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذة محاضرة أ	قرايطية زهية
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ	خليل عبد القادر
عضوا مناقشا	جامعة شلف	أستاذ	مطاي عبد القادر

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا

طريق النجاح بكل تقدير وعرفان

إلى من وهبتي الحياة...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني...أمي الغالية

إلى أعز من في الوجود...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي...أبي العزيز

إلى من تشرق الدنيا بنورهم...إخوتي وأخواتي

إلى من ساندني وشجعني إلى توأم روحي وشريكي في الحياة...زوجي

إلى كل من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أصدقائي الأعزاء

إلى كل الأحباب والزملاء

شكر

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "بركان زهية "

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة وأعضاء لجنة التكوين بالدكتوراه

تخصص تحليل اقتصادي واستشراف والى كل من ساهم في مساعدتي

من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

المُلخَص

المُلخَص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، ثم محاولة بناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة في المدى القصير وال المدى الطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

تشير النتائج التي تم الحصول عليها أن الاستثمار الفلاحي يساهم في النمو الاقتصادي، ولكن هذه المساهمة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي يحض بها القطاع الفلاحي، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي، الاستثمار الفلاحي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة، الجزائر

فهرس المحتويات

	اهداء.....
	شكر.....
	الملخص.....
	فهرس الجداول.....
	فهرس الأشكال.....
أ-ذ	المقدمة العامة.....
الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي -مقاربة نظرية-	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.....
03	المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.....
07	المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي.....
09	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....
18	المبحث الثاني: ماهية الفلاحة والاستثمار الفلاحي.....
18	المطلب الأول: الفلاحة أهميتها وخصائصها.....
24	المطلب الثاني: التنمية الفلاحية مفهومها وأهدافها.....
28	المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الفلاحي.....
39	المبحث الثالث: دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....
39	المطلب الأول: دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي.....
42	المطلب الثاني: مساهمة الفلاحة في التنمية للعالم الثلاث الريفية.....
47	المطلب الثالث:مجالات مساهمة الفلاحة في عملية التنمية.....
49	خلاصة.....
الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر	
51	تمهيد.....
52	المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية في الجزائر.....
52	المطلب الأول: مكانة القطاع الفلاحي قبل سنة 2000.....
56	المطلب الثاني: البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2014.....

63	المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو) 2015-2019.....
67	المبحث الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر
67	المطلب الأول: السياسات الفلاحية قبل سنة 2000.....
71	المطلب الثاني: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2000-2014.....
81	المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019.....
84	المبحث الثالث: وضعية النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية والسياسات الفلاحية.....
84	المطلب الأول: خصائص النمو الاقتصادي واتجاهات تطوره في الجزائر
89	المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.....
92	المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2017.....
100	خلاصة.....
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم	
102	تمهيد.....
103	المبحث الأول: مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.....
103	المطلب الأول: المقومات القانونية وبرامج تحفيز الاستثمار الفلاحي.....
110	المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية
127	المطلب الثالث: المقومات التكنولوجية والمالية.....
133	المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في الجزائر أنواعه ومعوقاته.....
133	المطلب الأول: تطور الاستثمار الفلاحي العام.....
135	المطلب الثاني: تطور الاستثمار الفلاحي الخاص.....
139	المطلب الثالث: تطور الاستثمار الفلاحي الأجنبي.....
141	المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.....
144	المبحث الثالث: تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.....
144	المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
149	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة
151	المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الصناعات الغذائية.....
152	المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية.....
155	خلاصة.....

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي	
157	تمهيد.....
158	المبحث الأول: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.....
158	المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية.....
165	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.....
175	المطلب الثالث: نموذج ARDL.....
177	المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج.....
177	المطلب الأول: تحديد النموذج ودراسة استقرارية المتغيرات.....
181	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج.....
187	المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج.....
190	المبحث الثالث: سبل تحفيز وتفعيل دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.....
190	المطلب الأول: تحفيز وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار الفلاحي في الجزائر.....
201	المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار في قطاع الصيد البحري.....
204	المطلب الثالث: تعزيز دور الدولة في تحفيز الاستثمار الفلاحي.....
208	خلاصة:.....
210	خاتمة.....
217	قائمة المراجع.....
231	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	قم الجدول
6	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	1-1
10	أهم أفكار النظرية الكلاسيكية	2-1
53	توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1989)	1-2
57	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).	2-2
61	محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3-2
62	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	4-2
65	مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية	5-2
85	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017	6-2
87	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2017	7-2
89	تطور نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2000-2017	8-2
92	تطور الناتج ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	9-2
94	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2017	10-2
96	تطور الإنتاج الفلاحي النباتي للفترة 2000-2017	11-2
97	تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني للفترة 2000-2017	12-2
98	تطور الإنتاج السمكي للفترة 2000-2017	13-2
111	توزيع الموارد الأرضية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	1-3
113	توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2017	2-3
117	توزيع أهم السدود في الجزائر وطاقة التخزين والكميات المخزنة وحصة الفلاحة	3-3
118	توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	4-3
120	تقسيم الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	5-3

121	تطور المساحة الفلاحية المروية مقارنة بالمساحة المزروعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	3-6
122	تطور عدد السكان الريفيين في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	3-7
123	حجم القوى العاملة وتقسيمها حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	3-8
125	الارشاد الفلاحي الشامل	3-9
129	تطور المكننة الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2017	3-10
130	تطور استخدام الجزائر من الأسمدة الزراعية للفترة 2014-2016	3-11
131	تطور مبيعات المبيدات واللقاحات في الجزائر للفترة 2014-2016	3-12
132	تطور القروض الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	3-13
134	تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي العام من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة خلال الفترة 2000-2017	3-14
136	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ للفترة (2010-2016)	3-15
137	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)	3-16
139	المشاريع الممولة عن طريق ANGEM حسب مجال النشاط (2005-2015)	3-17
140	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2016)	3-18
145	مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه للجزائر خلال الفترة (2000-2017)	3-19
148	تطور مساهمة نمو القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014)	3-20
149	تطور ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة (2000-2017)	3-21
151	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009-2015	3-22

153	مساهمة القطاع الفلاحي التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2015	23-3
178	متغيرات الدراسة ومصدرها	1-4
180	نتائج اختبارات ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في جميع المستويات	2-4
183	نتائج اختبار الحدود	3-4
184	تقدير علاقة المدى الطويل	4-4
186	نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ (ECM))	5-4
187	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	6-4
199	توزيع الأشخاص العاملين في القطاع الفلاحي حسب الجنس خلال الفترة 2010-2016	7-4

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج Lewis لنمو القطاع الحديث	16
2-1	مصادر الاستثمار الفلاحي	34
3-1	دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية	43
4-1	مساهمة الزراعة في النمو وحصة المناطق الريفية من الفقر في العوالم الثلاث الريفية	46
1-2	الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	78
2-2	ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)	82
3-2	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017	86
4-2	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2017	88
5-2	تطور نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2000-2017	90
6-2	عدد المشاريع والمبالغ المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)	138
7-2	تطور الناتج الفلاحي والناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2017	146
1-4	تحديد عدد الفجوات الزمنية وفترات الإبطاء	181
2-4	اختبار CUSUM	189
3-4	اختبار CUSUMQ	189
4-4	نمو الناتج المحلي الاجمالي الاضافي بحلول 2025 في حالة السد التام للفجوة بين الجنسين حسب المناطق (اعتبارا من 2015)	196

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
230	السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	01
231	نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	02
234	نتائج اختبار bond test	03
234	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير والطويل	04
235	نتائج الاختبارات التشخيصية	05

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات المحفزة للنمو الاقتصادي لمعظم بلدان العالم، ويعد قطاع أساسي للاقتصاد أي دولة، وهذا للدور الهام الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، توفير مناصب الشغل، توفير المواد الأولية للصناعة، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان ويحقق الأمن الغذائي.

ويعتبر الاستثمار في القطاع الفلاحي الدافع للتنمية الفلاحية حيث من خلاله يتم تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، كما أنه يؤدي إلى إقامة مشاريع جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ان الجزائر من بين الدول التي تولي أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي وتبذل مجهودات من أجل النهوض بهذا القطاع وجعله المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، خاصة أنها تعتمد في اقتصادها على صادرات المحروقات بدرجة كبيرة، مما يجعل اقتصادها في خطر في حالة انهيار أسعار المحروقات، والاستثمار في القطاع الفلاحي هو البديل الأنسب في هذه الحالة، حيث أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات التي تحفز على الاستثمار في هذا القطاع.

ومن أجل ذلك، انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمخططات التنموية والسياسات الفلاحية، كما أنها قامت بإصلاحات في منظومتها التشريعية والقانونية وخلق بيئة استثمارية مناسبة لجلب المستثمرين الخواص والأجانب بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم من أجل تشجيع الأفراد على الاستثمار في مختلف الأنشطة الفلاحية وذلك من خلال

مقدمة

مختلف الإعانات والقروض وتخصيص مبالغ مالية من ميزانية الدولة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من السياسات الفلاحية، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، كالبنى التحتية من فتح الطرقات وبناء السدود، ومراكز البحث، لكن رغم ذلك لم تصل إلى تحقيق الأهداف نتيجة العراقيل والصعوبات التي تعترضها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من المقومات والإمكانيات التي يتمتع بها القطاع الفلاحي، والتي تعتبر عاملاً مشجعاً على الاستثمار في هذا القطاع، إلا أنه يعاني من تدني الاستثمارات الموجهة إليه مقارنة بحجم الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات، مما يجعل هذه الاستثمارات لا تتناسب وأهمية هذا القطاع مما ينعكس سلباً على معدلات التنمية الفلاحية ومنه على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة الاستثمار في هذا القطاع وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

2017؟

يمكن تفكيك السؤال الجوهري إلى الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- 1- هل عملت المخططات التنموية والسياسات الفلاحية على تحفيز الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟
- 2- هل يملك القطاع الفلاحي المقومات والإمكانيات اللازمة للنهوض بالاستثمار الفلاحي؟
- 3- ما هي العراقيل التي تعيق الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

مقدمة

4- هل توجد علاقة بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- تبنت الجزائر عدة مخططات تنموية وسياسات فلاحية ساهمت في تحفيز وتشجيع الاستثمار الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- 2- إن القطاع الفلاحي يملك من المقومات والإمكانيات المادية والبشرية ما يمنح دعم قوي للاستثمار في هذا القطاع.
- 3- هناك عدة عراقيل تعيق الاستثمار الفلاحي في الجزائر أهمها محدودية مياه الري، العقار الفلاحي بالإضافة الى عراقيل أخرى.
- 4- توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار في القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1- الرغبة الشخصية للبحث في القطاع الفلاحي في الجزائر.
- 2- معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار.
- 3- التعرف على التطورات التي عرفت سياسات الاستثمار في الجزائر لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي، وتحليل البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة لرصد الايجابيات والسلبيات التي عرفت لتوضيح الصورة المستقبلية لهذا القطاع.
- 4- الوضعية الاقتصادية للبلاد وانخفاض أسعار البترول مما يجعلنا نبحت عن حل بديل من خلال التوجه للاستثمار الفلاحي واستغلال الموارد المتاحة فيه.

مقدمة

5- محاولة قياس أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الفلاحية ومن ثم التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع العام والخاص، بتوفير الظروف المناسبة لذلك من أجل استغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر خاصة في ظل انهيار أسعار البترول.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في مايلي:

- تسليط الضوء على مختلف برامج وسياسات تحفيز الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ومعرفة مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع وموقعه من الاستثمارات العمومية.
- دراسة تطور النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المساهمة في القيمة المضافة مع تحديد موقع القطاع الفلاحي من هذه المساهمة.
- التعرف على واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
- إبراز أهم المقومات التي تتوفر عليها الجزائر والتي من شأنها تنمية القطاع الفلاحي وجذب المزيد من الاستثمارات إليه.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مقدمة

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية.

✓ الحدود الزمنية: تمت دراسة الموضوع في الفترة (1990-2017) وهي فترة انتهاء الجزائر لاقتصاد السوق، والإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى توفر المعطيات خلال هذه الفترة.

✓ الحدود المكانية: تناولت الدراسة الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية والنظريات المرتبطة بالاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل واقع الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي من خلال استخدام تحليل الجداول والإحصائيات الخاصة بمعطيات الدراسة، ثم الدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال استخدام أدوات التحليل القياسي لدراسة النموذج.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع القطاع الفلاحي ومدى جعله محفزا للنمو الاقتصادي، فقد حظي باهتمام العديد من الباحثين الذين تطرقوا للاستثمار الفلاحي وعلاقته بالاقتصاد الوطني من عدة زوايا ومن بين هذه الدراسات نجد:

1- غردي محمد، "القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر (2011-2012)، تناولت الدراسة دراسة تحليلية لكل من الاستثمار الزراعي والدعم في الجزائر من خلال مختلف المخططات

مقدمة

التنمية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في حجم الاستثمار الزراعي الخاص، المحلي والأجنبي مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى وهذا بسبب المعوقات التي يعاني منها الاستثمار في الجزائر عامة والفلاحي خاصة.

2- عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2013/2014)، تناولت الدراسة تحليل واقع القطاع الفلاحي وتحديد أهم العوامل المؤثرة على زيادة الناتج الفلاحي في الجزائر، ومدى كفاءتها، وقد استخدم الباحث دراسة قياسية لدالة غوب دوغلاس وتوصل إلى أن الفلاحة في الجزائر تنسم بالكثافة الرأسمالية أكثر من كونها ذات كثافة للعمل الفلاحي، ومن خلال الدراسة القياسية توصل الباحث إلى أن عوامل الانتاج لدالة الانتاج النباتي والمتمثلة في العمل والمكننة الزراعية تمثل جزء من رأس المال الزراعي، وأن الناتج النباتي يتميز بالكثافة العمالية.

3- مصطفى سهيلة، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (2016-2017)، تبرز هذه الدراسة أن الاستثمار الفلاحي من حيث تنظيمه وترقيته في دول شمال إفريقيا كان له العديد من الآثار على حركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الأساسية، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير الأمن الغذائي بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية يمكن أن يتم بالإنتاج المحلي كما يمكن أن يتم بالاستيراد، كما أن معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، وهنا يتضح تداخل وارتباط الفجوة والتبعية الغذائية بالاستثمار الفلاحي، والذي يعد المسئول الأول عن توفير الغذاء بالنسبة لغالبية الفروع الغذائية، وبالنسبة للجزائر فبالرغم من النتائج الايجابية المسجلة بالنسبة لغالبية الفروع الغذائية المدروسة ،

مقدمة

إلا أنه لا بد أن لا يخفى علينا أن نشير إلى أن المواد الخام المستخدمة في إنتاج هذه الأخيرة تبقى ولازالت مرهونة بشكل كبير جدا وفي بعض الحالات بشكل كلي بعمليات الاستيراد من الخارج.

4- شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص كميات تقنية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، (2018/2019)، تبرز هذه الدراسة أثر عوامل الاستثمار الزراعي (الآلات الزراعية، الأراضي الزراعية، الأسمدة، البذور، المبيدات والثروة الحيوانية وغيرها) على الناتج الزراعي باستعمال دالة غوب دغلاس، ومن ثم تأثير هذا الأخير على الفجوة الغذائية باعتبارها من بين أهم المؤشرات التي يتم اعتمادها لدراسة الأمن الغذائي في أي بلد، وتوصلت إلى أن دالة الناتج الزراعي الجزائري تعتمد بالأساس على مدى كفاءة وملاءمة المدخلات الإنتاجية وفي مقدمتها العامل المادي المتمثل في رأس المال الزراعي وبالأخص مكوناته من أرض زراعية وثروة حيوانية، وأن اليد العاملة لا تؤثر فيها بالشكل المطلوب.

5- قوري يحيى عبد الله، محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2016)، عبارة عن مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، 2019، تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد محددات القطاع الفلاحي وأثره على النمو الاقتصادي من خلال نموذج انحدار ذاتي للإبطاء الموزع ARDL وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف نسبي في تأثير نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما أن معدل النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري محددات أساسية لتفسير نمو القطاع الفلاحي في الجزائر.

مقدمة

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها دراسة قياسية لتحديد أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي والوقوف عند عقبات الاستثمار في هذا القطاع مع محاولة تقديم سبل لتفعيل الاستثمار الفلاحي في حين أن الدراسات السابقة ركزت على دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.

هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيده أو نفي الفرضيات

المقترحة، تم تقسيم البحث الى أربعة فصول

- الفصل الأول جاء تحت عنوان الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي -مقاربة نظرية- وقسم

بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى نظريات النمو والتنمية

الاقتصادية، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى ماهية الفلاحة والاستثمار الفلاحي أما المبحث

الثالث فتطرقنا الى دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- الفصل الثاني تحت عنوان المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر وقسم إلى

ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية،

وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور السياسات الفلاحية في الجزائر أما المبحث الثالث

فخصصناه لتقييم وضعية النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية

والسياسات الفلاحية.

- أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص

والتقييم من خلال ثلاثة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول مقومات الاستثمار الفلاحي في

مقدمة

الجزائر، أما المبحث الثاني فخصصناه لاستثمار الفلاحي أنواعه ومعوقاته، أما المبحث

الثالث فتناولنا فيه مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

- وأخيرا الفصل الرابع الذي تناولنا فيه دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو

الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات الاقتصاد

القياسي، وتضمن المبحث الثاني تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج، أما المبحث الثالث

فخصصناه لسبل تحفيز وتفعيل دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي

—مقاربة نظرية—

تمهيد:

إن القطاع الفلاحي بجميع فروعہ أحد أهم القطاعات في اقتصاد أي دولة، حيث تتجلى هذه الأهمية من خلال مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مناصب شغل للعديد من الأفراد والمساهمة في الناتج الداخلي الخام وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما أن هذا القطاع يعتبر من بين أهم مصادر النمو الاقتصادي في الدول خاصة النامية منها، لذلك على هذه البلدان التوجه للاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يعتبر محرك للتنمية الفلاحية من أجل تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، كما أنه يؤدي إلى إقامة مشاريع جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وعليه تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي مع تبيان أهمية الفلاحة في التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال مختلف النظريات، ومن أجل التعرف على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بدراستنا، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي
- المبحث الثالث: علاقة القطاع الفلاحي بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها الاقتصادي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف والفقر، إضافة إلى ضمان الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية والبشرية، و لهذا فهي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

غالبا ما يحدث خلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لوجود تقارب بين المفهومين لذلك سنحدد مفهوم كل منهما ثم إبراز الفرق بينهما.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي نذكر منها:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع الزمن¹، ومن هنا فإن مفهوم النمو يركز فقط على التغير في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله، دون أن يركز على الكيفية التي يحصل بها الفرد على تلك السلع والخدمات أو كيفية توزيعها على باقي أفراد المجتمع².
- النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة³.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 11

² - محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"، الدار الجامعية، ص 339

³ - Amine .V.Sarkan, **poverty alleviation towards sustainable development** , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 ,P113

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

➤ النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹.

➤ حسب Dominick Salvatore يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن خلال الزيادة المتكررة في الإنتاجية الفردية².

➤ النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي³.

➤ يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي، وفقاً لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

¹ - محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "النمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد

بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية 2000، ص 51

² - Dominick Salvatore, " **Development Economics** ", Schaum's Outline Series, McGraw- Hill, USA 1992, P 04

³ - حربي محمد عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة البترا، عمان، ط1،

2014، ص 351

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي¹.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهات النظر، لذا من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية وفيما يلي سوف نقوم باستعراض لبعض تلك المفاهيم.

➤ تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها

عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وإذا كان

معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع².

➤ مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي

وجذري في معظم هياكل الاقتصاد القومي بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط

نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي³.

➤ يمكن تعريف التنمية بأنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة

معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية

¹ - جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الالوكة، بدون صفحة، www.alukah.net

² - كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ص 23.

³ - محمد فوزي ابو سعود، مرجع سبق ذكره، ص 339.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية¹

➤ التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب

ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها

العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.²

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية

من خلال التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي،

حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها

إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف

القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (1-1): جدول يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- نمو عابر لفترة زمنية محددة ويتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها أحداث تغير هيكل للمجتمع.	- عملية طويلة الأجل ومخططة تهدف إلى إحداث تغيير هيكل للمجتمع ومعظم هياكل الاقتصاد.
- مفهوم كمي يعبر عن الزيادة الإنتاج وحجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد.	- تهتم بزيادة الإنتاج ونوعية السلع والخدمات .
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	- تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي من الدخل القومي الحقيقي.
- يكون النمو الاقتصادي مصاحباً للتقدم الاقتصادي	- الانتقال من التخلف إلى التقدم المجتمع وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.
- ظاهرة اقتصادية.	- ظاهرة اقتصادية اجتماعية و سياسية...

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ما سبق من التعاريف.

¹ - جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1،

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما.

أولاً: المعدلات النقدية للنمو

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي¹:

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار ظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم

¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية، 1999، ص 118

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة...الخ¹.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي،

¹ - محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 119

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي – مقارنة نظرية-

حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة¹.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تطرقت للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى وفيما يلي أهم النظريات التي تطرقت لدور الفلاحة في النمو والتنمية الاقتصادية.

أولاً: النظرية الكلاسيكية

من أهم روادها آدم سميث و توماس مالتس وديفيد ريكاردو، والجدول التالي يبين لنا أهم أفكار رواد هذه النظرية.

¹ - محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 120

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

الجدول رقم (1-2): أهم أفكار النظرية الكلاسيكية

أبرز رواد النظرية	أهم الأفكار
ادم سميث (1723-1790)	- عدم تدخل الحكومة لأن ذلك يعيق النمو الاقتصادي - القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية. - التخصيص وتقسيم العمل . - ركز على أهمية القطاع الفلاحي كأساس للنمو الاقتصادي
توماس مالتس (1766-1834)	- عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية لكل ربع قرن في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق متتالية حسابية. - ضرورة زيادة رأس مال المستثمر في القطاعين الفلاحي والصناعي مع التركيز على أهمية تقدم القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي معا.
دافيد ريكاردو (1772-1923)	- الفلاحة هي القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي. - الأرض عامل محدد للنمو الاقتصادي. - تقسيم المجتمعات إلى ثلاثة فئات (الرأسماليون، العمال، الإقطاعيون) - تقسيم الدخل إلى ثلاثة أقسام (أرباح الرأسماليون، أجور العمال، ريع الإقطاع)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي-نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، 2017، ص-ص، 64-67 بتصرف.

وجهت لأراء الفكر الكلاسيكي انتقادات نلخصها في ما يلي¹:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- اعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لاحتمية الكساد.

¹ - محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2017، ص

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- خطأ النظرة للأجور والأرباح.

ثانيا: النظرية الكينزية

ترتبط النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929-1932)¹، قامت النظرية الكينزية على نقد ومعارضة النظرية الكلاسيكية، حيث يرى "كينز" أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي الميكانيكية التي تضمن تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى التوازن رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد².

كما طالب كينز بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، ويرى ضرورة تطبيق نظام التصاعدية، وكذلك نظام التأمينات الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع. تتصح المدرسة الكينزية بعدم قيام الدولة بمزاحمة القطاع الخاص في ميدان الإنتاج وحصر مهمتها في توفير عناصر رأس المال الاجتماعي، على أن تترك للقطاع الخاص مهمة تجهيز رأس المال الإنتاجي المباشر، وفي هذه المرحلة منحت الحكومة صلاحيات لم يكن يسمح بها الفكر الكلاسيكي، حيث خاض القطاع الخاص تجربة الاستثمار في جميع القطاعات منها القطاع الفلاحي بعد ما كان ينحصر استثماره عند ملاك الأراضي الفلاحية. فبنت هذه المدرسة مجمل أفكارها في التنمية الاقتصادية على أسس ظلت فعالة لمدة عقدين من الزمن، ويمكن إيجازها في³ :

¹ - محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي - نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،

<http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040> ، ص 73.

³ - هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 6

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- محاولة اكتشاف جديدة لمفهوم الفائض الفلاحي، ثم جعله محورا ارتكازيا لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، ويكون القطاع الفلاحي هو المحرك الأول لعملية التنمية.
- استبعاد كل أشكال البطالة وهذا بالتشغيل الكامل.
- استعمال متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية.
- خضوع النشاط الفلاحي لدالة إنتاجية متناقصة.
- ارتباط إعادة هيكلة الاقتصاد بعملية التنمية، حيث يأخذ كل قطاع نسبة من هذه الهيكلة، ويرجح الثقل النسبي للقطاع الصناعي.

ثالثا: نظرية النمو المتوازن

يرى R.NURKSE أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيدوا وبشدة حاجة البلاد النامية الى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها¹.

تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل؛ يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري. أما الآخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، ولذلك يلح " Nurkse " لتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية، والتي يجب أن تأتي من القطاع الفلاحي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي الذي يؤدي إلى

¹ - محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

رفع إنتاجية القطاع الفلاحي، ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب فلاحية¹.

وقد نادى NURKSE في مدخله التحليلي ب²:

أ - الإنتاجية الحدية للإنتاج الفلاحي تعادل الصفر، أي أن القطاع الفلاحي يتسم بالبطالة المقنعة.

ب - الفرق بين حجم العمالة الفعلية وحجم البطالة المقنعة في الريف يكفي لإنتاج نفس القدر من الناتج.

ج - يمكن نقل الفرق بين الفائض الفلاحي المحتمل والفائض الفلاحي الفعلي إلى القطاع الصناعي، وتوظيفه كاستثمارات صناعية.

د - يرافق المرحلة السابقة نقل البطالة الفلاحية المقنعة إلى القطاع الصناعي ويتم استيعابها في النشاط الصناعي وفقا لقانون السوق.

رابعا: نظرية النمو الغير المتوازن

يؤكد Albert Hirschman صاحب نظرية النمو غير المتوازن على أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا

¹ - كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية - دراسة تحليلية وقياسية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011-2012، تلمسان، ص 64.

² - هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 10

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا يستفيد منها كل مشروع جديد.¹

أما بخصوص التنمية في القطاع الفلاحي فقد بنى فكرته على نقطتين، الأولى محدودية القطاع الفلاحي في تطوير مراحل التنمية، والثانية أن مبدأ التشغيل الكامل يكون في القطاع الصناعي، مما أدى إلى تزايد معدلات النمو في القطاع الصناعي بشكل متسارع. وهذا ما وصلت إليه المدرسة الكلاسيكية كنتيجة. لذا أكد هيرشمان أن الحل الوحيد لاستمرار عملية التنمية هو إطلاق حافز النمو غير المتوازن الذي يسمح ب²:

أ- تراكم رأس المال داخل القطاع الفلاحي كبداية للتنمية الفلاحية الرأسية، ذلك عن طريق إعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الفلاحية.

ب- تحويل فائض العمل الفلاحي إلى النشاط الصناعي.

خامسا: نظرية التحولات الهيكلية (Arthur Lewis)

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة أو الخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب.

Arthur Lewis هو أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو

من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي. وقد نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينات وحتى أواخر الستينات.

¹ - محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² - هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 09

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

يشير Lewis قائلا: من الممكن للناتج أن ينمو، ومع ذلك قد تصبح كتلة من الشعب أكثر فقرا لذلك علينا أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين النمو وتوزيع الناتج، ولكن اهتمامنا في الأساس هو ليس تحليل التوزيع إنما النمو. ويحدد ثلاثة مجالات عامة لأسباب النمو الاقتصادي، هي¹:

1- النشاط الاقتصادي، والرغبة في بذل الجهد البشري لزيادة على جهد معين أو مورد معين.

2- زيادة المعرفة.

3- زيادة رأس المال.

يتعامل Lewis مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما قطاع فلاحي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحوّل إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم. وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

1- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في هذا

الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.

2- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

3- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر

الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 %) لتشكل حافزا قويا لهجرة

تدرجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة انتاج هذا الأخير وبالتالي زيادة الطلب على

العمالة فيه.

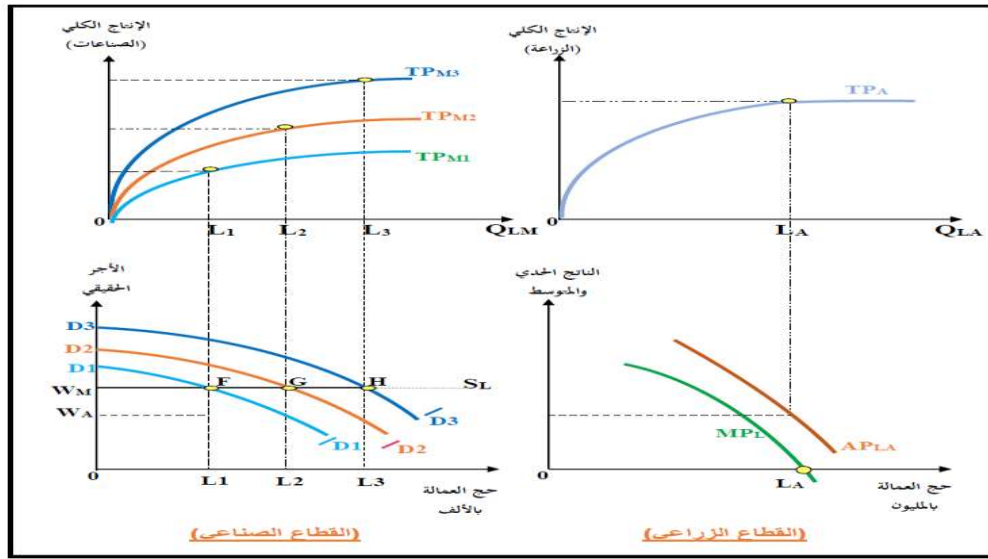
¹ - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 88-89

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

4- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

الشكل الموالي يبين لنا نموذج Lewis لنمو القطاع الحديث في ظل نموذج القطاعين والاقتصاد كثيف العمالة في الريف.

الشكل رقم (1-1): نموذج Lewis لنمو القطاع الحديث*



المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص90

رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب

انطباقها على واقع الدول النامية للأسباب التالية¹:

1- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل

* لتحليل المنحنيات أنظر:

- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص90

¹ - نفس المرجع، ص91

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلا من استثمارها في بلادهم.

2- افتراض تناسب الزيادة في انتقال العمالة من القطاع التقليدي الريفي إلى القطاع الحضري الصناعي مع معدل تراكم رأس المال في هذا الأخير فماذا لو زاد نمو القطاع الصناعي وزاد الطلب على العمالة فزاد التراكم الرأسمالي؟

3- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية - ذات الطلب المتزايد- بينما يوضح واقع الدول النامية تزام المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.

4- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقة لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

المبحث الثاني: ماهية الفلاحة والاستثمار الفلاحي

يعد الاستثمار أحد أهم العوامل الأساسية أو المساعدة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات الحيوية، لأي اقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي، لارتباطه المباشر بتكوين رأس المال الثابت وزيادة قدرة الاقتصاديات على مواكبة التحديث وقبل التطرق لمفهوم الاستثمار الفلاحي لابد من إعطاء مفاهيم حول الفلاحة والتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: الفلاحة أهميتها وخصائها

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تحديد الإطار النظري للفلاحة والتنمية الفلاحية من خلال إبراز أهم الخصائص المتعلقة بهذا القطاع ومدى أهميته في اقتصاد أي دولة.

أولاً: الفلاحة (الزراعة) في اللغة

الزراعة مأخوذة من الزرع، يقال: زرع الحب يزرعه زرعاً وزراعة: بذره، والاسم الزرع، وقد غلب على البر والشعير، وجمعه زروع. وقيل: الزرع نبات كل شئ يحرث. وقيل الزرع طرح البذر. والزرع: معالج الأرض وحرفته الزراعة، وعلى ذلك فالزرع له معنيان¹ :

1- أحدهما: حرث الأرض وطرح البذور فيها وهذا المعنى مجازي

2- ثانيهما: الإنبات وهو المعنى الحقيقي، ويختص به الله تبارك وتعالى.

¹ - أحمد محمد أبو سعدة، ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 83.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

ثانيا: الفلاحة في الاقتصاد: للفلاحة مفهومان¹

1- مفهوم ضيق: فكلمة الزراعة (الفلاحة) Agriculture مشتقة من كلمين (Agrer) وتعني

التربة أو الحقل أو الأرض، وكلمة (Culture) بمعنى الرعاية والعناية. وعلى هذا تصبح

الفلاحة العناية بالأرض والحرث. لكن هذا المعنى غير مراد للاقتصاديين الذين يعرفون

الفلاحة بمفهوم أوسع.

2- مفهوم واسع:

- الإنتاج النباتي (محاصيل حقلية وبستانية) - الإنتاج الحيواني والصيد

- تربية الدواجن، والنحل ودودة القز وتربية الأسماك.

لقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الفلاحة بمايلي:

الفلاحة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج

المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع حاجات الإنسان.

وثمة تعريف آخر جدير بالاعتبار هو أن الفلاحة تتضمن كل ما يقوم به المزارع من²:

- فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية.

- اقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود.

- تربية الدواجن والنحل والقز.

كما يشمل أي عمل يجري بالمزرعة متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول

للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل للتصدير إلى الخارج.

¹ - أحمد محمد أبو سعدة، مرجع سبق ذكره، ص 89

² - جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراجحة للنشر و التوزيع، الأردن-عمان، ط2010، 1، ص ص 81-

ثالثا: خصائص الفلاحة

تختلف الفلاحة بظروفها الطبيعية والاقتصادية عن غيرها من القطاعات الأخرى، وهذا ما

يجعل لها خصائص مميزة تتمثل في:¹

1- ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية: تتميز الموارد الاقتصادية الزراعية بخاصية الثبات

على مستوى القطاع الواحد، وجاءت هذه الخاصية بسبب خصوصية هذه الموارد لكل نشاط

زراعي .

2- موسمية الإنتاج الزراعي: ويعني ذلك ارتباط العملية الإنتاجية الزراعية في طبيعتها الحيوية

بكائنات حية نباتية أو حيوانية وفق جدول زمني معين.

3- إمكانية تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي من

أشد القطاعات استعدادا لتقبل واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج.

4- التركيب التنافسي للنشاط الزراعي: إن التعدد الكبير لوحدة الإنتاج الزراعي وصغر الحجم

المزرعي وتجانس المنتجات الزراعية إلى حد كبير بالإضافة إلى حرية الدخول والخروج من و

إلى النشاط الزراعي يكسب النشاط الزراعي صفة تنافسية عالية.

5- صعوبة التحكم في كمية الإنتاج الزراعي: يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب في مجالي

الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع لسيطرة المنتج، فقد يكون

الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي لا يستطيع المنتج التحكم بها كتذبذب كميات

الأمطار مثلا.

¹ - علي جذوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

6- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي: يهتم التمويل الزراعي بكيفية الحصول على رأس المال واستخدامه في الزراعة،¹ حيث يتميز هذا التمويل بالانخفاض الشديد وهذا لارتفاع درجة المخاطرة في القطاع الزراعي، كما يمتاز هذا القطاع بوجود درجة من عدم المعرفة واللايقين من نتائج أي نشاط إنتاجي وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية التي يقف المنتج عاجزا أمامها.

7- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الزراعي: تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي ما نسبته (70%) من التكاليف الكلية لهذا النشاط، وتتمثل عادة في الأراضي الزراعية، المباني، والآلات ويتحمل المنتج تكاليف صيانة و اهتلاك هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أو لا.

8- إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي: يمكن للظروف المناخية ونوعية التربة في مكان معين أن يمنحها صفة التخصص في إنتاج نوع معين من المنتجات الزراعية دون غيرها من المناطق الزراعية، إضافة إلى موقع هذه المنطقة ومدى قربها أو بعدها عن مراكز التسويق.

9- ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية: باعتبار الأرض أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي فهي تتصف بالندرة، حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا.

10- ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحيازة الزراعية: تتأثر الكفاءة الإنتاجية الزراعية بعامل الحيازة الزراعية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أو مستأجرا، إذ سيقوم حينها بالاعتناء أكثر باستثماراته المزرعية وصيانتها واتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كقرار تغيير نوع النشاط الزراعي.

¹ - جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

11- ارتباط إدارة النشاط الزراعي بالحياة الريفية: يتعاون أفراد الأسرة الواحدة في الريف على العمل في المزرعة بغية تحسين دخولهم والحصول على حياة أفضل ماديا.

12- انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية: لا تتأثر الكميات المطلوبة من السلع الزراعية بارتفاع أسعارها كونها في معظمها سلع غذائية ضرورية لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها.

13- تفاوت المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية: تتميز المرونة الدخلية للطلب على السلع الزراعية في الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو بأنها مرتفعة بسبب عدم الإشباع من هذه السلع رغم أنها ضرورية للنمط الاستهلاكي في هذه الدول وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.

14- انخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الزراعية: يعود الانخفاض في هذه المرونة إلى صعوبة الدخول أو الخروج من النشاطات الزراعية بسبب ارتفاع الأهمية النسبية لرأس المال الثابت في النشاط الزراعي مقارنة بإجمالي رأس المال المستثمر¹.

15- صعوبة اكتساب الجدارة المهنية في النشاط الزراعي: يتطلب اكتساب المعرفة اللازمة للانخراط في أي نشاط زراعي، خبرة و إطلاع واسعين يمكن الحصول عليهما من مصادر مختلفة من قبل الأفراد أو الحكومات بتطبيق برامج تدريبية تحقق هذا الغرض.

رابعاً: أهمية القطاع الفلاحي:

يحتل القطاع الفلاحي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وما يتفرع على كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية

¹ - علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص37

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول. تتبع أهمية القطاع الفلاحي في أي دولة في العالم من خلال مساهمته في مايلي¹:

1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من

المنتجات الغذائية الذي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

2- توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الفلاحي على توفر العمالة

للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الفلاحي.

3- توفير الموارد المالية : يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد

العاملين في عملية الإنتاج الفلاحي، وعلى مستوى الدول فالقطاع الفلاحي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج الوطني للعديد من الدول حيث أن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج الوطني لها.

4- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام

والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل.

5- تمويل التنمية الاقتصادية: نظرا للدور الهام الذي تقوم به الزراعة في الاقتصاد فإن عليها

الاعتماد في تدبير الأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ويتطلب ذلك ازدياد الناتج في القطاع الزراعي الذي يعني بالضرورة ارتفاع حجم الدخل الوطني من القطاع الفلاحي،

¹ - علي جنوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 28 - 30.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

وهذه الزيادة في حجم الدخل الوطني سوف تخلق فرصة لازدياد حجم المدخرات والتي يمكن استخدامها بكفاءة في تمويل مشروعات التنمية¹.

6- **تكامل القطاعات الاقتصادية:** إن زيادة الدخل للسكان الفلاحيين سوف يؤدي إلى إحداث

رواج وانتعاش في كافة قطاعات الاقتصاد الأخرى، فمن ناحية سوف يزداد الطلب على منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى من أسمدة ومبيدات، وآلات فلاحية وهندسة فلاحية وغيرها رغبة في محاولة الوصول بالإنتاج الفلاحي إلى الحد الأقصى، ومن ناحية أخرى فإن زيادة حجم الإنتاج الفلاحي سوف يؤدي إلى خلق وتطوير قطاع الخدمات مثل خدمات النقل والتجارة والتأمين والتسويق وغيرها.

7- **استغلال المواد الاقتصادية بكفاءة:** يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الإنتاجية

الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة كما تقوم النباتات بالاستفادة من مصدر اقتصادي هام هو أشعة الشمس والماء لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

المطلب الثاني، التنمية الفلاحية مفهومها وأهدافها

أولاً: تعريف التنمية الفلاحية

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية منها:

➤ عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنية وهيكلة القطاع

الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع

¹ - أحمد أحمد محمد أبو سعدة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع¹.

➤ كما عرفت على أنها: "عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الفلاحية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف استغلال المياه وزيادة الإنتاجية².

➤ أما وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات الفرنسية فقد حددت التنمية الفلاحية كونها تساهم في التكيف المستمر للفلاحة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق أهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية³.

ثانياً: أهداف التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الزراعية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظراً للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق

¹ - غردى محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، 2012، ص 7.

² - طالبي بدر الدين، صالحى سلمى، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015، ص 214.

³ - نفس المرجع، ص 214.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق جزء من أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن التنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي¹:

- زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية.
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية.
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسيين هما:
 - توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
 - تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

¹ - غردي محمد مرجع سبق ذكره، ص، 9

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

ثالثاً: مشاكل التنمية الفلاحية

هناك عدة مشاكل تعيق التنمية الفلاحية من أهمها¹:

- صعوبة تحديد عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي، وعدم إمكانية تحديد هذه العناصر القادرة على انجاز هذه التنمية. مما يعني صعوبة تحديد أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية وفق الموارد المتاحة والممكن استغلالها.
- عدم إمكانية التنبؤ بالتغيرات المتوقعة في حجم عناصر الإنتاج الممكن استغلالها في عملية الإنتاج الزراعي وعدم إمكانية تغيير الأهداف التنموية بما يتلاءم وتغيير حجم عناصر الإنتاج.
- صعوبة تحقيق التوقعات والتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمدى الزمني لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الزراعية حيث أن إطالة المدى الزمني لبرامج التنمية الاقتصادية الزراعية أكثر من اللازم قد يؤدي إلى فقدان الاهتمام بأهداف هذه البرامج .
- اختلاف نوعية أهداف التنمية الزراعية من دولة لأخرى وذلك اعتماداً على اختلاف عناصر الإنتاج ونوعية النشاط الزراعي من دولة لأخرى، واختلاف الظروف الاجتماعية بين الدول، كل ذلك أدى إلى صعوبة الخروج بأهداف عالمية مشتركة لبرامج التنمية الاقتصادية الزراعية أو الشاملة.

¹-علي جذوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 345-346.

المطلب الثالث : مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر المبالغ المالية ويتوفر الموارد الطبيعية (التربة، والمياه) والموارد البشرية ذات الارتباط بالفلاحة، مما يسمح بتحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية ويحقق الأمن الغذائي.

أولاً: تعريف الاستثمار الفلاحي وأهميته

يشكل الاستثمار الفلاحي أحد أهم أركان التنمية الفلاحية، والذي لم يعد ممكناً من دونه النهوض بالقطاع الفلاحي ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء.

1- تعريف الاستثمار الفلاحي:

- الاستثمار الفلاحي هو استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال ...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة والتي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد¹.
- يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر².

¹ - Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016, p p: 13-16.

² - دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر،

المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014، ص 117.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

➤ أن الاستثمار الفلاحي أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث بالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج نطاق سيطرة النظم، يتأثر الاستثمار الفلاحي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع والبرد..الخ، والتي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار الذي يعتبر جزءا من معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني¹.

من خلال التعارف السابقة نستنتج أن الاستثمار الفلاحي هو توظيف الأموال في القطاع الفلاحي من أجل زيادة الناتج الفلاحي والتقليل من البطالة، كما ترتفع فيه درجة المخاطرة بسبب ارتباطه بالظروف المناخية

2- أهمية الاستثمار الفلاحي:

إن أهمية الاستثمار الفلاحي تكمن في أن زيادة الاستثمارات ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، مما يؤدي إلى خفض الواردات، وزيادة الصادرات وتنامي حصة العملات الأجنبية، إضافة إلى تحسين الميزان التجاري الفلاحي، وميزان المدفوعات، وكذلك الموازنة العامة. وعليه فإن اهتمام الدول بالاستثمار في القطاع الفلاحي على غيره من القطاعات سيؤدي إلى مستويات مرضية من التنمية والأمن الغذائي من خلال تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

كما أن زيادة الاستثمار الفلاحي ستؤدي إلى إنشاء مشاريع جديدة تستوعب العديد من القوى العاملة، وتزيد من قدراتهم، وهذا سيؤدي إلى تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية في هذا القطاع،

¹ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص7

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الفردي وتحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية¹.

كما أن الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح آفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة أهمها²:

- تحسين أداء وفعالية القطاع الفلاحي وإقامة مشاريع فلاحية جديدة.
- رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- الإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الفلاحية.
- زيادة القدرة التنافسية الفلاحية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الفلاحية.
- زيادة الإنتاج الفلاحي كما ونوعا حتى يستطيع تغطية الاستهلاك المتزايد للمحاصيل الفلاحية.
- رفع دخل الأسر الريفية لأن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح مستويات دخول مستمرة ومتزايدة لها.
- زيادة العاملين في القطاع الفلاحي ومن ثم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم.

¹ - سالم توفيق النجفي، ايمان مصطفى رشاد، متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاليات الزراعة (البلدان العربية نموذجا)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 99، المجلد 32، 2010، ص8، بتصرف.

² - سهيلة مصطفى، "الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال افريقيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، 2016-2017، ص31.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- الحد من هجرة الفلاحين إلى المدينة من خلال إنشاء وبناء القرى العصرية، إنشاء طرق جديدة تربط مناطق الإنتاج بالاستهلاك، بناء مراكز صحية جديدة ومؤسسات تعليمية في تلك المناطق.

- رفع نسبة تصدير المنتجات الفلاحية بعد أن كانت تستورد من الخارج وبذلك يتم توسيع حجم التبادل.

وعليه فإن الاستثمار الفلاحي يخلق اقتصاد فلاحي حيوي مهم، فضلا عن استغلال مساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها، وأيضا إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى خلق مناطق فلاحية إستراتيجية مهمة.

ثانيا: دوافع الاستثمار الفلاحي

تختلف دوافع الاستثمار الفلاحي حسب الأهداف المراد تحقيقها منه ويمكن إجمال دوافع

الاستثمار الفلاحي فيما يلي¹:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي المقرونة بزيادة أرباح المستثمرين.
- زيادة معدلات التوظيف وفرص العمل.
- تأمين الغذاء وخفض العجز في الميزان التجاري الفلاحي.
- استقرار المجتمعات الريفية وتقليل معدل النزوح إلى المدن.
- وجود فوائض نقدية نتيجة الدخول المرتفعة.
- الاستقرار الأمني والسياسي.
- رغبة المستثمر في الاعتماد ورغبة المقرض في الإقراض.

¹- رحمن حسن علي، بيداء جواد كاظم، دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة الكوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 26، 2017، ص 7.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- توفير عناصر الإنتاج المتاحة.

بالإضافة إلى¹:

- توفير المواد الخام للصناعات المحلية.

- زيادة حجم الصادرات الزراعية.

- إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي.

ثالثاً: أنواع الاستثمار الفلاحي ومصادره

يعتبر الاستثمار الوسيلة الوحيدة لزيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الزراعة على المدى البعيد،

وتحقيق النمو المتواصل الذي تبتغيه الدولة.

1- أنواع الاستثمار الفلاحي:

يمكن تقسيم أنواع الاستثمار الفلاحي وفق أربعة أنواع من الاستثمار هما² :

➤ **الاستثمارات الفلاحية الأفقية:** وتتضمن مشروعات استصلاح الأراضي أي البرامج

والمشروعات التي تهدف إلى زيادة الرقعة المزروعة، بإقامة مجتمعات ريفية جديدة تحد

من الكثافة السكانية في المجتمعات القديمة.

➤ **الاستثمارات الفلاحية الرأسية:** وتتضمن كل من الاستثمارات العامة و الاستثمارات

الخاصة في هذا المجال، ففيما يتعلق بالاستثمارات العامة فهي تتمثل في مشروعات البنية

الأساسية التي تقوم بها الدولة في مجال البحوث والإرشاد والتعليم لخلق قوى بشرية عاملة

فلاحية قادرة على استيعاب التكنولوجيا المستحدثة. وأما الاستثمارات الخاصة فيقصد بها

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية،

² - هبة الله على محمود أبو العزم، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الزراعي في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص سواء كانت في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني.

➤ **الاستثمار الفلاحي العام** : يتمثل في تدبير رأس المال للقيام بالمشاريع التي تخلق أو تزيد فرص العمل والإنتاج والدخل للمجتمع كشق الطرق وتعييدها، بناء السدود، استصلاح الأراضي الصحراوية وتحويلها إلى مناطق زراعية. وتقوم الحكومات عادة بمسؤولية هذا النوع من الاستثمار ومن ثم فهو لا يشكل أي مشكلة أو عبئاً رأسمالي للأفراد.

➤ **الاستثمار الفلاحي الخاص**: يتمثل في التدبير الذاتي لرأس المال اللازم لإدارة جميع أوجه النشاط الاقتصادي للوحدة الإنتاجية الفلاحية، وكذلك لاستبدال الأساليب والوسائل الإنتاجية بالمستحدث منها والوصول إلى التوليفات المثلى لعناصر الإنتاج التي تمكن الفلاح من أن يصل إلى أدنى تكاليف ممكنة للكميات التي يقوم بإنتاجها ومن ثم تحقيق أقصى ربح ممكن من الموارد المتاحة له لتحقيق مستوى لائق من الرفاهية.

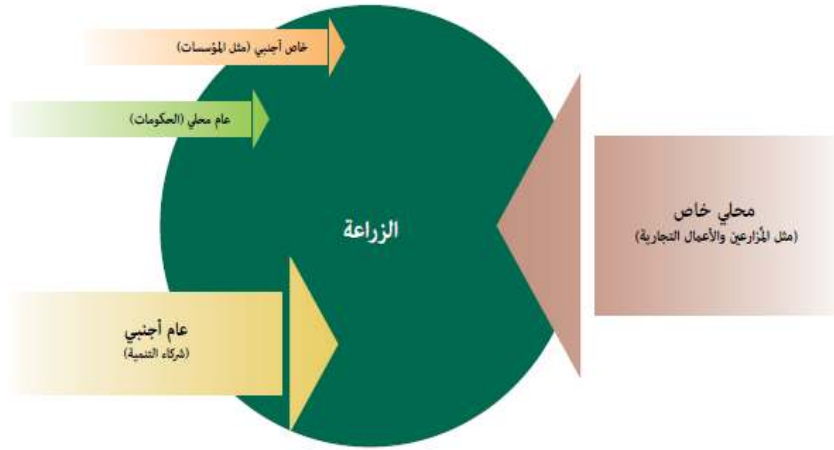
2- مصادر الاستثمار الفلاحي:

يمكن تصنيف المستثمرين في الفلاحة إلى أربعة فئات عام وخاص وأجنبي ومحلي. وأغلبية المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من الفلاحين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار في الفلاحة لدى البلدان ذات الدخل المنخفض - والمتوسط. أما مستثمرو القطاع العام المحلي، وهم بالدرجة الأولى الحكومات الوطنية، فهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار في الفلاحة، يتلوهم بعد ذلك بفارق كبير المستثمرون الأجانب من القطاع العام كشركاء التنمية، ومن ثم يليهم المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص، مثل المؤسسات. وهؤلاء المستثمرون من القطاع العام والخاص، والمحليون والأجانب يستثمرون في أشياء مختلفة ولأسباب مختلفة، وغالبا ما تكون

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي – مقارنة نظرية-

استثماراتهم تكاملية، ومتداخلة في بعض الأحيان، ولا يمكن للوحدة منها أن تحل محل الأخرى بصفة عامة.

الشكل رقم (1-2): مصادر الاستثمار الفلاحي



المصدر: حالة الأغذية والزراعة، "الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012، ص، 4

رابعاً: خصائص الاستثمار الفلاحي ومجالاته

للاستثمار الفلاحي خصائص ومجالات تميزه عن باقي الاستثمارات.

1- خصائص الاستثمار الفلاحي

ينفرد الاستثمار في القطاع الزراعي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في

القطاعات الأخرى، وتؤثر على نموه إيجابياً أو سلبياً، والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹

➤ **الدورة المالية:** تختلف الدورة المالية في الزراعة عنها في الصناعة، فالتدفق النقدي في

الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط، فهو عملية غير مستمرة، وطول هذه

الفترة لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا في نهاية الفترة.

¹ - غردي محمد، مرجع سابق، ص 90

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

- **اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية:** وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجه النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد.
- **الدورة الزراعية:** يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، إذ يتم تحسينها بزرع منتج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.
- **المخاطرة:** أهم معوقات الاستثمار الزراعي هو أن المخاطرة تتجلى فيه بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع، حيث ترتفع هذه النسبة بتوقع سوء المناخ أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية.
- **التكيف:** إمكانيات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات صلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات كما أن التجارب العلمية ونتائج البحوث القليلة الأثر في الزراعة لاحتياجها إلى وقت طويل نسبياً للتأكد من فعاليتها.
- **صعوبة تقييم الاستثمار الفلاحي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة .**
- **إشكالية التمويل الفلاحي:** وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- **ارتفاع التكاليف الثابتة في الفلاحة:** وهذا يشكل عبئاً على رأس المال التشغيلي وتقدر هذه التكاليف بحوالي 75% من رأسمال الفلاح وتمثل في الأرض الفلاحية والمباني والآلات ويتحمل الفلاح كل التكاليف سواء أنتج أو لم ينتج¹.

¹ - لؤي طه الملا حويش، حنان محمد شكر الجبوري، مقاربات مفاهيمية وتعريف عن الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي، كلية التربية الأساسية، المجلد 23، العدد 97، 2017، ص 648.

2- مجالات الاستثمار الفلاحي

جاء في مفهوم الاستثمار الفلاحي بأنه تلك التخصصات التي تسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية، والتي يمكن تحليلها من عدة زوايا ترصد من خلالها مجالات الاستثمار الفلاحي، نحاول فيما يلي توضيح بعضها¹ :

أ. مدخل نوعية النشاط: ويعتمد على تقسيم المجالات الإنتاجية في الفلاحة إلى الأنشطة التالية:

- الإنتاج النباتي: ويرتبط بالإنتاج النباتي كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير
- الإنتاج الحيواني: وهو النشاط المتعلق بإنتاج اللحوم والجلود والألبان والصوف.
- الإنتاج الداجني: ويرتبط بإنتاج اللحوم البيضاء والبيض.
- الإنتاج السمكي: ويرتبط بإنتاج اللحوم الزرقاء.

إن كل نشاط من الأنشطة السابقة يستخدم عناصر الإنتاج السابقة، إلا أن اعتماده في التقسيم أكثر ديناميكية من حيث معرفة العلاقة بين حجم الاستثمار ونوع النشاط، وهذا يستجيب لمتطلبات التخطيط الشامل، إذ يمكن تحديد الحاجات المطلوبة من كل نشاط وأهدافه وبالتالي تحديد أحجاء الاستثمار فيها.

ب. مدخل دورة حياة المنتج: وفيه يتم التقسيم حسب المراحل التي يمر بها المنتج، وهنا نميز بين دائرتين:

- دائرة الإنتاج: وتتضمن كافة العمليات التي تسبق الإنتاج إلى غاية الوصول للشكل النهائي للمنتج.

¹ - يحي عيسى، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997-1998، ص 135.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

➤ دائرة التسويق: وهي مرحلة التداول للسلعة، ويعتبر التسويق الفلاحي من أهم أبواب الاستثمار في دورة الإنتاج.

إن التقسيمات السابقة لأوجه الاستثمار في القطاع الفلاحي ليست مهمة في حد ذاتها بقدر ما تمثل مداخل تشكل منافذ دراسية للإلمام بجوانب الاستثمار الفلاحي، ثم إن انفراد الفلاحة بهذه التقسيمات ليس من باب إبعادها عن خصائص الاستثمار المنتج بقدر ما هي محاولة التقرب أكثر من المكونات الجزئية فيها، وهي مجالات أوجه الاستثمار الفلاحي، والاستثمار في أي وجه من الأوجه السابقة قرار تبني نتائجه على كمية الاستثمارات وكثافتها من جهة وترشيد استخدامها من جهة أخرى.

خامسا: دور الاستثمار الفلاحي في التنمية الفلاحية

تشكل الاستثمارات الفلاحية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الفلاحية، إذ لا يمكن تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي من دون تحقيق تنمية فلاحية متكاملة وفق ما يعرف الآن بالتنمية المستدامة، وذلك بتخصيص الاستثمارات الكافية لذلك، والتي يمكن تأمينها من المدخلات الآتية¹:

- 1- تخصيص مبالغ دورية من المداخل الأساسية خاصة في فترات الطفرات النفطية.
- 2- خلق نمط استثماري ترعاه الحكومات بمواثيق لتوجيه جزء مناسب من الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي.
- 3- دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في الأرياف وفي المناطق الفلاحية ذات الخصائص الاستثمارية المتميزة.

¹ - سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص، 40.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

إيجاد صيغة تعاونية أو تشاركية بين الفلاحين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية،
غير الأساسية مثل وسائل النقل والمكننة الفلاحية.

سادسا: التحديات التي تواجه الاستثمار الفلاحي

يواجه الاستثمار الفلاحي بصفة خاصة العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية لعل أهمها¹:

1- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات التي تشهدها معظم دول العالم خاصة العربية منها الأمر الذي يؤثر على تشجيع وجذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

2- النظرة التجارية قصيرة الأجل والتي لا تتناسب والاستثمار في القطاع الفلاحي والذي يحتاج إلى فترات زمنية طويلة للوصول لمرحلة الربحية

3- تعدد الأجهزة والجهات المشرفة على الاستثمار وما يصاحب ذلك من تعقيدات وبطء في الإجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص اللازمة مما يؤدي الى العزوف عن الاستثمار.

تضارب السياسات الاستثمارية والاقتصادية ومنه عدم الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى تدهور قيمة بعض العملات مما يعني انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمارات ثم انخفاض قيمة الأرباح.

¹ - محمد علي محمد شطا، محمد التابعي البغدادي، الملامح الاقتصادية للسلوك الاستثماري الزراعي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2014، ص 2

المبحث الثالث: دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تساهم الفلاحة في عملية التنمية باعتبارها محركا للنمو كنشاط اقتصادي يخلق الثروة وينتج للقطاع الخاص فرص استثمار، وتزيد فعالية دورها في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي

تساهم الفلاحة بالكثير في النمو الاقتصادي إذا ما توفرت الظروف المناسبة تتمثل هذه المساهمات في توفير العمالة للقطاع غير الفلاحي، توفير امدادات غذائية بأسعار حقيقية ثابتة أو متناقصة، تصدير الفائض الذي يعتبر كمصدر أساسي للنقد الأجنبي لشراء السلع الرأسمالية وخدمات تكنولوجية غير متوفرة محليا، استثمار المدخرات في نشاطات غير فلاحية سواء في الوسط الريفي أو الحضري¹.

تتباين أهمية الفلاحة في الاقتصاديات الوطنية تبانيا واسعا ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبيا، فالأهمية النسبية للفلاحة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد الى عملية تحول هيكلية. في بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الفلاحة أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها في أقل البلدان نموا كمجموعة يبلغ 27% من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام 2009) وعلى العكس من ذلك ففي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الفلاحة أقل من 1.5% من الناتج الاقتصادي الإجمالي وهكذا فإن دور الفلاحة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد لآخر وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقرا. وقد كان النمو في الفلاحة على مدى العقدين الماضيين مدفوعا الى حد كبير بالنمو في انتاجية العمل وقد ظلت

¹ - Johnson.D.Gale, Role of agriculture in economic development revisited, Agricultural economics, 8.4, 1993 , P : 421-434

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

إنتاجية العمل في الفلاحة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر من إنتاجية العمل خارج الفلاحة منذ ستينيات القرن العشرين. وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعا بعمليات انتقال العمالة من الفلاحة، استجابة لديناميكيات كل من "الجذب الصناعي، و"الدفع الفلاحي" بالإضافة الى ذلك فان النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الفلاحة قد ظل أعلى من مثليه في القطاعات الغير الفلاحية بنسبة 1.5 %، وهو ما يفند الفكرة التي تعتبر الفلاحة قطاعا متأخرا تكون فيه الاستثمارات والسياسات على نحو تلقائي أقل فعالية في توليد النمو منها في القطاعات الأخرى¹.

كما تعتبر الفلاحة هي القطاع الرئيسي المساهم في النمو الكلي للصناعات المعتمدة على الفلاحة حيث كان نمو قطاع الفلاحة بمثابة نقطة البدء للثورة الصناعية التي انتشرت في البلدان معتدلة المناخ من انجلترا في منتصف القرن الثامن عشر إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر . وفي الآونة الأخيرة كان النمو الفلاحي في الصين والهند وفيتنام بمثابة الشرارة التي انطلقت منها النهضة الصناعية .ويمكن تأكيد التجارب الناجحة لهذا التحول الهيكلي بالشواهد الدالة على ارتفاع الإنتاجية الفلاحية الذي نجم عنه فائض في الإنتاج الفلاحي (الذي ارتبط جزئيا بتمويل التنمية الصناعية) وتهيئة الأسباب التي أدت إلى خفض أسعار المواد الغذائية .وفي سياق هذا التحول، تكمن المفارقة في أن ارتفاع نمو قطاع الفلاحة كان أمرا ضرورياً لتحفيز نمو الاقتصاد الكلي، وهو ما أدى بدوره لاحقا إلى انخفاض نصيب قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي².

¹ - تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، اسهام النمو الزراعي

في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، ص30

² - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008، موجز السياسات - الزراعة والنمو الاقتصادي -، ص 1

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

هناك أربعة أسباب تؤكد قدرة قطاع الفلاحة على دفع عجلة النمو الكلي في المراحل

الأولى للتنمية¹:

1- القطاع الكبير: يشير النصيب الكبير للفلاحة في إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل التي تخوض غمار المرحلة الأولى من التحول إلى اقتصاد السوق، إلى أن قوة نمو قطاع الفلاحة كانت عاملاً أساسياً وضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي الكلي. فقد مثلت الفلاحة على أرض الواقع حوالي ثلث النمو في منطقة شبه الصحراء الأفريقية على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. ويأتي ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مترافقا مع انخفاض نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي وهبوط مساهمتها في النمو أيضاً، إلا أن الزراعة مازالت تحظى بالأهمية في بعض المناطق ذات الاقتصاد المتقدم مثل ولاية بيهار في الهند وعدد من الولايات في البرازيل.

2- خفض أسعار المواد الغذائية: ما تزال قابلية السلع الغذائية للتبادل التجاري دون المستوى الأمثل في عدد من بلدان منطقة شبه الصحراء الأفريقية بسبب اعتمادها على المواد الغذائية الأساسية التي يكون تبادلها التجاري ضئيلاً على الصعيد الدولي، مثل الجذريات والدرنيات والحبوب والغلل المحلية. وحتى بالنسبة للمنتجات الأساسية الهامة المتبادلة على نطاق واسع على الصعيد العالمي، فإن الاقتصاد الغذائي المحلي يظل فيه معظمه منعزلاً عن الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف النقل والتسويق، وخاصة في المناطق الريفية الداخلية البعيدة عن السواحل وفي البلدان غير الساحلية. فالإنتاجية الفلاحية في هذه البلدان تحدد أسعار المواد الغذائية، التي تقوم بدورها بتحديد تكلفة الأجور وقدرة قطاعات سلع التبادل التجاري على المنافسة العالمية. لذلك تعتبر إنتاجية المواد الغذائية الأساسية من بين عوامل النمو الرئيسية.

¹ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 1

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

3- الميزة النسبية: يعتمد اقتصاد معظم بلدان منطقة شبه الصحراء الأفريقية على تشكيلة متنوعة من الصادرات الأولية المجهزة وغير المجهزة (بما في ذلك التعدين والسياحة). والواقع أن الميزة النسبية في منطقة شبه الصحراء الأفريقية مازالت، ولسنوات عديدة، تقع ضمن فئة الأنشطة الأساسية وتجهيز المنتجات الفلاحية، وذلك نظرا لتوفر الموارد الطبيعية الملائمة للفلاحة، ونقص العمالة الماهرة، وصعوبة مناخ الاستثمار التي تحد من قدرة السلع الصناعات التحويلية على المنافسة.

4- روابط النمو: ينطوي نمو قطاع الفلاحة على قوة الروابط بين هذا النمو والقطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ أن إنفاق الدخل الفلاحي على السلع والخدمات المحلية غير القابلة للتبادل التجاري يؤدي إلى تحفيز الطلب على الصناعات والخدمات المحلية. ومن شأن روابط الإنتاج أن تشجع النمو في قطاعات تجهيز المنتجات الفلاحية وتسويق المواد الغذائية والطلب على الخدمات و المستلزمات الوسيطة.

المطلب الثاني: مساهمة الزراعة في التنمية للعوامل الثلاثة الريفية

يتفاوت أسلوب عمل الزراعة من أجل عملية التنمية من بلد إلى آخر تبعا لكيفية اعتماد البلدان على الزراعة باعتبارها مصدرا من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي وأداة لتقليص الفقر.

أولا: مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية

تساهم الفلاحة في التنمية الاقتصادية بأربع طرق رئيسية¹:

- 1- يعتمد نمو القطاعات غير الفلاحية بشكل كبير على الفلاحة المحلية وما تقدمه من منتجات غذائية ومواد أولية تستخدم في تصنيع العديد من المنتجات كالأقمشة.

¹ - سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

2- يشكل الأشخاص العاملون في الفلاحة جزءا مهما من السوق المحلي بمنتجات صناعية

بسبب الاتجاه الكبير نحو الفلاحة خلال مراحل الأولى من النمو الاقتصادي.

3- تعتبر الفلاحة مصدر لرأس المال والعمل بالنسبة لبقية القطاعات الاقتصادية لأن الأهمية

النسبية للقطاع الفلاحي تتناقص مع ازدياد النمو الاقتصادي.

4- تساهم الفلاحة المحلية في ميزان المدفوعات إما من خلال زيادة قيمة الصادرات أو من

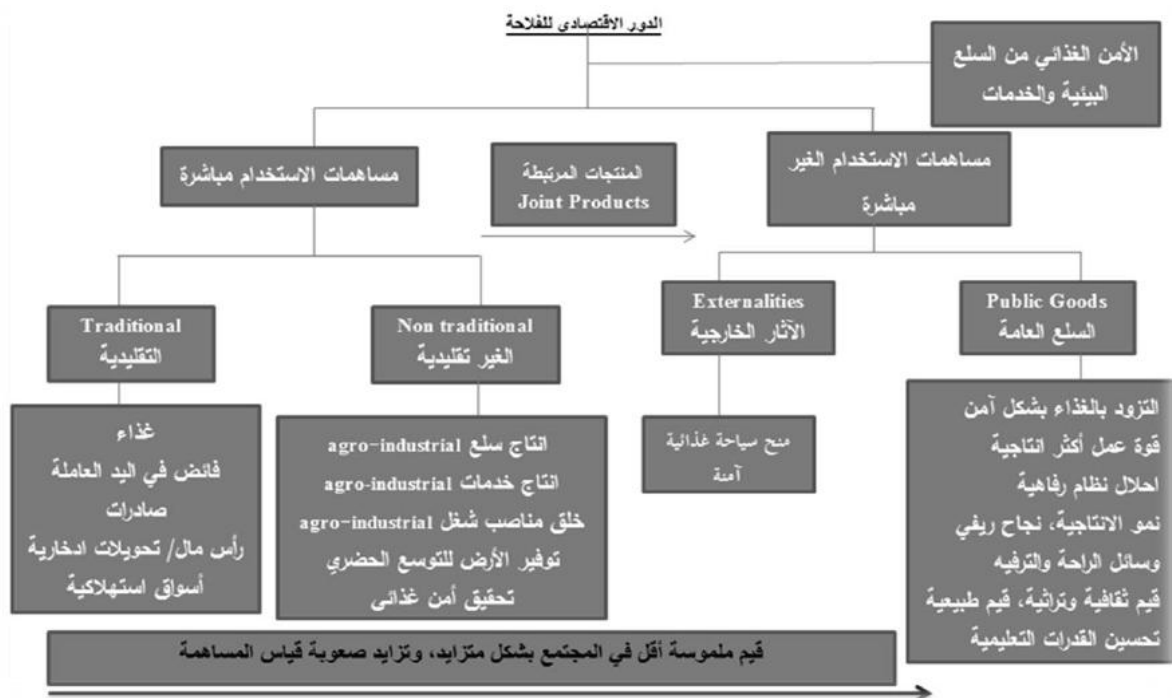
خلال التوسع في إنتاج بدائل محلية للواردات الفلاحية.

عموما للفلاحة أهمية ودور أساسي في تنشيط الاقتصاد الوطني والنهوض به إلى مراحل

متقدمة كما بينا سابقا، والشكل التالي يوضح الآثار الاقتصادية التنموية المباشرة والغير المباشرة،

التقليدية والغير التقليدية للفلاحة.

الشكل رقم (1-3): دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية



المصدر: مراد جبارة، "دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي -حالة دول شمال افريقيا-" ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، 2014-2015، ص66.

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

من الشكل يتضح أن الدور الجوهرى هو تحقيق الأمن الغذائى والذي يشكل الركيزة الأهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى لأي بلد، كما يمكن أن نميز من خلال الشكل مساهمة تقليدية للقطاع الفلاحي فى التنمية الاقتصادية تتمثل فى توفير الغذاء، توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة، إضافة إلى استخدام الفائض الإنتاجى فى العملية التصديرية مما يحقق مداخيل من شأنها رفع الاحتياطى المالى وزيادة الدخل الوطنى بصفة عامة، وبالتالى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مما يؤدي إلى تطوير وتوسيع قطاع الأسواق الاستهلاكية، أما بالنسبة للاستخدامات غير المباشرة فتتعلق بالآثار الخارجية، حيث أن تطوير القطاع الفلاحي من شأنه خلق قيمة جمالية وتشجيع ما يعرف بالسياحة الغذائية، إضافة إلى ذلك فمن الأدوار الغير مباشرة للفلاحة ما يعرف بالسلع العامة أو المصلحة العامة والمتمثلة فى تحقيق الأمن الغذائى بالإضافة إلى ظهور آثار رفاهية فى المجتمع¹.

ثانيا: مساهمة الزراعة فى العوالم الثلاثة الريفية

يمكن رؤية مساهمة الزراعة فى تحقيق النمو وتقليص الفقر من خلال تصنيف البلدان وفقا لحصة الزراعة فى إجمالى النمو فى السنوات الخمسة عشر الماضية، وحصتها الحالية من الفقر الكلى فى المناطق الريفية، وذلك باستخدام خط الفقر عند مستوى دولارين أمريكيتين فى اليوم وينتج عن هذا المنظور ثلاثة أنواع من البلدان²:

¹ - مراد جبارة، "دور التنمية الزراعية المستدامة فى تحقيق الأمن الغذائى - حالة دول شمال إفريقيا-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2015، ص 67.

² - البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم: 2008، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2007، ص ص 3-5

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

• البلدان القائم اقتصادها على الزراعة:

الزراعة مصدر رئيسي للنمو، وهي تشكل في المتوسط 32% من نمو إجمالي الناتج المحلي - بصورة رئيسية- لأن الزراعة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي- ومعظم الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (70%) ويقطن في هذه المجموعة من البلدان 147 مليون شخص من سكان المناطق الريفية وخصوصا في بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث 82% من سكان المناطق الريفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على الزراعة.

• البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول:

لم تعد الزراعة من بين المصادر الرئيسية لنمو الاقتصاد، فهي تسهم بنسبة 7% في المتوسط فقط من نمو إجمالي الناتج المحلي، ولكن الفقر ما يزال بنسبة كبيرة جدا في المناطق الريفية (82% من كافة الفقراء). ويعيش في المناطق الريفية من هذه المجموعة (ومن نماذجها الصين والهند واندونيسيا والمغرب ورومانيا) أكثر من 2.2 مليون شخص، ويعيش في بلدان اقتصادها سائر على طريق التحول 98% من سكان المناطق الريفية في منطقة جنوب آسيا و96% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و 92% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

• البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية:

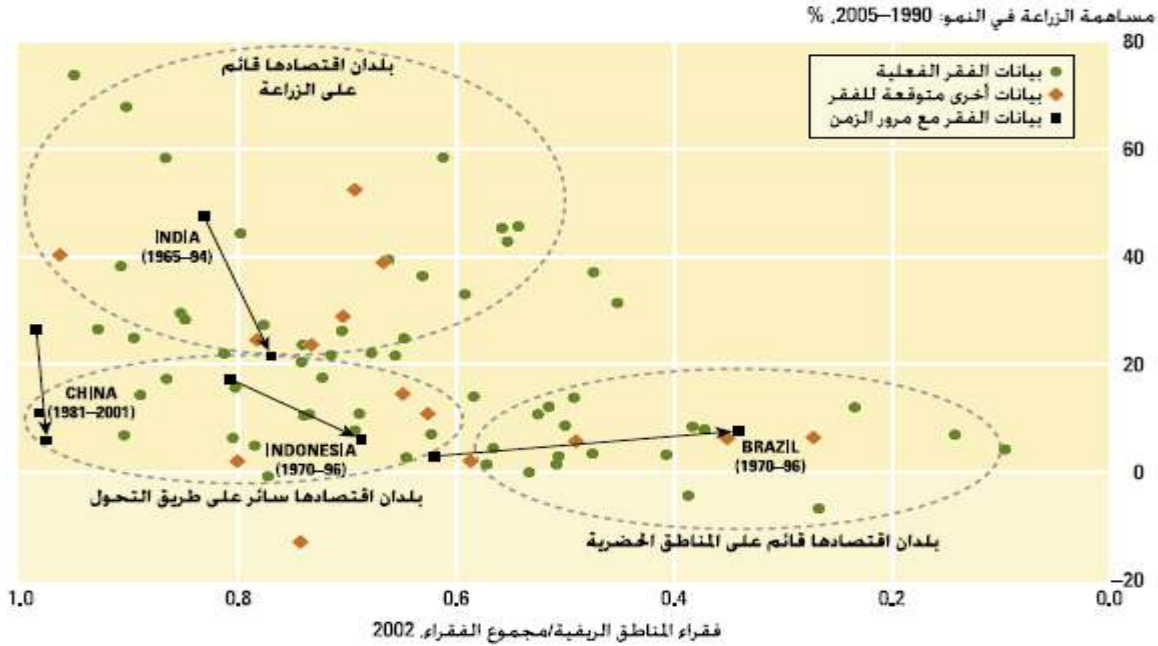
مساهمة الزراعة على نحو مباشر في النمو الاقتصادي أقل مما في البلدان السابقة 5% في المتوسط، والفقر في معظمه في المناطق الحضرية ومع ذلك لا زال في المناطق الريفية 45% من الفقراء وتشكل الصناعات الزراعية وصناعات المواد الغذائية حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي. وتشمل هذه المجموعة البالغ عدد سكانها 255 مليون شخص يسكنون مناطق ريفية معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والعديد من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى. علما بأن

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

نسبة 88% من سكان الريف في كلتا المنطقتين يعيشون في بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية.

تسير البلدان في مسارات متطورة يمكن أن تنتقلها من نوع من البلدان إلى نوع آخر، فالصين والهند انتقلتا في السنوات العشرين الماضية من مجموعة البلدان القائم اقتصادها على الزراعة إلى مجموعة البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول، بينما انجذبت إندونيسيا نحو مجموعة البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية. كما أن للبلدان تباينات جغرافية حادة على مستوى مناطقها وأقاليمها — على سبيل المثال، لدى العديد من البلدان التي اقتصادها سائر على طريق التحول والبلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية مناطق وأقاليم اقتصادها قائم على الزراعة ومنها (بيهار في الهند وتشياباس في الهند) .

الشكل رقم (1-4): مساهمة الزراعة في النمو وحصّة المناطق الريفية من الفقر في العوالم الثلاث الريفية



المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: 2008 الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2007، ص ص

المطلب الثالث: مجالات مساهمة الزراعة في عملية التنمية

يسهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا، وسبيلا من سبل كسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية، مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة للتنمية¹.

- **كنشاط اقتصادي:** يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصاد البلدان، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرصا للاستثمار وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللأقتصاد الريفي غير الزراعي وتعتبر بلدان العالم النامية المسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد العالمي.
- **كسبيل لكسب الرزق:** تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86 % من سكان المناطق الريفية. فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح "الرفاهة الاجتماعية التي تمولها الزراعة" عند حدوث أزمات المناطق الحضرية، فضلا عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الاستمرار. ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5.5 بليون شخص، يعيش 3 بلايين شخص منهم في مناطق ريفية، أي حوالي نصف البشرية. ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء، هنالك ما يقدر عددهم بحوالي 2.5 بليون شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة، وحوالي 1.5 بليون منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة.

- **الزراعة كمصدر للخدمات البيئية:** مقابل الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الزراعي كاستنزاف المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية وإجهاد التربة وتغيير المناخ، إذ

¹ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: 2008، الزراعة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4

الفصل الأول: الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي - مقارنة نظرية-

يشار أن 30% من الغازات المسببة للاحتباس الحراري مصدره الزراعة، وبالمقابل تساهم الزراعة ايجابيا في التنوع البيولوجي، وامتصاص غاز الكربون، كما يجب أن تكون الصلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئة جزءا لا يتجزأ من مسألة استخدام الزراعة من أجل عملية التنمية.

- **الزراعة والتنمية ومكافحة الفقر:** تلعب الزراعة دورا أساسيا في تقليل نسب الفقر في المجتمعات الريفية وغير الريفية، وتشير التقارير بأن ثلاثة أرباع فقراء الدول النامية يعيشون في المناطق الريفية والتي تعتمد في مجملها على الزراعة، وأن 80% ممن استطاعوا تجاوز ظروف الفقر في المناطق الريفية كان نتيجة لتحسن حياة السكان في هذه المناطق ولم ينتج عن الهجرة الى المناطق الحضرية، كما تشير الأرقام إلى فعالية الناتج المحلي العائد من الزراعة في تقليل الفقر تضاعف ضعف فعالية الناتج المحلي الإجمالي من خارج القطاع الزراعي¹.

¹ - مداني لخضر، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 83

خلاصة:

عرضنا في هذا الفصل أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستثمار الفلاحي، وتبين لنا من خلال النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي أنه هناك العديد من الاقتصاديين الذي اهتموا بالقطاع الفلاحي واعتبروه محركا للنمو، كما تبين لنا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي تكون عن طريق الاستثمار حيث أن الاستثمار في هذا القطاع يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية.

وتبين كذلك أن الاستثمار الفلاحي يعتبر أحد أهم أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو يساهم في النمو الاقتصادي وعملية التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا، وسبيلا من سبل كسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية.

من هذا المنطلق سنحاول في الفصل الثاني التطرق لمدى اهتمام الجزائر بالقطاع الفلاحي من خلال مختلف البرامج التنموية والسياسات الفلاحية.

الفصل الثاني

المخططات التنموية والسياسات
الفلاحية في الجزائر

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

تمهيد:

لقد اعتمدت الجزائر بداية من سنة 2000 مخططات تنموية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني، شملت هذه المخططات جميع القطاعات من بينها القطاع الفلاحي الذي حاز على اهتمام الدولة من خلال المبالغ الموجهة له والسياسات والبرامج الفلاحية التي اعتمدت خلال هذه الفترة من أجل النهوض بهذا القطاع وجعله قائد للتنمية .

من خلال هذا الفصل سنتطرق لمكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية، والسياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ثم تحليل تطور النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة لهذا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية في الجزائر
- المبحث الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر
- المبحث الثالث: وضعية النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية والسياسات الفلاحية

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول: مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية في الجزائر

للقطاع الفلاحي دور هام في الاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة، تحقيق الأمن الغذائي، المساهمة في التشغيل وزيادة معدل النمو الاقتصادي، لكن رغم هذه الأهمية إلا أن اهتمام الدولة بهذا القطاع يبقى محدودا حيث يتبين لنا ذلك من خلال نصيب القطاع الفلاحي في مجموع الاستثمارات التي وجهت له من خلال السياسات التنموية المنتهجة خلا الفترة (1990-2019) .

المطلب الأول: مكانة القطاع الفلاحي قبل سنة 2000:

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط، حيث اختارت الجزائر العمل بالمخططات.

أولا: مرحلة التخطيط (1967-1989):

اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.

- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.

- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت الجزائر بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري

المتزايد وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الجدول رقم (2-1): توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر

خلال الفترة (1967-1989)

الوحدة: مليار دج

المخططات	قطاع المحروقات		الصناعة ما عدا المحروقات		الفلاحة		هياكل أساسية وقطاعات أخرى		مجموع الاستثمارات	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
المخطط الثلاثي 69-67	28	2.7	28	2.7	16	1.6	28	2.7	100	9.7
المخطط الرباعي الأول 73-70	27	9.8	30	11	13	4.6	30	11.3	100	36.7
المخطط الرباعي الثاني 77-74	30	36	31.4	38.2	4.8	5.8	33.8	10.8	100	120.8
المخطط الخماسي الأول 84-80	15.7	63	22.8	94.5	11.7	47.1	49.5	199	100	400.6
المخطط الخماسي الثاني 89-85	7.2	39.8	24.4	134.4	14.4	79	54	279	100	550

Source : Ministère de planification et d'aménagement du territoire, rapport général du plan 1985-1989, Alger, 1985-1989, P 135.

من خلال الجدول نلاحظ أن حصة القطاع الفلاحي من الاستثمارات قد تقلصت من مخطط

آخر بالرغم من زيادة المبلغ وهذا للاهتمام بالصناعة وقطاع المحروقات من حيث قيمة الاستثمارات

المخصصة لها، وهذا راجع إلى إرادة الحكومة في تسريع عملية التصنيع للخروج من دائرة التخلف ،

حيث مثلت حصة الصناعة متوسط 30% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (1967-1977) في

حين نصيب الفلاحة ظل في انخفاض فبعد ما كان يمثل 16% من مجموع الاستثمارات في الفترة

(1967-1969) انخفض إلى 4.8 خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وهي نسبة

ضعيفة تدل على عدم الاهتمام بهذا القطاع على الرغم من أهميته في تلبية الطلب الاستهلاكي وهذا

ما يتناقض مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

ثانيا: مرحلة اقتصاد السوق خلال الفترة 1990-1999

بعد سنة 1989 عرفت الجزائر مرحلة جديدة في مسار الدولة والمجتمع وهي مرحلة اقتصاد السوق، مما نتج عنه تحول عل الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.

ومن أهم الدوافع التي جعلت الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق هو فشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ارتفاع المديونية الخارجية وأعباءها، عجز الموازنة العامة، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملة الوطنية، انخفاض الإنتاجية في المشاريع، اختلال القطاع المصرفي وضعف النظام الضريبي¹.

من أهداف السياسة الاقتصادية للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة نذكر مايلي²:

-الاستغلال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.

-ترقية المنتجات ذات النوعية الجيدة ووضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة في مختلف المناطق.

-ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين ولعمل على وقف تدهور القطاع الفلاحي.

-السعي للحفاظ على مصالح المزارعين والمستهلكين ومواصلة دعم بعض المنتجات الفلاحية.

-رفع الإنتاجية الفلاحية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.

-تشجيع ودعم استصلاح الأراضي (تقديم قروض، إعفاءات ضريبية...)...

أما عن برنامج التكيف الهيكلي (1998 - 1995) والذي يضم مكونين أساسيين هما

سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب الكلي من

خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية وعلى سياسات التكيف الهيكلي، ويقصد بالتكيف الهيكلي هو

¹ - سنوسي بن عومر ومراد بودية محمد جميل، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر

وأثره على التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أبريل 2014، ص30

² - شيخاوي سهيلة، "السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر ما بين

الفترة (1980-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد

بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص 133

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

تكثيف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف القضاء على الاختلالات وتحقيق أهداف التنمية، ويختص بها البنك العالمي وتركز على تصحيح الهيكل الإنتاجي وإدارة جانب العرض الكلي، يمكن القول أن هذه السياسة حصيلة تعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وجاءت هذه السياسة ترسيخا لمبادئ اقتصاد السوق ومضمونها يشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية وبمجرد أن يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومية على برنامج ما يكون بتدابير على الدولة أن تلتزم بتنفيذها. يسعى برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1995-1998) فيما يلي¹:

-تحقق معدل نمو سنوي 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج لاستيعاب الزيادة في النمو الديموغرافي.

-مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.

-خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري ب 9.6 % من الناتج المحلي الخام بين الفترة (95/94 - 98/97) كما وتم قد تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأجل الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية وهذا بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية وبالتالي يمكن القول أن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم وإرجاع التوازن لميزان المدفوعات.

¹ - شيخاوي سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

المطلب الثاني: البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2014

لقد سعت الجزائر إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، لهذا اتبعت سياسات تنموية تم تجسيدها من خلال تنفيذ برامج تنموية تمثلت فيما يلي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وتم الإعلان رسمياً عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001، يهدف هذا البرنامج إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية¹.

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، تقوم على أساس تنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق لتحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش مدام الغرض منها دعم النشاط الاقتصادي بطابع².

¹-Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.

²- سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015 - 2014 ، ص 154.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج لبرنامج الانعاش الاقتصادي، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة: مليار دج

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	نسبة المجموع (%)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.3	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر - السادس الثاني 2001-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، ص 87.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد حصل على أكبر حصة والتي تقدر بـ 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1% من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، يفسر هذا الاهتمام برغبة الدولة تدارك العجز في هذا القطاع خاصة بعد ما نتج من خسائر كبيرة خلال التسعينات، كما يعود هذا الاهتمام الى الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على باقي القطاعات اضافة الى ضخامة مشاريع هذا القطاع والتي تفرض تخصيص مبالغ ضخمة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد خصص له مبلغ 204.2 مليار دج بنسبة 38.9% من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وتعود هذه النسبة الى أهمية التنمية المحلية ودورها في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم التنمية الاقتصادية، أما قطاع دعم الإصلاحات فقد

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

احتل المرتبة الأخيرة بعد القطاع الفلاحي بمبلغ 45 مليار دج أي بنسبة 8.6% من إجمالي البرنامج والذي وجه أساسا لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

فيما يتعلق بقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد كان نصيبه من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط خلال الأربع سنوات ما نسبته 12.4% أي بمبلغ مالي قدره 65.4 مليار دج، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدعم الذي استفاد منه هذا القطاع ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي كان برنامجا مستقلا عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا المبلغ يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق تم توزيع هذا المبلغ كما يلي¹:

- 55.9 مليار دج لدعم القطاع الفلاحي، حيث تم التركيز على ترقية الصادرات الفلاحية، حماية المناطق الرعوية من التصحر، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي ومعالجة ديون الفلاحين.

- 9.5 مليار دج لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات بتهيئة الموانئ لتحسين شروط استغلال الثروة السمكية.

يعتمد برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي على مواصلة الجهود التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) سنة 2000، ويستهدف في هذا الإطار زيادة الإنتاج الفلاحي بما فيها الصادرات من المنتجات الفلاحية، كما يضع من بين أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار سكان الأرياف ومكافحة الفقر في الوسط الريفي.

¹ - طالم علي، التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

ويمكن اجمال مختلف الأنشطة التي استهدفها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي فيما يلي¹:

- تكثيف المنتجات الفلاحية والخاصة منها المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والمنتجات التي يكون للجزائر فيها ميزة نسبية والتي يمكن زيادة الكميات المصدرة منها وذلك من خلال برامج تنموية جزئية.
- حماية المناطق السهلية والرعوية من التصحر وخلق وتفعيل برامج نوعية تسمح بالتأقلم مع ظاهرة الجفاف وضمان حد أدنى من الإنتاج الفلاحي.
- المحافظة على المساحات الفلاحية وتوسيعها، وحماية السهول والأراضي المعرضة لظاهرة انجراف التربة.
- تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المعرضة لظاهرة انجراف التربة.
- تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المائية وتوسيعها، وتشجيع البحث العلمي والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور.

ثانيا: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر ورصدت له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها في البرنامج السابق أعلن عن البرنامج من طرف رئيس الجمهورية

¹ - باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية "حالة الطريق السيار شرق-غرب"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، ص 51.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

يوم 07 أبريل 2005 بمخصصات قدرها 4203 مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج الى 114 مليار دولار¹.

لقد تم توزيع مخصصات هذا البرنامج على خمسة أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة

من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة وتتمثل هذه الأبواب في:

- 1- تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لها 1908.5 مليار دج.
- 2- تطوير المنشآت الأساسية وخصص لها 1703.5 مليار دج.
- 3- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لها 337.2 مليار دج
- 4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وخصص لها 203.9 مليار دج
- 5- تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال وقد خصص لها حوالي 50 مليار دج

لقد جاء المحور المتعلق بالقطاع الفلاحي ضمن باب برنامج دعم التنمية الاقتصادية حيث

قدرت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 337.2 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي حصل على اعتماد ملي مقدّر بـ 300 مليار دج أي حوالي 90% من المبلغ، ويعود سبب هذا التركيز الى المشاريع وسياسة التجديد الفلاحي والريفي وإستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000، كما تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والجدول التالي يوضح لنا تقسيم المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية.

¹ - عبد الصمد سعودي، بن عارية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 4، ص 104.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الجدول رقم (2-3): محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية

المحاور	المبالغ المخصصة (مليار دينار)
قطاع الفلاحة والتنمية الريفية	300.00
قطاع الصناعة	13.50
قطاع الصيد البحري	12.00
ترقية الاستثمار	4.50
السياحة	3.20
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4.00

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005، ص 8.

ثالثا: البرنامج الخماسي (توظيف النمو) (2010-2014):

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000 ، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددين من قبل رئيس الدولة¹.

اتخذت الدولة ثلاثة أهداف كبرى، يتعلق الأمر الأول برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي الى 8% سنويا بشكل مستقر ومستمر، ويتعلق الهدف الثاني برفع حصة الصناعة من 5% الى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا، أما الهدف الثالث فيتعلق بمواصلة تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10 % خلال السنوات الخمسة المقبلة².

يمكن توضيح مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 من خلال الجدول التالي:

¹ - مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 38

² - زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 68

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الجدول رقم (2-4): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

	المبالغ المالية مليار دج	القطاعات	%
1	10122	التنمية البشرية	49.5
2	6448	المنشآت القاعدية الأساسية	31.5
3	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية	8.16
4	1566	التنمية الاقتصادية	7.7
5	360	الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	1.8
6	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	1.2
	21214	المجموع	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم اعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت % 49.5 من إجمالي مخصصات البرنامج، والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122 مليار دينار ، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة % 31,5 وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيا وأجيات على التوالي؛ إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

لقد سار البرنامج على نفس وتيرة البرنامجين السابقين وهذا ما يعكس مدى إرادة السلطات العمومية في تطوير الاقتصاد الوطني، أما عن قطاع الفلاحة فنجد أنه خصص له 1000 مليار دج لمواصلة تنمية هذا القطاع إلا أنها تبقى قليلة نوعا ما مقارنة بباقي القطاعات.¹

¹ -حميد باشوش، "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)، مجلة دفاتر بواذكس، الجزائر، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص 19.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو) 2015-2019

بتحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة لوصول احتياطي الصرف إلى 178.93 مليار دج سنة 2014 ، وتسجيل 4% معدل نمو اقتصادي متوسط على طول الفترة 2010-2014 عازمت الحكومة على مواصلة توسيع وإنجاز مشاريع البنى التحتية ببرمجتها المشروع الخماسي 2015-2019 الذي رصد له مبلغ مالي قدره 21000 دج أولى فيه البنى التحتية الاقتصادية اهتماما بالغاً بتخصيصه لها 4300 مليار دج، وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمي¹.

كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد نفي برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج².

أولاً: أهداف البرنامج : تتمثل أهداف البرنامج في مايلي³:

• الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان

في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء

والغاز... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

• بلوغ نمو قوي للنواتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019 .

¹- عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 108

²- زكريا جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000/2018-، مجلة مجاميع المعرفة، عدد 2، أبريل 2019، الجزائر، ص 128.

³- مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6، جوان 2017، ص 221.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
 - استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
 - إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2019/2017 وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تتطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل¹.

ثانيا: نموذج النمو الجديد

تبنت الجزائر سنة 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي* وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول خلال العقد المقبل.

¹ - مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص 221

* لمزيد من المعلومات حول النموذج الجديد للنمو الاقتصادي يجب الاطلاع على:

- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE)

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

وقد تم تحديد ثلاث مراحل للنمو كما يلي¹:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** ينتظر في هذه المرحلة حدوث تغيير في حصة القطاعات

المختلفة من القيمة المضافة للمستويات المستهدفة.

- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** وهي عبارة عن مرحلة انتقالية تسمح بتحقيق إمكانات

تطوير الاقتصاد.

مرحلة الاستقرار (2026-2030): خلال هذه المرحلة يكون الاقتصاد استنفذ قدراته الاستدراكية،

عندها تلتقي مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

ومن خلال ما سبق نوضح مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية

الوحدة: مليار دج

البرنامج	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009		البرنامج الخماسي 2010-2014		برنامج توطيد النمو 2015-2019	
	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ
القطاع الفلاحي	12.46	65.4	7.42	312	4.71	1000	4.5	1000
باقي القطاعات	87.54	459.6	92.56	3890.7	95.29	20214	95.5	20000
المجموع	100	525	100	4202.7	100	21214	100	21000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق من البرامج

يمثل الجدول مكانة القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية في الجزائر، ولقد تبين أن

نصيب القطاع الفلاحي لم يتجاوز في المخطط الخماسي (2010-2014) قد انخفض إلى 4.71%

بعدما كان 12.46% في مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهذا يدل على تراجع الاهتمام بالقطاع

¹-Op cit ; Juillet 2016, pp11.12

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الفلاحي رغم الرصيد الذي خصصته الحكومة، فلقد سعت الحكومة الجزائرية ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 والمخطط الخماسي 2015-2019 زيادة المبلغ المخصص للقطاع الفلاحي حيث تجاوز 1000 مليار دج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها زيادة الإنتاج الوطني، عصرنة ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية وغيرها من الأهداف التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن على الرغم من زيادة المبلغ المخصص للقطاع الفلاحي إلا أن نسبته من مجموع الاستثمارات تبقى ضئيلة حيث لم تتعدى 4.5% من المبلغ الإجمالي.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

المبحث الثاني: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات فلاحية، يتجلى هدفها الأساسي المشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذة بعين الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الفلاحية بداية الألفية الثالثة، حيث تمثلت هذه السياسات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (قبل 1990)¹.

المطلب الأول: السياسات الفلاحية قبل سنة 2000

عرفت الفترة قبل سنة 2000 العديد من السياسات الفلاحية بدءا من التسيير الذاتي الى غاية الإصلاحات.

أولاً: القطاع الفلاحي قبل 88 (في ظل النظام الاشتراكي)

عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان من أهم هذه السياسات مايلي*:

¹ - جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة

تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص 100

* لمزيد من التفصيل حول التسيير الذاتي والثورة الزراعية أنظر فوزية غربي الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص ص، 93-99

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

✓ التسيير الذاتي الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الاستعمار إلى الفلاحين بغرض إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع، خاصة وأن أغلبية السكان في هذه الفترة هم في الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفتشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تأت بالناتج المرجوة نظرا لمركزية التسيير وبالبيروقراطية مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية.

✓ الثورة الزراعية في سنة 1972 حيث جاء تطبيق هذا نظام بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم.

✓ في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم بسبب انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، وبذلك تم إنشاء 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية و150 مزرعة نموذجية، كما صدر في 1983 القانون 83-18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفت البلاد في سنة 1986 نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات، مما دفع الدولة إلى التفكير في إصلاحات

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع، ومن الخسائر التي كانت تتحملها خزينة الدولة.

ثانيا: السياسة الزراعية خلال الفترة 1990 - 2000

عرف الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات نوع من الركود نتيجة تراجع أسعار النفط وتفاقم عبئ المديونية والأزمة السياسية والأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد، والتي تسببت في عرقلة مسار التنمية بكل جوانبه. ومن بين الإجراءات التي اتخذت خلال هذه الفترة هو البحث في إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي وفق أسس جديدة للحد من التبعية الغذائية خاصة بعد تراجع أسعار النفط وتفاقم المديونية.

وفي هذا الإطار شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي سميت ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، تدعو إلى تطوير الفلاحة وترقيتها، وتضمنت تعميق دور القطاع الخاص في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، في مقدمتها خصوصية الكثير من نشاطات القطاع الفلاحي، ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ، فإنها تهدف جميعا إلى رفع القدرات الإنتاجية للفلاحة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. ومن أهم الإجراءات المتخذة في القطاع الفلاحي في الجزائر بداية من 1990 نذكر ما يلي¹:

- منح مساعدات للفلاحين المتضررين خلال سنة 1990 تمثلت في تقديم تعويضات مالية لهم وإعفاءات جبائية وإعادة جدولة تسديد ديونهم وتعتبر هذه الإعانات الأولى من نوعها منذ الاستقلال لاهتمامها بالمزارعين الخواص.

¹ - هاشمي الطيب ونزعي عز الدين "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 22 المجلد التاسع، جامعة البصرة- العراق -تموز 2014 ، ص 13 .

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

- وضعت خطة لبناء ستة سدود في نفس العام واستصلاح 5.33 ألف هكتار من الأراضي لسقيها من هذه السدود فضلا عن إجراء دراسة لإنجاز 20 سد لغرس 60 ألف هكتار.
- وضع نموذج لتطوير مصائد الأسماك الحرفية لفائدة صغار صيادي الأسماك وقدرت تكلفته الإجمالية بـ 17 مليار دولار.
- انجاز مشروع تنمية إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني لأصحاب المزارع الصغيرة في ولاية تيارت والمشروع النموذجي المشترك بين الجزائر وتونس تحت إشراف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- إنشاء الديوان الوطني للأراضي الزراعية في نوفمبر 1995 (ONTA) والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).

كما تم الشروع في إصلاحات أخرى في التنمية الفلاحية ، تمثلت فيما يلي¹:

- استرجاع الأراضي المؤممة، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج، والاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
- ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية، وترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين، والمحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.
- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية والعمل على وقف تدهور وانهيار القطاع الفلاحي.

- حل دواوين التموين، وإنشاء الغرف الفلاحية، وانطلاق برنامج التشغيل الريفي.

لكن وبالرغم من الجهود المبذولة خلال هذه الفترة إلا أن الظروف التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة حالت دون تحقيق نتائج مرضية في القطاع خاصة بعد تراجع مداخل الدولة التي أدت الى

¹ - بوعراب رابح، تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2016، ص-ص،

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

عدم انجاز المشاريع المسطرة، وتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار الذي عاشته الأرياف، تراجع خدمة الأرض وتشتتها، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي نتجت عن رفع الدعم عن اسعار وسائل الإنتاج والتي أدت الى عجز الفلاحين على اقتنائها وتجديدها مما يحول دون سير العملية الإنتاجية الفلاحية وتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية خلال الفترة 2000-2014

لقد عملت السلطات الجزائرية خلال مطلع الألفينات لغرض تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي باتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في برامج وسياسات وهي كالآتي:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة (2000-2007).

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة (2007-2014)

أولاً: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، فضلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000¹، ثم توسع بعد ذلك سنة 2002 ليشمل الريف فأصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)².

¹ - محمد لمين علوان، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016، ص 138.

² - خير الدين معطة الله، سفيان عمراني، "محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)"، مجلة الحقيقة، العدد 31، ص 90.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري وجاء تكميلا لمسار الإصلاحات والبرامج التنموية التي بدأ العمل بها في التسعينات¹، حيث يتضمن عدة برامج مؤهلة بنسبة 100% من طرف الدولة ويتم تحقيقها من طرف هيئات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما يهدف إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة وهذا من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة².

وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال إدماج عالم الريف، ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور إستراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم، كما تم تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية وهي المرة الأولى التي يتم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى لوضع تصور و تنفيذ سياسة للتنمية الريفية³.

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد تمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي⁴:

¹ - ايمان شعابنة، "مدى فعالية الدعم في ايطار سياسة التجديد الفلاحي الفلاحي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 165.

² - بوعافية الرشيد، عزاز صارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل، 2017، ص 258.

³ - الطيب داودي ومنصري نجاح، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014، ص 9.

⁴ - فاروق أهناني، رايح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 2، جوان 2018، الجزائر، ص 366.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكيف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.
- بالإضافة إلى الأهداف المذكورة يهدف هذا المخطط أيضا إلى¹:
 - تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع : الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة... الخ.
 - تكيف أنظمة استغلال الأراضي، في المناطق الجافة، والشبه جافة وتلك التي المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا، للحبوب، أو المتروكة بورا) ...بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة واستخدامات أخرى ملائمة.
 - توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الأمر الذي يسمح بنفس الوقت بتأمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتنمية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي... الخ.

¹ - وارزقي ميلود، اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني، رؤية تحليلية خلال الفترة 200-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07، أبريل 2017، ص 73.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

-تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير، وكذا زيادة معدل نمو الفلاحة الصناعية.

-تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية)...)

-إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد، ومكافحة التصحر.

كما يبحث المخطط عن تسوية نهائية لمشكل العقار الفلاحي من خلال نظام مستقر وشفاف يعمل على تحديث الادارة الفلاحية وجعل تدخلها أكثر كفاءة بإشراك كل الأطراف المعنية¹.

3- محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تنفيذه على أربعة محاور هي:

➤ المحور الأول: تكييف أنظمة الإنتاج حيث يعتمد نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخل الفلاحين في الفترة الآتية أو على المدى المتوسط، وبأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع².

➤ المحور الثاني: استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، هذه التعديلات تشترك بطريقة مباشرة الولاية ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية تنشيط ومتابعة المشاريع³.

¹ - Mourad Boukella : « L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner l'avenir ; Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire », Fondation Friedrich Ebert, Alger 2008, p 11.

² - غردي محمد، بن نذير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العشر، الجزائر ص 202

³ - مجدولين ذهنية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

➤ المحور الثالث: تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها المدعومة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA¹.

➤ المحور الرابع: البرنامج الوطني للتشجير ويهدف إلى الرفع من نسبة التشجير من 11 % إلى 14 % على المستوى الوطني، حيث أن هذا التشجير يكون في الأراضي الخاصة بالقطاع العام².

➤ المحور الخامس: برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب من خلال استصلاح الأراضي حول الواحات في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية بينما الاستصلاحات الكبرى ستخصص للاستثمارات الوطنية والأجنبية، لذلك فإن البرامج التي تخضع للمحافظة السامية للتنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية (تهيئة وتحضير الهياكل القاعدية الفلاحية)، والمحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي والمحافظة عليها) ستتواصل، وهي متكاملة ومندمجة مع مختلف برامج القطاعات³.

4- جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

بالإضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخاصة بالمناطق الريفية والصحراوية، وهذه الصناديق هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

¹ - BOURI CHAOUKI, les politique de développement agricole-le cas d'Algérie-impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique, thèse de doctorat en science commercial, université d'Oran, 2011, p 463

² - Ibid, page 462.

³ - بوعراب رايح، مرجع سبق ذكره، ص 33

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

5- المؤشرات الرئيسية لتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

من بين الأهداف التي كان يصبو إليها المخطط، علاوة على ضمان الأمن الغذائي، تحسين

الإنتاج الفلاحي وأجور الفلاحين، إنشاء مناصب شغل، استصلاح الأراضي وعصرنة المستثمرات

الفلاحية، وهي تمثل أهم مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث¹:

- سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها بانضمام حوالي 30700

مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

- ازدياد المساحة الصالحة للزراعة حيث تم استصلاح 478379 هكتار، وفي مجال تنمية

القدرات الانتاجية وتوسيعها، بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000

هكتار، وزراعة الكروم بـ 49000 هكتار.

- في مجال السقي بتقنيات التقطير، قدرت المساحة المسقية 108700 هكتار وهي تمثل

15% من المساحة المسقية المعنية .

- في مجال التشغيل تم انشاء 822187 منصب شغل، غير أن حوالي 45% من العمال هم

دائمين.

- إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي من خلال تطبيق هذا المخطط يعرقلها ضعف

الموارد المائية، والمستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، إن المجهودات التي يبذلها

¹ بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية،

المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، الجزائر، ص 122.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

هذا القطاع من شأنها منح الأولوية لتكوين وإرشاد الفلاحين باعتباره عاملا أساسيا في رفع مستوى المردودية الفلاحية.

وبهدف مواصلة ما بدأ به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتنمية الريف، وضع برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014.

ثانيا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014

ترتكز هذه السياسة على قانون الفلاحة التوجيهي الذي أصدر في شهر أوت سنة 2008¹، الذي حدد معالمها الأساسية وإطارها العام بهدف مواصلة برنامج التنمية الفلاحية الذي أطلق في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

يضع هذا البرنامج الإطار القانوني وخارطة الطريق للسنوات الخمس الموالية (2009-2013)، حيث يتم خلالها التركيز على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم وغيرها، إضافة إلى العمل على حماية دخول الفلاحين وكذا الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتحرير المبادرات وبناء الثقة في المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين والمسؤولين في المجال الفلاحي والزراعة الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتنمين الموارد الطبيعية، كما أكد البرنامج على أهمية الاستغلال العقلاني للمياه من خلال استخدام تقنيات الري الحديثة، وحدد نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل².

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-نشرية

خاصة، ص 1-2

² - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

1- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث

محاور أساسية، وهي : التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وتعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم

التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار الفلاحين كما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي



المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي،-عرض وافاق- ، 2012، ص6

يوضح الجدول أعلاه الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تتمثل فيمايلي¹:

الركيزة الأولى: التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاءت بفكرة أنه لا يوجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، والتجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه فهو يستهدف جميع الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بظروف معيشية صعبة من الجبال، السهوب، والصحراء.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي،-عرض وافاق- ، ماي 2012،

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات الغير فلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض... الخ)، كما يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات أخرى في الوسط الريفي عبر النشاطات التي يدعمها على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع، حول إقامة القيمة المضافة على طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. ان الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع للمنتجات ذاك الاستهلاك الواسع (الحبوب، البقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية الزيتون، النخيل، ... وغيرها).

كما تم إضافة عاملين آخرين من أجل العمل الفلاحي وهما:

- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك.
- عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. ومن المنتظر من هذا البرنامج أن يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد الى:

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع على وضع تقنيات جديدة في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع الفلاحي.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة الحرائق.

2- أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

لقد تم تحديد أهداف استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي من أجل انجازها وتم رصد أهم الأهداف كمايلي¹:

- تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار.
- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي.
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة.
- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي.
- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح افاق مستقبلية للتصدير.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

- تجديد وفعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي.
- أحداث أثر واضح على الأمن الغذائي والتنمية.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019

إن المسعى الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمراقبة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء (إتاحة و تسهيل الحصول على العقار الفلاحي، استصلاح أراضي جديدة، عصنة المستثمرات الفلاحية وعصنة الوحدات والبنى التحتية للصيد.. إلخ)، كما يقتضي أيضا التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين، مربى الماشية، صيادين ومتعاملين اقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم ومتطلباتهم واتخاذ التدابير اللازمة تضمن لهم تقديم تسهيلات نافعة وتأمين أكيد لجميع الفاعلين.

من هذا المنظور، أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين، للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم وتطوير الجهاز الوطني للضبط، إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح بلا شك من تحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي والصيدي وبالتالي تشجيع التنمية.

أولا: محاور البرنامج:

قد ارتكز هذا البرنامج على خمسة محاور وهي¹:

- المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسئول وتنشيط المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015.

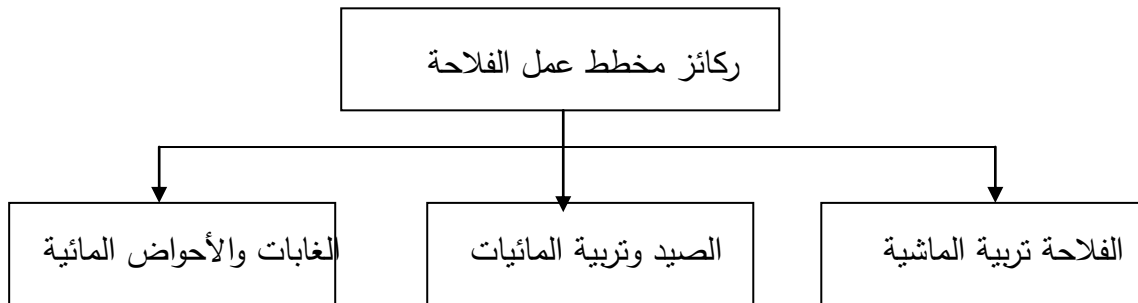
الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

- **المحور الثاني:** مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية في المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه و الزراعات الصناعية.
- **المحور الثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، ومعالجة الأحواض المائية وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية وسائل التدخل للهياكل الاقليمية للادارة.
- **المحور الرابع:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.
- **المحور الخامس:** متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني.

ثانيا: ركائز البرنامج والأهداف المرجوة :

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

شكل قم (2-2): ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال

الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

ومن الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذه الركائز مايلي:

- انتاج 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب، 200.000 طن من منتجات الصيد وتربية المائية.
- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 5% وهذا من خلال:
- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية.
- تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.
- ايلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55.000 هكتار.
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ 5% .
- انشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي.

المبحث الثالث: وضعية النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية والسياسات الفلاحية

يستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات تعكس الأوضاع الاقتصادية والمالية منها مؤشر النمو الاقتصادي والذي عرف تذبذب خلال الفترة من 2000 إلى 2017 مما جعل هذا النمو ضعيف ولا يعتمد عليه في مجالات التشغيل والتنمية، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني تكمن في الاعتماد على قطاع المحروقات وضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في معدل النمو والناتج الداخلي.

المطلب الأول: خصائص النمو الاقتصادي واتجاهات تطوره في الجزائر

يعتمد النمو الاقتصادي في الجزائر على مداخل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

أولا: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية¹:

➤ **تمدد النمو:** بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال .

¹ - بللعا أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد :07، العدد 01، 2018، ص 336

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

➤ **النمو مكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية يتم تمويلها بواسطة إيرادات المحروقات .

➤ **النمو عابر:** فهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي

و من خلال هذه الخصائص يتبين لنا ضرورة الاستثمار في القطاعات المنتجة والخالقة للقيمة والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستقر لا يتأثر بتقلبات الظروف الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها.

ثانيا: تطور النمو الاقتصادي

يمكن عرض اتجاهات تطورت النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (2-6): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017

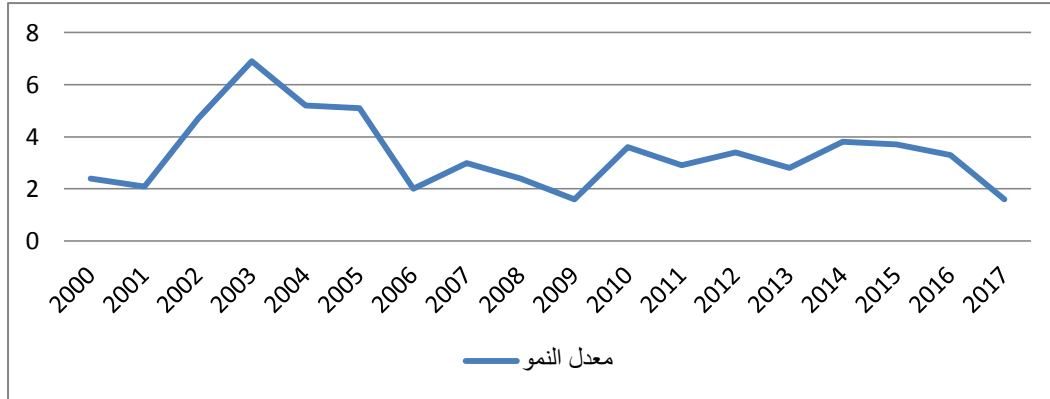
الوحدة:نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3	1.6

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي (2004، 2008، 2012، 2015، 2017).

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الشكل رقم (2-3) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أنه ابتداء من سنة 2002 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من 2.1% سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002، ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2003 بـ 6.9% والتي بلغ فيها معدل نمو قطاع المحروقات 8.8% لتستقر بعدها معدلات النمو بين 5.2% و 5.1% خلال سنتي 2004 و 2005 على التوالي، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض ابتداء من سنة 2006 إلى أن وصل إلى 1.6% سنة 2009 وهذا راجع لانخفاض معدل نمو قطاع المحروقات حيث عرف نمو سلبي في فترة ما بين 2006 و 2009 حيث سجل نمو سلبي قدر بـ 8% سنة 2009 نتيجة لانخفاض أسعار النفط واشتداد الأزمة المالية العالمية. أما في سنة 2010 فقد شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا نسبيا إذ ارتفع إلى 3.6% ليتراجع سنة 2011 إلى 2.9% بسبب ركود قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 2.2% ثم 3.3% خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وسجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي حيث قدر بـ 3.4%.

وفي سنة 2013 عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا بسبب انخفاض انتاج المحروقات حيث قدر معدل النمو بـ 2.8% ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2015 حيث وصل إلى 3.8% رغم تراجع أسعار

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

المحروقات وهذا راجع لزيادة الاستثمار في قطاعات خارج المحروقات (الفلاحة، قطاع الأشغال العمومية)، ونتيجة للتراجع المستمر لأسعار البترول تراجعت نسبة النمو سنة 2016 الى 3.4% أما سنة 2017 فشهدت تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني، المقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي، بشكل ملحوظ حيث قدرت نسبة النمو ب 1.6% وهذا رجع الى تراجع نمو قطاع المحروقات حيث سجل نسبة نمو سالبة قدرت ب 3% .

ثالثا: تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات:

يمكن عرض اتجاهات تطورت النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال

الفترة (2000-2017) من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (2-7): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات

للفترة 2000-2017

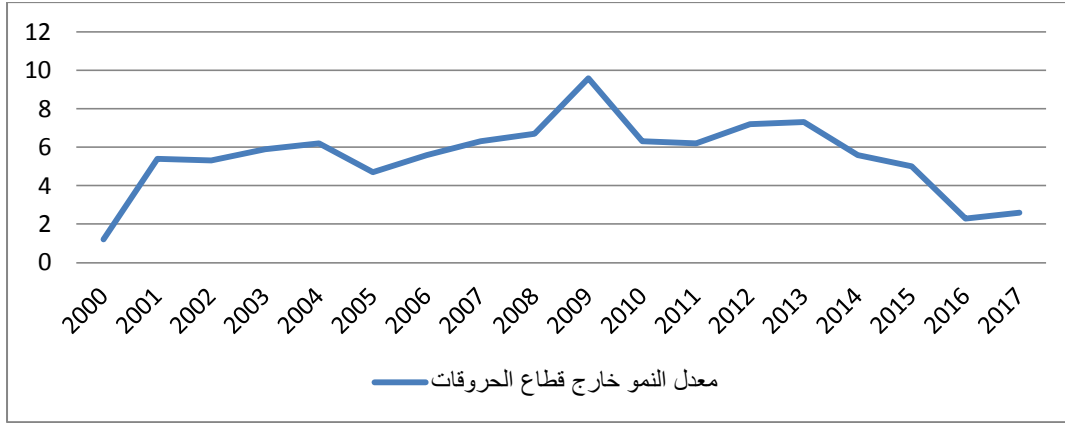
الوحدة:نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	1.2	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	9.6	6.3	6.2	7.2	7.3	5.6	5	2.3	2.6

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي (2004، 2008، 2012، 2015، 2017).

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الشكل رقم (2-4): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات
للفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel

شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظ خلال سنوات من 2000-2009 حيث تراوحت بين 4.7% و 7.3% ، سجلت أقل قيمة له سنة 2000 بنسبة 1.2% وأعلى قيمة له كانت سنة 2009 بنسبة نمو قدرت بـ 9.6% .

سنة 2010 سجلت انخفاض في نسبة النمو خارج قطاع المحروقات مقارنة بسنة 2009 حيث سجل نسبة 6.2% ولكن سرعان ما ارتفعت نسبة النمو لتصل إلى 7.3% سنة 2013 لتعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 5.6% ويستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 2.6% سنة 2017، يأتي هذا الانخفاض تزامنا مع فترة انهيار أسعار المحروقات مع نهاية سنة 2014 مما يدل على أن عملية التنمية بالجزائر تخضع بشكل رئيسي لعائدات النفط، فأى تراجع في أسعار النفط يؤثر مباشرة على معدلات النمو في القطاعات خارج المحروقات لأن الاستثمار في أي قطاع يعتمد على مداخيل قطاع المحروقات.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

سنقوم بتحليل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): تطور نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2000-2017

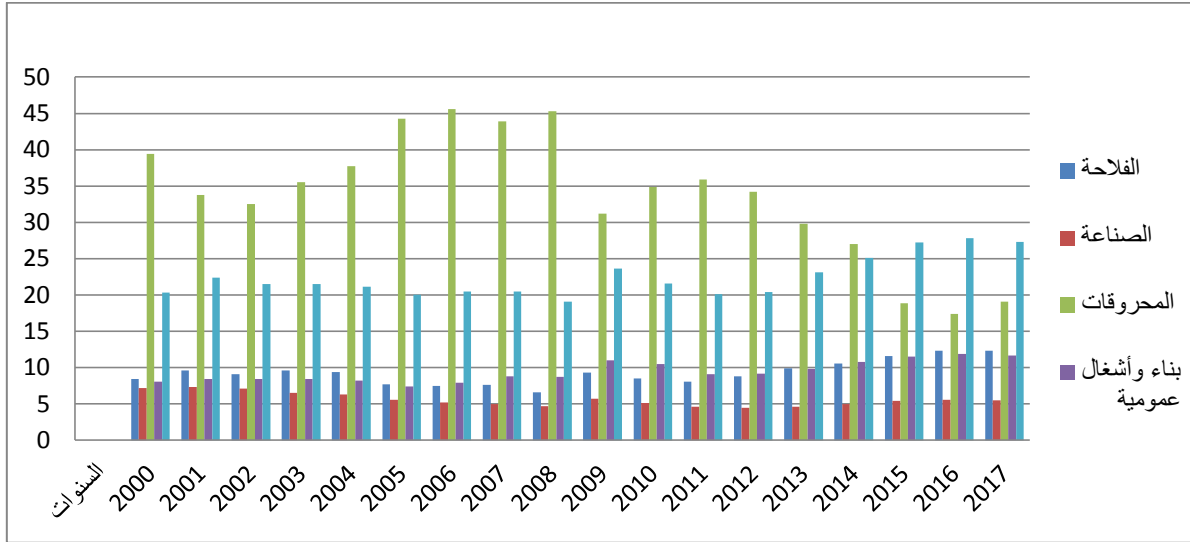
الوحدة: نسبة مئوية %

القطاعات السنوات	الفلاحة	الصناعة	المحروقات	بناء وأشغال عمومية	الخدمات
2000	8.4	7.2	39.4	8.1	20.3
2001	9.6	7.3	33.8	8.4	22.4
2002	9.1	7.1	32.5	8.4	21.5
2003	9.6	6.5	35.5	8.4	21.5
2004	9.4	6.3	37.7	8.2	21.17
2005	7.7	5.6	44.3	7.4	20.07
2006	7.5	5.2	45.6	7.9	20.5
2007	7.6	5	43.9	8.8	20.5
2008	6.6	4.7	45.3	8.7	19.1
2009	9.3	5.7	31.2	11	23.6
2010	8.5	5.1	34.9	10.5	21.6
2011	8.1	4.6	35.9	9.1	20.1
2012	8.8	4.5	34.2	9.2	20.4
2013	9.9	4.6	29.8	9.8	23.1
2014	10.6	5	27	10.8	25.1
2015	11.6	5.4	18.9	11.5	27.2
2016	12.3	5.6	17.4	11.9	27.8
2017	12.3	5.5	19.1	11.7	27.3

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي (2004، 2008، 2012، 2015، 2017).

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الشكل رقم (2-5): تطور نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (2-8) والشكل رقم (2-5) يتضح لنا أن مساهمة كل قطاع في الناتج

المحلي الإجمالي وهاذا ما سنفصله كالتالي:

• قطاع المحروقات: من خلال الجدول نلاحظ هيمنة قطاع المحروقات من حيث المساهمة في

الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قدره 33.66% خلال سنوات الدراسة مما يوضح أنه

المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما أن معدلات النمو متباينة بالنسبة لهذا القطاع وذلك

راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول كما سجلت السنوات الأخيرة انخفاضا

في نسبة مساهمة هذا القطاع نتيجة انهيار أسعار البترول نهاية سنة 2014.

• قطاع الفلاحة: إن هذه الإحصائيات تبين تأخر ترتيب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج

المحلي الإجمالي بالنسبة للقطاعات الأخرى، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة هذا القطاع في

الناتج متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا وذلك راجع لكون هذا القطاع يتأثر بالظروف المناخية

بالدرجة الأولى، حيث سجل أدنى مساهمة له سنة 2008 بنسبة 6.6%، كما شهدت تحسن

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

ابتداء من سنة 2012 وكانت أعلى نسبة له سنتي 2016 و 2017 بنسبة 12.3% وهذا راجع لتطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي وتدني مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، لكن على الرغم من هذه النتائج المحققة إلا أن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصاد فلاحى على الرغم من المقومات والإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر.

- **قطاع الصناعة :** إن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة

مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به وإلى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار الإجراءات الإدارية المعقدة، الشيء الذي أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية :** يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي استفادت بشكل كبير

من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي بحيث حقق هذا الأخير متوسط مساهمة قدر بـ 10.75%، وتعود هذه المعدلات الإيجابية إلى زيادة نفقات التجهيز الموجهة لتطوير البنية التحتية وبناء السكنات. في السنوات الأخيرة وابتداء من سنة 2015 نلاحظ انخفاض نسبة نمو هذا القطاع نتيجة لجوء الدولة إلى تقليص عدد المشاريع وإلغاء البعض منها جراء انهيار أسعار المحروقات.

- **قطاع الخدمات :** يعد هذا القطاع الثاني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد

قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمته انتقلت من 20.3 % سنة 2000 إلى 23.9 % سنة 2009 ثم إلى 27.3 % سنة 2017 أي أن قطاع الخدمات عرف تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات بسبب تحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل والاتصالات.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

المطلب الثالث: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017):

اعتمدت الدولة خلال هذه الفترة على برامج تنموية بغرض الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحسين مرودية الاقتصاد الوطني والقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات كان له نصيب من هذه البرامج التنموية من خلال السياسات الفلاحية التي اعتمدتها الدولة والمخصصات المالية الموجهة لتدعيم هذا القطاع ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لمدى تأثير هذه البرامج والسياسات على نمو القطاع الفلاحي .

أولاً: تطور الناتج ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر الناتج الفلاحي من أهم المؤشرات التي تبين لنا مدى تطور القطاع الفلاحي ومدى تأثير مختلف السياسات على هذا القطاع والجدول التالي يبين لنا تطور الناتج الفلاحي ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر:

الجدول رقم (2-9): تطور الناتج ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

(بملايير الدينارات)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الفلاحي	346.2	412.1	417.2	510	578.9	577	641.3	708.1	727.4
معدل النمو %	5-	13.2	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9	5	3.8-
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الفلاحي	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9
معدل النمو %	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	6.4	2.1	3

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي (2004، 2008، 2012، 2015، 2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الفلاحي قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2017 حيث أن قيمته في تزايد من سنة لأخرى حيث انتقل من 346.2 مليار دينار سنة 2000 الى 2318.9 مليار دينار سنة 2017 بنسبة زيادة قدرها 85.07% وهذا نتيجة تحسن الظروف المناخية

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

وتطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وما أنفق عنهم من أموال ضخمة وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع بمختلف فروعه.

أما فيما يخص القيمة المضافة فقد عرفت نمو متذبذبا خلال الفترة (2000-2017) بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهدت معدلات منخفضة خلال بعض السنوات كسنة 2000 بنسبة سلبية قدرت بـ (-5%) وكذلك شهدت نسب سلبية خلال السنوات 2002 و 2008 بمعدل (1.3%) و (3.8%) على التوالي، وحقت معدلات مرتفعة خلال السنوات الأخرى وأعلى معدل للقيمة المضافة تم تحقيقه كانت في سنة 2009 بمعدل (21.1%) وهي توافق سنة انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، كما حققت سنة 2003 معدل نمو قدر بـ (19.7%) وهي سنة توافقت مع تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثانيا: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة والقضاء على البطالة المقنعة، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الموفرة لفرص العمل خاصة في المناطق الريفية، بصفته مخزن لليد العاملة ومجال واسع يمكن استغلاله لخلق فرص الشغل والقضاء على مشكلة النزوح الريفي نحو المدن.

كما أنه تجدر الإشارة إلى التباين الشديد في الإحصائيات المتعلقة بالعمال في القطاع الفلاحي، يرجع الأمر في الواقع إلى الطريقة المتبعة في التحقيق لكل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والديوان الوطني لإحصائيات فوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تعتبر كل من رئيس المستثمرة وزوجته وأولاده ضمن تعداد العمال الفلاحين، ويكون التحقيق خلال الموسم الفلاحي بخلاف الديوان الوطني للإحصائيات الذي يجري التحقيق في شهر سبتمبر من كل سنة ولا يعتبر زوجة رئيس المستثمرة

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

ضمن تعداد العمال الفلاحين بل يعتبرها ربة بيت، أما أولاده فيعتبرهم باحثين عن العمل، فعلى سبيل المقارنة نجد أن عدد العمال في القطاع الفلاحي حسب الديوان الوطني للإحصائيات يقدر بحوالي 1242000 عامل سنة 2009 ، بينما إحصائيات وزارة الفلاحة تشير إلى العدد 2358327 عامل بفارق كبير يقدر بـ 1116327 عامل¹.

حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وباعتبارها المسئول الأول عن إحصائيات هذا القطاع يمكن تتبع تطور العمال الفلاحين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: ألف عامل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد العمال	2824	2898	2204.9	2287.3	2234.9	2237.9	2212.6	2220.3	2244.1
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمال	2358.3	2420.1	2442.6	2476.5	2529	2550.7	2556.6	2545.1	2608.7

Source : Madrp, sous direction des statistique agricoles se des systèmes d'information, sous-direction de l'emploi agricole, évolution de main-d'œuvre dans les exploitation agricoles.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم العمالة انخفض 28244 ألف عامل سنة 2000 إلى 2220.3 سنة 2007 وبمتوسط قدره 2389.9 خلال الفترة (2000-2007)، وابتداء من سنة 2008 نلاحظ الارتفاع التدريجي في عدد العمال حيث ارتفع من 2244.1 سنة 2008 إلى 2608.7 سنة 2017 حيث يفسر هذا التطور في اليد العاملة الفلاحية إلى ما تضمنته سياسة التجديد الفلاحي والريفي من ظروف مناسبة للتوسع الفلاحي الأفقي والرأسي من خلال برامج الدعم والمساندة التي نتج

¹ - زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، 2014، ص 127

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

عنها التوجه للاستثمار الفلاحي والعمل في مختلف مجالاته، والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاستثمار بعد سنة 2008، والتدابير المتخذة لفائدة التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي في ديسمبر 2010¹.

ثالثا: تطور الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني):

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تهتم به أي دولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وهو أحد فروع التنمية، حيث تمثل الفلاحة اليوم نسبة 12.3% من الناتج الوطني الداخلي الخام بقيمة إجمالية للإنتاج فاقت 3200 مليار دج، مع مناصب شغل للعديد من الأفراد، علاوة على ذلك وباستثناء الحبوب والحبوب والحبوب والحبوب يغطي الإنتاج الفلاحي المحلي حاجيات السوق ويحقق فائضا للتصدير².

خلال سنة 2017 ، شكلت الخضر الجافة، الحمضيات والحبوب المحاصيل الوحيدة التي عرف إنتاجها ارتفاعا حيث شهد إنتاج الحبوب ارتفاعا طفيفا 34,7 مليون قنطار، مقابل 34,3 مليون قنطار في 2016 ، أي زيادة ب 1,1 ٪. خص هذا النمو الطفيف القمح الصلب والشعير، اللذان نما إنتاجهما ب 2,8 ٪ و 5,4 ٪، على التوالي، في المقابل، سجل إنتاج الشوفان والقمح اللين انخفاضات في الإنتاج ب 11,2 ٪ - و 11,3 ٪-، على التوالي³.

سجل إنتاج الخضر الجافة والحمضيات أفضل المستويات من حيث النمو، حيث قفز إنتاج الخضر الجافة من 773,1 ألف قنطار في 2016 إلى 1,072 ، مليون قنطار في 2017 أي ارتفاعا قدره 38,7 ٪، مقابل 11,5 ٪ - في 2016 ؛ كما ارتفع إنتاج الحمضيات ب 11,7 ٪،

¹ - سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 242.

² - مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فبراير 2019، ص 8

³ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 17

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

منتقلا من 12,0 مليون قنطار في 2016 إلى 13,4 ، مليون قنطار في 2017 مقابل انخفاض في الإنتاج قدره . 10,3 % في 2016، أما فيما يخص إنتاج التمر، فقد بلغ 10.6 مليون قنطار، أي في زيادة قدرها 2,8 % في 2017 مقابل 4,0 % في 2016¹، والجدول الموالي يبين لنا تطور الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم (2-11): تطور الإنتاج الفلاحي النباتي للفترة 2000-2017

البيان	الحبوب مليون قنطار	البطاطا مليون قنطار	الحمضيات مليون قنطار	التمر مليون قنطار	الزيتون مليون قنطار	البقول الجافة ألف قنطار
2008-2000	29.7	17	5.8	4.72	2.5	402
2009	61.2	26.8	8.44	6.01	4.75	643
2010	45.6	33	7.88	6.45	3.11	723
2011	42.5	38.6	11.1	7.24	6.1	788
2012	51.4	42.19	10.89	7.89	3.93	842.9
2013	49.12	48.86	12.04	8.48	5.78	958.33
2014	34.35	46.73	12.71	9.34	4.82	937.06
2015	37.55	45.39	13.41	9.90	6.53	873.92
2016	34.32	47.82	12.03	10.29	6.96	745.3
2017	34.70	46.06	13.44	10.58	6.84	1072.13

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

في حين عرفت اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء تراجعا في وتيرة نموها حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء ب 1,1 % ليبلغ 5,44 مليون قنطار في 2017 ، مقابل 2,3 % بالغا 5,38 مليون قنطار، في السنة السابقة، أي ما يعادل فقدان 1,2 نقطة مئوية في النمو؛ كما فقد نمو إنتاج اللحوم البيضاء نقطة مئوية واحدة، مسجلا 2,8 % في 2017 ليبلغ 5,3 مليون قنطار مقابل 3.8% في 2016، والجدول الموالي يبين لنا تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

¹ - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الجدول رقم (2-12): تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني للفترة 2000-2017

البيان	إنتاج اللحوم الحمراء ألف طن	إنتاج اللحوم البيضاء ألف طن	إنتاج الحليب ومشتقاته ألف لتر	إنتاج بيض المائدة وحدة
2008-2000	295.42	195.19	1896.26	3170.89
2009	346.59	209.29	2394.20	3838.29
2010	381.61	281.63	2632.91	4379.71
2011	419.56	336.12	2926.95	4822.47
2012	439.77	365.39	3088.19	5326.57
2013	467.19	418.39	3368.06	5987.02
2014	468.41	419.21	3548.82	6060.55
2015	525.64	496.44	3753.76	6644.51
2016	537.75	515.43	3597.01	6691.91
2017	543.90	529.80	3521.21	6570.41

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

كما نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الحليب في تطور فبعد أن كان 1896.26 ألف لتر في متوسط الفترة 2008-2000 ارتفع إلى 3521.21 ألف لتر سنة 2017، ويرجع هذا التحسن في الحليب إلى استراتيجية الدولة لترقية إنتاجه كونه سلعة أساسية في تركيبة الغذاء عند المستهلك الجزائري، من خلال الحوافز المقدمة للمستثمرين في هذا المجال.

تضاعف إنتاج بيض المائدة خلال الفترة 2000-2017 حيث انتقل من 3170.89 ألف وحدة خلال الفترة 2008-2000 إلى 6570.41 ألف وحدة سنة 2017 ويعود التحسن في إنتاج البيض إلى الدعم الموجه لتربية الطيور المنتجة للحوم والمنتجة للبيض على حد سواء.

رابعاً: تطور الإنتاج السمكي:

منذ سنة 2000 تم وضع وإعداد برامج وخطط لترقية قطاع الصيد البحري ورفع إنتاج هذا القطاع من خلال دعم المستثمرين فيه والجدول التالي يبين لنا تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال الفترة 2000-

: 2016

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

الجدول رقم (2-13): تطور الإنتاج السمكي للفترة 2000-2017

السنة	إنتاج المصايد (الف طن)	إنتاج المزارع (الف طن)	الإنتاج الكلي
2000	97.40	0.09	97.49
2001	110.06	0.12	110.18
2002	111.40	0.72	111.72
2003	110.63	0.18	110.81
2004	112.54	0.25	112.79
2005	117.23	0.25	117.48
2006	156.73	0.29	157.02
2007	148.44	0.4	148.84
2008	139.26	2.78	142.04
2009	130.12	2.15	132.27
2010	223.50	1.03	224.53
2011	227.00	2.10	229.10
2012	101.80	1.76	103.56
2013	101.80	2.19	103.99
2014	152.40	2.89	155.29
2015	105.20	1.32	106.52
2016	102.14	2.10	104.24

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن انتاج الأسماك ارتفع تدريجيا من 97.49 ألف طن سنة 2000 ليصل الى 157.02 سنة 2006، لينخفض سنتي 2007 و2008 الى 148 ألف طن و142 ألف طن على التوالي وبلغ متوسط الانتاج للفترة (2000-2008) حوالي 107 ألف طن، واصل الإنتاج انخفاضه الى غاية سنة 2009 الى ما يقارب 132.27 ألف طن إلا أنه ارتفع الانتاج وقارب الضعف سنتي 2010 و2011 الى 224.53 ألف طن و229.10 ألف طن على التوالي، لكن انخفضت مستويات الانتاج بعد 2011 لتصل إلى 104.24 ألف طن سنة 2016، وبلغ متوسط الفترة 2009-2016 حوالي 144 ألف طن.

الفصل الثاني: المخططات التنموية والسياسات الفلاحية في الجزائر

رغم النتائج الايجابية المسجلة في انتاج الأسماك إلا ان مستوياته لا تزال ضعيفة مقارنة باللحوم الحمراء والبيضاء رغم الامكانيات المتوفرة في هذا القطاع.

خلاصة:

لقد اتبعت الجزائر سياسات تنموية خلال الفترة 2000-2017 تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، والبرنامج الخماسي الحالي (2015-2019) وقد خص كل برنامج القطاع الفلاحي بمبالغ مالية معتبرة دليل على رغبة الدولة بجعل هذا القطاع محرك للتنمية، كما خصصت سياسات وبرامج فلاحية لتعزيز هذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة تمثلت هذه السياسات في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2007)، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014) والسياسة الحالية مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)، لكن رغم الجهود المبذولة إلى أن القطاع الفلاحي مازال يعاني ولم يرقى لأن يكون محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق سنتطرق في الفصل الموالي إلى تحليل واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر من أجل تحديد مقوماته ومشاكل التي تعيقه.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر
بين التشخيص والتقييم

تمهيد:

تمتلك الجزائر موارد وإمكانيات كبيرة ومتعددة في مجال الفلاحة منها الطبيعية، البشرية وحتى المالية، ما يجعلها قادرة على جعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب، فهي تتميز بمناخ سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يسمح لها بجذب الاستثمارات بمختلف أنواعها وبالأخص الفلاحية منها. ولأجل ذلك، فقد تبنت الدولة الجزائرية عدة إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار في المجال الفلاحي وتشجيعه بوضع قوانين تتضمن مزايا للمستثمرين الفلاحيين، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مشاكل تحول دون تنمية القطاع الفلاحي والرفع من مساهمته في الاقتصاد الوطني وهذا ما سنحاول عرضه في هذا الفصل لهذا تم تقسيمه للمباحث التالية:

المبحث الأول: مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار الفلاحي في الجزائر والمشاكل التي تعيقه

المبحث الثالث: تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

تتمثل مقومات الاستثمار الفلاحي في الجزائر في القوانين والتشريعات والحوافز المادية المباشر وغير المباشرة العينية والنقدية، المقومات الطبيعية والبشرية التي تساهم في تطوير الاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: المقومات القانونية وبرامج تحفيز الاستثمار الفلاحي

تلعب القوانين والتشريعات دورا هاما في تسهيل وتحفيز الاستثمار في أي قطاع، لذلك تقوم الدولة بتطوير القوانين من أجل تحفيز الأفراد على الاستثمار في القطاع الفلاحي ، كما أنها تحفز الأجانب على الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي من أجل تحسين هذا القطاع وجعله محركا للنمو الاقتصادي.

أولا: تطور قوانين وتشريعات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

عرفت قوانين وتشريعات الاستثمار الفلاحي في الجزائر تطورات ملحوظة تماشيا والتطورات التي عرفها مناخ الاستثمار العام للدولة، مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفت الجزائر، وبالإضافة للتطورات التي عرفها القطاع الفلاحي بداية من 1987 والمتمثلة في إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية ليليه الأمر رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي للملاك الأصليين وصدر قانون 93-12، الذي وضع القواعد والتشريعات لتشجيع ودعم الاستثمارات، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير ودعم الاستثمار، مما سهل في وضع أسس قانونية وتشريعية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الاقتصادي الحر، وهذا بتغيير صيغ الإنتاج ونظامه من خلال إعطاء دفعا جديدا

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

للاستثمارات الفلاحية تتماشى والتحولت الاقتصادية إلى اقتصاد السوق، ومع إعادة الهيكلة التي فرضت على الاقتصاد الوطني من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

تعد بداية تسوية العقار الفلاحي إحدى أهم الانجازات منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي إذ كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3 أوت 2008 الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. في حين حدد القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 شروط وكيفيات استغلال هذه الأراضي كما تم تسهيل الحصول عليها لتشجيع إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتربية الماشية ووضع التحفيزات لنقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ فيفري 2011¹.

ولقد ساهمت التدابير المتخذة في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في هذا المجال بالإضافة إلى تقنين إجراءات الشراكة المتعلقة بالمستثمرات الفلاحية النموذجية في مارس من نفس السنة، وكذا حماية وتنمين الأراضي الغابية التابعة للأملاك العمومية للدولة، كما حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الضرورية لبرمجة كل من الاستثمارات الفردية والجماعية، العمومية والخاصة وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمار في الإنتاج.

واكتملت هذه التدابير بدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل، ففي مارس وبتنفيذ أحكام القانون 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، تم إيداع أكثر من 195 ألف ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من بين 220 ألف مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز، وطبقا للقانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير حول مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

والمتمضمن التوجيه الفلاحي، تم وضع النصوص التطبيقية التي تركز الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة من خلال¹:

أ- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط وكيفية استغلال الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة.

ب- المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2010 الذي يحدد كيفية تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة.

ت- وضع فهرس للمستثمرات الفلاحية الذي يحين مع تسليم عقود الامتياز الجديدة.

ث- وضع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز الخدمة من خلال إعداد الأدوات القانونية ووضع هياكله على المستوى المركزي، الجهوي والولائي.

ج- المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في 10 جانفي 2011 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحق بالهيئات والمؤسسات العمومية.

ح- القرار المؤرخ في 22 مارس 2011 والمتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفية الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة.

خ- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 29 مارس 2011 والمتعلق بنزع أراضي فلاحية لإنجاز تجهيزات عمومية، يضع هذا المنشور نظاما يسير نزع الأراضي الفلاحية لاستعمالها كوعاء عقاري لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة.

¹ - سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 221 - 222.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

د- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 والمتعلق بإنشاء

مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، فبالنسبة للمستثمرات الخاصة تم استلام 1889

ملف من المصالح المحلية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، تخص 22960 هكتار، منها

1063 تمت المصادقة عليها لتكون موضع دعم مالي من الدولة بعد التوقيع على دفتر

الشروط، وبالنسبة للأراضي الخاصة للدولة تم تحديد 954 محيط بمساحة تقدر بـ 459651

هكتار، والتي ستكون بعد المصادقة على الدراسات موضوع تخصيص لصالح 22390

صاحب امتياز وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه تم توقيع 172 دفتر شروط

ذ- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 6 جانفي 2011 والمتعلق بحيازة

الملكية العقارية الفلاحية، وتأمين العقار للمستثمرين، ولقد جاء هذا المنشور لاستدراك

التأخير المسجل لإنهاء اجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستفيدين من نظام حيازة الملكية

العقارية الفلاحية.

ر- صدور التعليمات الوزارية المشتركة رقم 196 في 14 مارس 2013 والمتعلقة بتخفيف

إجراءات الوصول إلى العقار الفلاحي وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي،

بغرض استحداث مناصب شغل مستدامة في ولايات الجنوب¹.

ز- صدور التعليمات الوزارية المشتركة رقم 981 في 25 نوفمبر 2015 والمتعلقة بتنشيط وتوجيه

الاستثمار الفلاحي على المستوى المحلي.

¹ - سعيح منيرة، استراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي دراسة تحليلية استشرافية لحالة

الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة علي لونسي، 2020/2019، ص 148

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

س- صدور القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الذي يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية، لإنتاج السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي¹.

ش- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017 المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع لأسلاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز².

ومما سبق يمكن القول أن هذه الإصلاحات قد أعطت دفعا جديدا للاستثمارات الفلاحية، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص الذي أصبح يقوم بمعظم العمليات الإنتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الفلاحية، بينما بقيت الدولة تتكفل بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع، كتوفير البنية التحتية من فتح الطرق وتوصيل الكهرباء للمناطق الريفية ومناطق الاستصلاح وحماية الغابات وتوسيعها، وتوسيع الأراضي الفلاحية والرعي وإنشاء شبكات الري وصرف المياه، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الفلاحي من بحوث وإرشاد وتدريب والمتابعة الصحية والنباتية والصحة الحيوانية وكذا تقديم الدعم المالي من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق المدعمة لتنمية القطاع، أهمها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، ليتحول في سنة 2000 إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ثم في 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي³.

¹ - الجريدة الرسمية، عدد 46 ، الصادرة في 03 غشت 2016 ، الجزائر ، 2016 ، ص 17.

² - سعيح منيرة، مرجع سبق ذكره ص 148

³ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره ص 98

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

ثانيا: حوافز وبرامج تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر

يعتبر تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر أحد أهم مكونات السياسة الفلاحية، التي تهدف إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية وضمان دخول الفلاحين، ولقد شكلت الإعانات المالية للدولة ومنح الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية أهم دعائم النظام التحفيزي لتشجيع الإستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية وذلك من خلال¹:

- تحقيق أمن غذائي مستدام: تهدف السياسة الفلاحية المعتمدة في الجزائر الى زيادة الاستثمارات الفلاحية من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام، وخلق تنمية بشرية متوازنة في الأقاليم الريفية التي أعيد احياؤها دون استثناء وذلك الاعتماد على مساهمة كل الفاعلين.
- البرامج الموجهة لحكامة القطاع الفلاحي والريفي: تضمنت هذه البرامج تنظيم وهيكله الفاعلين في الشراكة والتعاقد، دور الادارة وعلاقتها مع أصحاب المهنة، تقوية القدرات البشرية، وكذلك تحديث كفاءات التسيير بالاعتماد على المسؤولية المشتركة لكل الفاعلين الخواص والعموميين.
- البرامج الموجهة لإحداث نمو داخلي مدعم ومستدام: تضمنت البرامج الخاصة بتطوير دور المستثمر كجالب للثروة ومسير للموارد الطبيعية، عصرنه الفروع وادماج الفاعلين، تهيئة وإعادة احياء الأقاليم الريفية، كل ذلك تحت مسؤولية القطاع الخاص.
- البرامج الموجهة لتجديد واحداث فعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي: تضمنت وضع اطار قانوني متطور ومتكيف مع التغيرات المدخلة، أدوات مالية واجراءات دعم فعالة، ضبط اقتصادي للإنتاج الفلاحي، عمليات الحماية والرقابة، وذلك تحت مسؤولية القطاع العام.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 12.

ثالثا - البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي:

تعتبر البنية الأساسية من مقومات الاستثمار الزراعي خاصة في المناطق الريفية ومناطق تواجد الإنتاج الزراعي الكبير، غير أن هذه البنيات الأساسية قليلة عبر التراب الوطني، مما دفع الدولة للاستثمار في هذا المجال لتوفير المياه عن طريق بناء السدود والحوجز المائية وحفر الآبار وتهيتها، وإنشاء الطرق وإيصال الكهرباء إلى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستثمار باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق والولايات التي تتوفر على إمكانات البنية الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما شجع الفلاحين الخواص على الاستثمار حتى في المناطق النائية البعيدة خاصة بإيصال الكهرباء وفتح الطرق وتوفير المياه في تلك المناطق، مما مكن المستثمرين من تخفيض أعباء الاستثمار الفلاحي¹.

رابعا - المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الفلاحي: بهدف تحقيق التنمية الفلاحية والريفية وتشجيع الاستثمارات وتحفيزها، أنشئت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الهيئات والمؤسسات العاملة بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في المجال الزراعي، تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية، بهدف تجسيد سياسة الدولة الهادفة إلى تنمية وتطوير الاستثمار الفلاحي الخاص، ومن أهم هذه المؤسسات نجد²:

1- الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تهدف الى توسيع الإنتاجية عن طريق استصلاح الأراضي وترقية المقاولات الزراعية في الجنوب التي تقوم بتهيئة البنية التحتية الملائمة للمستثمرين في المناطق المعنية.

¹ - غردي محمد مرجع سبق ذكره، ص 100

² - نفس المرجع، ص 102

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

2- المديريات الجهوية للمصالح الفلاحية: وهي مديريات تابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية

تدعم كافة المستثمرين، بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي، بحيث يكون تقديمها للدعم ماليا وتقنيا.

3- المعاهد التقنية: تساعد المزارعين والمستثمرين في الميدان الزراعي وفي تربية الحيوانات، من

خلال توعيتهم واطلاعهم على كفاءات تربية وحماية ومسايرة التقدم العلمي في هذا المجال خاصة

مع اهتمام المزارعين بهذا التطور في مجال السقي.

4- الصناديق الفلاحية: بهدف اعطاء دفعة جديدة للتنمية الزراعية والريفية وتشجيع الاستثمارات

الخاصة وتحفيزها، أنشئت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من الصناديق الفلاحية تعمل على

دعم المزارعين والعاملين في المجال الزراعي، وتقديم لهم كافة الخدمات والتسهيلات الضرورية

لتطوير استثماراتهم في جميع الفروع الفلاحية سواء النباتية منها أو الحيوانية، ودعم تنمية المناطق

الريفية، وكذا دعم تنمية القطاع الصناعي الزراعي من خلال دعم الاستثمار في الصناعات

الغذائية وتصنيف علف الحيوانات.

5- وعلى المستوى الوطني تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار والتي تحولت في 2001 إلى

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار تعمل على مساعدة المستثمرين في الإجراءات المطلوبة لإنجاز

مشاريعهم الاستثمارية في أحسن الظروف وفي أقل مدة زمنية ممكنة.

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والبشرية

تمتلك الجزائر العديد من المقومات الطبيعية كالأراضي والمياه، والمقومات البشرية وفي

مايلي تطور هذه المقومات.

أولا- تطور الأراضي الفلاحية

تبلغ المساحة الجغرافية الكلية للجزائر 238174 ألف هكتار، وهي تحتوي على نسبة من

الأراضي الفلاحية ، تقدر بحوالي 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، كلها صالحة للفلاحة إذا ما

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

استغلت جيدا، فالأراضي الفلاحية صالحة لمعظم المنتجات الفلاحية، خاصة وأنها تشكل أكبر

فضاء متوسطي فلاحي، كما تعد الأراضي الفلاحية الصالحة للفلاحة عنصرا أساسيا في النشاط

الفلاحي، فمن خلالها يتحدد حجم ونوعية الإنتاج الفلاحي، كما أنها المورد الأساسي للعملية

الإنتاجية والجدول التالي يبين لنا توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر:

الجدول رقم (3-1): توزيع الموارد الأرضية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	المساحة الكلية	مساحة الأراضي الفلاحية (SAT)	الأراضي الفلاحية كنسبة من المساحة الكلية	الأراضي الغير صالحة للفلاحة	الأراضي الغير صالحة للفلاحة كنسبة من المساحة الكلية	مساحة المرتفعات	نسبة أراضي المرتفعات من المساحة الكلية	أراضي الغابات كنسبة من المساحة الكلية	أراضي الغابات كنسبة من المساحة الكلية
2000	238174	40888.1	17.16	190144	79.83	2949	1.23	4223	1.77
2001	238174	40983.83	17.2	190210	79.86	2745	1.15	4235	1.77
2002	238174	40735.92	17.1	190433	79.95	2725	1.14	4228	1.78
2003	238174	40817.94	17.13	190364	79.92	2735	1.14	4257	1.78
2004	238174	42209.6	17.72	188969	79.34	2735	1.14	4260	1.8
2005	238174	42380.6	17.79	188711	79.23	2793	1.17	4289	1.8
2006	238174	42367.89	17.78	188710	79.23	2793	1.17	4303	1.77
2007	238174	42448.84	17.82	189003	79.35	2504	1.05	4216.38	1.77
2008	238174	42435.99	17.81	189032	79.36	2478	1.04	4228	1.77
2009	238174	42466.92	17.83	188942	79.32	2504	1.05	4227	1.78
2010	238174	42444.35	17.82	188969	79.34	2504	1.05	4254.8	1.78
2011	238174	42443.86	17.81	188969	79.34	2504	1.05	4255.84	1.79
2012	238174	42499.43	17.84	188908	79.31	2498	1.04	4268.11	1.79
2013	238174	42806.55	17.99	188513	79.14	2498	1.04	4273.67	1.77
2014	238174	42888.55	18	188554	79.16	2498	1.04	4232.68	1.77
2015	238174	43395.42	18.22	188083	78.96	2478	1.04	4220.31	1.71
2016	238174	43436.99	18.23	188179	79.90	2468	1.03	4090.98	1.71
2017	238174	43725.83	18.35	188764	79.25	2247	0.94	4082.45	1.77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصلحة

الإحصائيات

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

نلاحظ من خلال الجدول أن مساحة الأراضي الفلاحية (SAT)* تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالمساحة الإجمالية حيث قدرت سنة 2017 بـ 18.35% ولم تتعدى 43725.83 ألف هكتار بمتوسط قدره 42298.7 خلال الفترة 2000-2017 في حين أن مساحة الأراضي الغير صالحة للفلاحة تستحوذ على أعلى نسبة من المساحة الكلية تقدر بحوالي 79% ويعود الانخفاض الطفيف المسجل خلال الفترة الأخيرة إلى زيادة استخدام الأراضي في البناء والأشغال العمومية، أما مساحة المرتفعات فهي تمثل نسبة 1.1% من المساحة الكلية، أما الغابات فلم تتعدى مساحتها نسبة 1.8% من المساحة الكلية خلال الفترة 2000-2017 مع تذبذب ضعيف خلال الفترة.

رغم أن نسبة مساحة الأراضي الفلاحية تمثل نسبة قليلة من المساحة الإجمالية إلا أن المستغل منها فعليا يقدر بحوالي 8400 ألف هكتار مما يدل على وجود إمكانيات كبيرة لاستصلاح الأراضي من أجل استغلالها في الاستثمار الفلاحي والجدول الموالي يبين لنا توزيع الأراضي الفلاحية:

(*) (superficie agricole total (SAT)، (المساحة الفلاحية الكلية) وتشمل الأراضي المستغلة فعلا بالإضافة إلى المراعي، والأراضي التي تتوفر على مقومات الفلاحة ولكنها تتطلب أعمال الاستصلاح والتهيئة قبل أن تصبح جاهزة للاستغلال.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

جدول رقم(3-2): توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة:(ألف هكتار)

السنوات	المحاصيل الموسمية (1)	الأراضي المستريحة (2)	المحاصيل الدائمة (3)	المساحة الفعلية المستخدمة (SAU) (3+2+1)	الأراضي غير المستعملة	مساحة المرعي	مساحة الأراضي الزراعية الكلية (SAT)
2000	4141.13	3521.29	565.02	8227.45	866.34	31794.32	40888.1
2001	3839.85	3743.42	610.47	8193.74	875.34	31914.7	40983.84
2002	3812.76	3733.75	682.18	8228.69	882.46	31264.77	40735.92
2003	3802.22	3701.47	767.24	8270.93	911.77	31624.7	40817.94
2004	4109.96	3382.92	828.795	8321.68	1063.51	31824.41	42209.6
2005	3921.19	3589.89	878.56	8389.64	1169.44	32821.55	42380.63
2006	4064.85	3404.75	933.95	8403.57	1187.65	32776.67	42367.89
2007	3895.53	3573.01	946.132	8414.67	1196.94	32837.23	42448.84
2008	3925.97	3563.3	935.487	8424.76	1126.55	32884.68	42435.99
2009	4069.38	3423.5	930.46	8423.34	1087.7	32954.96	42466.00
2010	4225.78	3275.71	933.54	8435.02	1071.02	32938.31	42444.35
2011	4254.88	3246.51	944.09	8445.49	1056.28	32942.09	42443.86
2012	4354.24	3152.33	948.06	8454.63	1101.11	32943.69	42499.43
2013	4452.18	3044.4	965.202	8461.77	1458.09	32969.45	42889.31
2014	4487.93	3016.83	973.431	8478.19	1431.77	32973.45	42883.41
2015	4368.61	3093.66	1025.75	8488.02	1938.87	32968.53	43395.42
2016	4399.32	3046.32	1044.61	8490.25	2036.08	32910.66	43436.99
2017	4531.97	2909.41	1057.67	8499.05	2436.61	32790.17	43725.83

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصلحة الإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة الفعلية المستخدمة في الفلاحة في الجزائر ارتفعت

من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 8227.45 ألف هكتار سنة 2000 إلى 8499.05 ألف هكتار

سنة 2017 بمتوسط قدره 8391.71 خلال الفترة (2000-2017) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى

الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الدولة من أجل زيادة استصلاح الأراضي واستغلالها في إطار

عقود الامتياز من خلال صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتي من أهدافه توسيع

المساحات الفلاحية المستغلة.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

كما نلاحظ أن المساحة الفعلية المستخدمة في الفلاحة مقسمة إلى:

- **مساحة المحاصيل الموسمية:** وتشير إلى المساحة التي تزرع في سنة مضرورية في عدد المحاصيل التي تتعاقب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات زراعة الموسمية (كزراعة البقوليات) أو بأراضي ذات زراعة سنوية (كالحبوب، الخضر الجافة، الزراعات الصناعية).
- **مساحة الأراضي المستريحة (البور):** وهي الأراضي الفلاحية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم الفلاحية، لعدم كفاية المياه أو إراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية وهذا في حالة إذا لم تتجاوز مدة استراحتها الخمس سنوات، إذ أنها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة إلى نوع من أراضي المراعي.
- **مساحة المحاصيل الدائمة:** وتشير إلى المساحة التي تزرع بمحصول واحد في السنة كالأشجار المثمرة.

ومن خلال الجدول نلاحظ التوزيع الغير متماثل للمساحة الفعلية المستخدمة حيث نجد أن ما نسبته 49.40% (متوسط الفترة 2000-2017) مخصص لزراعة المحاصيل الموسمية حيث شهدت هذه الأخيرة تذبذبا خلال الفترة (2000-2008) حيث انخفضت من 4141.13 ألف هكتار سنة 2000 إلى 3802.22 ألف هكتار سنة 2003 لتعاود الارتفاع سنة 2004 إلى 4109.96 ألف هكتار، ثم انخفضت سنة 2005، 2006، 2007، 2008 وبمتوسط قدر بـ 3945.94 خلال الفترة (2000-2008)، أما الفترة (2009-2017) فقد تطورت مساحة أراضي المحاصيل الموسمية وعاودت الارتفاع إلى 4531.97 ألف هكتار سنة 2017 مما يدل على نجاعة المشاريع المتخذة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي وقدر متوسط الفترة (2000-

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

2017) بحوالي 4307.39 ألف هكتار وبارتفاع قدره 361.45 ألف هكتار أي بنسبة 9.16% تعود هذه النسبة إلى الزيادة المسجلة في استغلال الأراضي الفلاحية في إنتاج المحاصيل الموسمية التي شجعتها الدولة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي (البطاطا، البقول الجافة، القمح، الشعير...)، أما فيما يخص مساحة المحاصيل الدائمة فقد عرفت ارتفاعا منذ سنة 2000 حيث انتقلت من 565.02 ألف هكتار إلى 1057.67 ألف هكتار سنة 2017 هذا التطور الايجابي راجع إلى إجراءات تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتدعيم الزراعات المحمية، إلا أن مساحة الأراضي المستريحة (البور) استحوذت على نسبة مرتفعة من المساحة الفعلية المستخدمة في الزراعة رغم التحسن المسجل خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما رافقها من تشجيع للاستثمار الفلاحي الخاص.

كما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مساحة المراعي من 31794.32 ألف هكتار سنة 2000 إلى 32790.17 ألف هكتار سنة 2017 وهي تشغل أكبر مساحة من المساحة الفلاحية الكلية كما نلاحظ الانخفاض المسجل في المساحة الغير مستغلة فلاحيا.

ثانيا-تطور الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية من أهم العوامل ذات الأثر الكبير في القطاع الفلاحي مقارنة بالعوامل الأخرى كونها من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي، فتطور هذا القطاع وتنميته يتوقف على حجم المياه التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية.

والجزائر بحكم موقعها الجغرافي فقد سمح لها بتوفر المناخ المناسب لزراعة العديد من المحاصيل وكذا شساعة المساحة الجغرافية، حيث تنقسم الموارد المائية الى ثلاث موارد (مطرية، سطحية وجوفية)، وفيما يلي توضيح لحجم ومصادر المياه في الجزائر واستخداماتها في الزراعة.

1- الموارد المائية المطرية:

قدر المؤتمر الجيولوجي الذي انعقد بالجزائر العاصمة متوسط التساقط السنوي للأمطار بحوالي 100 مليار م³، يتبخر منه 85% أي ما يعادل 85 مليار م³/سنة، أما 15 مليار م³ المتبقية فتتقسم بين المياه الجارية السطحية وتقدر بحوالي 12.4 مليار م³/سنة وبين المياه المتجددة التي تتسرب في التربة والمقدرة بـ 2.6 مليار م³/سنة منها 2 مليار م³ موجودة في شمال البلاد، و 0.6 مليار م³ موجودة في الجنوب أما الموارد الحقيقية في البلاد من المياه فإنها تقدر بـ 19.4 مليار م³/السنة¹.

2- الموارد المائية السطحية:

تتمثل الموارد المائية السطحية في²:

➤ **الوديان والأنهار:** وهي عبارة عن مجموعة من الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في اقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³.

➤ **السدود:** تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عدد السدود المستغلة الى غاية 2014 بـ 84 سد موزعة عبر مختلف ولايات الوطن بطاقة تخزين تقدر بـ 8.5 مليار م³ بالإضافة إلى وجود 420 ألف بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وارتفاع تكاليفها، مما سمح بتوفر ما يقارب 13.7 مليار م³ من المياه القابلة

¹- مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية - دراسة حالة ولاية غليزان -، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر العدد 04، 2017، ص 90

² - Remini.B, La Problematique De L'eau En Algerie Du Nord, Larhyss Journal, ISSN 1112-3680, n° 08, Juin 2010, Université de Biskra, p.29

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

للتعبئة للقطاع الفلاحي، لكن يبقى مشكل توزيعها مطروحا نظرا لتموقع معظم السدود في

منطقة التل حيث أن 94% منها يقع في هذه المنطقة، مما يصعب عملية تزويد المناطق

الزراعية بالمياه¹. والجدول يوضح لنا أهم السدود وسعتها وحصة الفلاحة منها.

الجدول رقم (3-3): توزيع أهم السدود في الجزائر وطاقة التخزين والكميات المخزنة وحصة الفلاحة

الوحدة: مليون م³

اسم السد	سعة التخزين	المخزون السنوي	حصة الفلاحة	نسبة الاستغلال للفلاحة (%)
بن هارون (ميلة)	960	795	180	22.64
قرقر (غيليزان)	452	358	70	18.18
جرف التربة (بشار)	350	260	87	33.46
غريب (عين الدفلى)	280	145.2	98	67.5
سيدس يعقوب (شلف)	280	278	68	24.46

المصدر: بوعراب رابح، مرجع سبق ذكره، ص 121

نلاحظ من خلال الجدول أن نصيب الفلاحة من استغلال مياه السدود ضعيفة نسبيا،

ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها الطبيعية، الفنية وأخرى تتعلق بالتسيير، إلا أن الدولة الجزائرية

تعمل على توسيع استغلال الموارد المائية في السدود بإعداد برامج لتشديد قنوات تحويل مياه السدود

عبر ولايات الوطن لأجل الري الفلاحي.

3- الموارد المائية الجوفية:

إن حجم الموارد المائية الجوفية المخزنة تحت الأرض تقدر بحوالي 147 - طبقة مائية

وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و 23000 بئر عميق. وقدرت كمية المياه الجوفية

الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م³ في السنة، وتتنوع بين الشمال والجنوب ب 2 مليار م³ و 5

مليار م³ في السنة على التوالي، يستغل منها 90% ما يعادل 1.8 مليار م³ في السنة بالنسبة

¹ - بوعراب رابح، مرجع سبق ذكره ص 120

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

للشمال وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض ، أما في الجزء الجنوبي فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى وتحتوي على خزانين وهما المتداخل القاري والمركب النهائي بمساحة تقدر بـ 600 ألف و 300 ألف كلم² على التوالي ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق ولهذا تصنف ضمن الموارد غير المتجددة¹.

والجدول التالي يبين لنا توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

جدول رقم (3-4): توزيع مصادر مياه الري في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

2017-2015			2014-2009			2008-2000			نوع المصدر	مصادر مياه الري
النسبة %	المساحة المروية	عدد المصادر	النسبة %	المساحة المروية	عدد المصادر	النسبة %	المساحة المروية	عدد المصادر		
----	---	---	7.83	9.616	42	7.41	63.4	38	السدود الكبرى	مصادر المياه السطحية
0.81	10.68	168	0.82	10.07	152	0.74	6.33	118	السدود الصغرى	
0.49	6.51	278	0.56	6.877	294	0.45	3.85	209	سدود التل	
----	---	----	7.25	89.038	12448	7.09	60.67	12017	خطوط الماء	مصادر المياه الجوفية
48.55	633.88	73244	48.57	596.49	72608	47.2	403.9	70718	الحفر	
27.38	357.51	156430	31.46	386.36	158415	30.17	258.8	151007	آبار	
1.76	23.031	5349	1.75	21.49	6438	1.39	11.94	6110	ينابيع	مصادر أخرى
20.96	273.7	1817	1.72	21.12	1384	1.48	12.66	1218	مصادر أخرى	
100	1305.5		100	1141.0		100	855.7		إجمالي المساحة المروية	

Source : ministère de l'agriculture et de développement rural, cellule agro métrologie.

4- استخدام المياه في الفلاحة:

يعتمد النشاط الفلاحي في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90 % من

المساحة الفلاحية تستغل اعتمادا على الأمطار إلا أن تساقط الأمطار ينحصر غالبا بين شهري

¹ - رايح بوعراب مرجع سبق ذكره ص 122

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

نوفمبر ومارس، كما أنها تتميز بعدم الانتظام في مختلف مناطق الوطن، الأمر الذي يدفع بالفلاحين الى اعتماد تقنية الري الفلاحي، وقد كشفت الدراسات حول التربة أن المساحة الاجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر ب 1.5 مليون هكتار في الشمال و 300 ألف هكتار في الصحراء¹. ويمكن تقسيم الأراضي المروية في الجزائر الى فئتين²:

أ-المحيطات الكبرى المسقية عن طريق السدود الكبرى (GPI): وهي الأراضي التي تفوق مساحتها 500 هكتار، وتشمل على ساحة اجمالية مجهزة تقدر ب 215 ألف هكتار، منها 150000 هكتار مسقية فعلا، موزعة بين المحيطات القديمة حيث يطبق عليها أساليب الري التقليدي على مساحة تقدر ب 105500 هكتار، أما المحيطات الحديثة التي يطبق عليها أساليب الري الحديث على مساحة تقدر ب 95500 ، أما المساحة المتبقية 65000 هكتار جزء كبير منها يتواجد في المناطق التي تتميز بقلّة الموارد المائية الناتجة عن وجزء منها معرض للبرامج الحضرية.

ب-المحيطات المتوسطة والصغيرة المسقية (PMH): عن طريق السدود الصغرى والآبار وهي الأراضي التي تقل مساحتها عن 500 هكتار، بحيث تعتمد على المصادر الذاتية لعملية الري .

¹ - غردي محمد مرجع سبق ذكره، ص 22

² - شياوي سهيلة، مرجع سبق ذكره ص 197

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الجدول رقم (3-5): تقسيم الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: (ألف هكتار)

2014	2009	2008	2004	2000	السنوات	المساحة (ألف هكتار)
29	24	20	17	15	Nombre de périmètre	المساحات الكبرى المسقية
230.36	219.52	201.18	195.4	156.25	Superficie équipée	عن طريق السدود الكبرى
487	428	378	341	304	Nombre de retenue	المساحات الصغيرة والمتوسطة المسقية
12.887	8.6	7.24	6.418	4.5	Superficie irriguée	عن طريق السدود الصغرى والآبار

Source : Ministère de l'agriculture et de développement rurale, cellule agro métrologie, évolution des indicateurs du secteur des ressources en eau (1962-2014) et perspectives 2019, Algérie, 2014, p5

5- تطور المساحة المسقية في الجزائر: عرفت المساحة المسقية في الجزائر ارتفاعا مهما منذ

سنة 2000 حيث مثلت 489.09 ألف هكتار وارتفعت بشكل تدريجي لتبلغ في سنة 2008

حوالي 855.7 ألف، وبمتوسط قدر خلال الفترة (2000-2008) بحوالي 707.62 ألف

وارتفعت مع بداية تطبيق سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي إلى 225.52 ألف هكتار

في سنة 2010 واستمر هذا الارتفاع إلى 1073.87 ألف هكتار و 1141.071 ألف هكتار

في سنتي 2013 و 2014 على التوالي وبمتوسط قدر بـ 1020.02 ألف هكتار خلال الفترة

(2009-2014) وبارتفاع قدر بـ 44.14% وهي نسبة مهمة تفسر الإجراءات المتخذة

لتشجيع الري الفلاحي في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الجدول رقم (3-6): تطور المساحة الفلاحية المروية مقارنة بالمساحة المزروعة في

الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: (ألف هكتار)

السنوات	المساحة المزروعة	المساحة المروية	نسبة المساحة المروية الى المساحة المزروعة %
2000	8227.45	489.09	5.94
2001	8193.74	512.74	6.25
2002	8228.69	605.13	7.35
2003	8270.93	673.34	8.14
2004	8321.68	758.32	9.11
2005	8389.64	803.88	9.58
2006	8403.57	835.59	9.94
2007	8414.67	834.78	9.92
2008	8424.76	855.72	10.15
2009	8423.34	890.06	10.56
2010	8435.02	985.22	11.68
2011	8445.49	987.00	11.68
2012	8454.63	1042.92	12.33
2013	8461.77	1073.87	12.69
2014	8478.19	1141.07	13.45
2015	8488.02	1260.50	14.85
2016	8490.25	1325337	15.61
2017	8499.05	1330.66	15.67

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مصلحة الإحصائيات

رغم زيادة المساحة المسقية خلال الفترة (2000-2017) مقارنة بالفترة (2000-2008)،

إلا أن نسبة مساهمة هذه الأخيرة في المساحة الفلاحية المستغلة لم تتعدى 13.5% منذ سنة

2000 ورغم الارتفاع المسجل خلال الفترة (2009-2017)، حيث بلغت النسبة 12.05%

مقارنة بـ 8.48% خلال الفترة (2000-2008) إلا أن النسبة تبقى منخفضة.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

ثالثا: تطور الموارد البشرية ومستوى تأهيلها

تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر الانتاج في أي قطاع انتاجي خاصة الفلاحي فالعنصر البشري هو الذي يقوم باستغلال الموارد الطبيعية، وهو المحرك الأساسي للتنمية وعنصر مهم في أي نشاط اقتصادي، وبالأخص في القطاع الفلاحي فمن خلاله يتم استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة، خاصة إذا كان العنصر البشري يتمتع بمؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط تحقيق الزيادة في الانتاج الفلاحي .

1- عدد السكان الريفيين: يمكن تتبع تطور عدد السكان الريفيين خلال الفترة 2000-2017

من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور عدد السكان الريفيين في الجزائر

خلال الفترة 2002-2017

السنوات	عدد السكان الكلي	عدد السكان الريفيين	نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الكلي
2002	32570	12224	37.53%
2003	33003	13000	39.39%
2004	33460	13825	41.31%
2005	33960	13158	38.74%
2006	34500	13320	38.60%
2007	35090	13684	38.99%
2008	35720	13843	38.75%
2009	36380	13970	38.40%
2010	37060	13970	37.69%
2011	37760	13970	36.99%
2012	38480	10065	26.15%
2013	39200	9926	25.32%
2014	39920	9792	24.52%
2015	39963	10357	25.91%
2016	40836	10413	25.49%
2017	41300	10531	25.50%

Source : Madrp, sous direction des statistique agricoles se des systèmes d'information, sous-direction de l'emploi agricole, évolution de main-d'œuvre dans les exploitation agricoles

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة عدد السكان الريفيين بالنسبة لعدد السكان الكلي منخفضة خاصة بعد سنة 2011 وهذا نتيجة النزوح الريفي ورغبة الأفراد في العيش في المدن رغم الحوافز التي أعلنتها الدولة من أجل تنمية الريف، ومن أسباب تراجع عدد السكان الريفيين هو تأخر الدولة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، عدم توفر جميع شروط الحياة في الأرياف من نشاطات مهنية، عدم وجود التأمين الصحي إضافة الى قلة وانعدام البنى التحتية والمرافق العمومية الضرورية في الأرياف رغم الاستراتيجيات المتبعة لتحسين العيش فيها.

2- حجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي:

يوضح الجدول التالي تغير اليد العاملة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2017

الجدول رقم (3-8): حجم القوى العاملة وتقسيمها حسب الجنس في الجزائر

خلال الفترة 2002-2017

الرجال	النساء	اليد العاملة الفلاحية الكلية	السنوات
2 072 690	132 299	2204989	2002
2 150 112	137 241	2287353	2003
2 100 854	134 097	2234951	2004
2 103 595	134 272	2237867	2005
2 079 862	132 757	2212619	2006
2 086 909	133 207	2220389	2007
2 109 499	134 649	2244147	2008
2 216 827	141 500	2358327	2009
2 270 036	150 134	2420171	2010
2 296 074	146 558	2442632	2011
2 327 954	148 593	2 476 547	2012
2 377 234	151 738	2 528 972	2013
2 397 670	153 043	2 550 713	2014
2 403 256	153 399	2 556 654	2015
2392561	152 626	2 545 187	2016
2 451 560	157 205	2 608 765	2017

Source : Madrp, sous direction des statistique agricoles se des systèmes d'information, sous-direction de l'emploi agricole, évolution de main-d'œuvre dans les exploitation agricoles.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

تطور اليد العاملة الفلاحية في الجزائر تطرقنا إليه في الفصل السابق، أما تقسيم اليد العاملة حسب الجنس فنلاحظ أن نسبة مساهمة المرأة ضعيفة مقارنة بالرجل وهذا راجع لأن الفلاحة تتطلب جهد بدني كبير.

كما أن اليد العاملة في القطاع الفلاحي تعاني نقصا في معرفتها بأساليب الإنتاج العملية والوسائل الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني الفلاحي، وغياب الإرشاد الفلاحي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية¹.

3- التكوين الفلاحي والإرشاد الفلاحي:

الإرشاد الفلاحي هو عبارة عن عملية تعليمية غير مدرسية يقوم بها جهاز متكامل من المهنيين والقادة المحليين لخدمة الفلاحين وأسراهم وبيئتهم ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم، باستغلال إمكانياتهم المتاحة وجهودهم الذاتية لرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي عون طريق إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم. و هو يمثل حلقة الوصول بين مراكز البحوث الفلاحية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الفلاحين².

لقد انخفض عدد المتكويين مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بسبب لجوء الدولة الى طرق جديدة في هذا المجال، تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية ونصائح في الميدان من طرف اطرار القطاع أو المعاهد المتخصصة، فنجد خلال الفترة 2012- 2016 أن الأيام الإعلامية

¹ - قرامطية زهية، اشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-

2012، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2014-2015، ص 147

² - مجدولين ذهنية، مرجع سبق ذكره ص 223

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

والتحسيسية وصلت إلى 45458 يوم والأيام التوضيحية 8997 يوم والزيارات التوجيهية 162485 يوم، استفاد من هذه الأيام حوالي 885437 فلاح¹.

خلال نفس الفترة نجد أنه هناك حصص تلفزيونية وإذاعية مع إقامة المعارض والصالونات وغيرها والجدول الموالي يبين لنا تطور الإرشاد الفلاحي في هذا المجال .

الجدول رقم (3-8): الإرشاد الفلاحي

طبيعة العملية/السنة	2012	2013	2014	2015	2016
حصص تلفزيونية	73	78	87	51	83
حصص إذاعية	15488	19562	14427	15025	15865
الملصقات الإرشادية	49	53	59	51	21
المعارض والصالونات	39	48	50	51	97
الملفات	32	35	39	50	60

Source:Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche ,état de mise en œuvre des deux plans d'actions du gouvernement Adoptes en septembre 2012 et mai 2014 au titre de la période 2012-2016Et Principaux éléments de projection et de perspective indiquant les actions a inscrire, coïncidant avec la nouvelle législature 2017-2022, avril 2017, p 49

أما فيما يخص التكوين نجد أنه هناك تكوين أولي موجه لتلاميذ من مستوى الثانوية من أجل تهيئتهم في مجال الفلاحة وتمنح لهم شهادة تقني متخصص في الفلاحة أو عون تقني في الفلاحة، وهناك تكوين متواصل موجه للإداريين، التقنيين، الفلاحين والمربين، والمستفيدين من عقود الامتياز وأصحاب المشاريع الفلاحية من خلال اكتساب المفاهيم المتعلقة باستراتيجيات التنمية والتحكم في التكنولوجيا الحديثة وقد تم خلال الفترة 2012 غاية الفصل الأول من سنة 2017 تكوين 280.874 شخص مكون مقسمين كالآتي²:

¹ -Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche ,état de mise en œuvre des deux plans d'actions du gouvernement Adoptes en septembre 2012 et mai 2014 au titre de la période 2012-2016Et Principaux éléments de projection et de perspective indiquant les actions a inscrire, coïncidant avec la nouvelle législature 2017-2022, avril 2017, p 48

² - Ibid, p p 40, 41

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

بالنسبة للتكوين الأولي:

- 450 حاملي شهادة تكوين في تقني متخصص في الفلاحة والغابات

- 961 حاملي شهادة تكوين في عون تقني في الفلاحة و الغابات

بالنسبة للتكوين المتواصل:

- عدد المتكونين على مستوى معاهد التكوين التي هي تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية

الريفية والصيد البحري قدر بـ 173366 مستفيد خلال الفترة (2012-2016) منهم

44702 إدارات في القطاع الفلاحي و128662 فلاحين ومربيين وأصاب المشاريع

الفلاحية وغيرها.

- عدد المتكونين على مستوى معاهد وزارة التكوين والتعليم المهنيين في إطار الاتفاقية بين

MADR و MFEP الصادرة في 2013-01-22 بلغ 59611 مستفيد منهم 2682

إدارات في القطاع و 56929 فلاحين ومربيين وأصاب مشاريع.

- عدد المتكونين في الجزائر في إطار التعاون 3738 مستفيد منهم 3172 إدارات جزائرية،

102 إدارات افريقية، 398 فلاحين، 66 متعاملين آخرين.

- عدد المتكونين في الخارج 1526 مستفيد منها 62 تكوين طويل المدى و1464 تكوين

قصير المدى.

1- البحث العلمي الفلاحي:

يعتبر البحث العلمي من مقومات تنمية القطاع الفلاحي وتطوره، ومنذ صدور قانون 98-

11 المتعلق بتوجيه البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال البرامج الوطنية للبحث وكذا البرامج

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

القطاعية والبرامج في اطار الشراكة، فقد ارتفع عدد الباحثين في مجال البحوث العلمية على المستوى الوطني وعلى المستوى القطاعات، وبالنسبة للقطاع الفلاحي فقد اهتمت البحوث بـ:

- المشاكل التنموية للقطاع خاصة في المجال الغذائي والتنمية المستدامة.
- مجال الغابات (مكافحة الانجراف والتعرية، مكافحة التصحر، والتحسينات الوراثية النباتية والحيوانية)

وقد تطور عدد الباحثين من 193 باحث سنة 2000 الى 239 باحث سنة 2006 في كل التخصصات الفلاحية، بنسبة نمو 23% مع العلم أن قانون 98-11 كان يهدف الى أكثر من 550 باحث، كما أن عدد البحوث انتقلت من 808 سنة 2004 الى 1456 سنة 2006 بنسبة زيادة 80% مع العلم أنه يشترك أكثر من باحث في نفس البحث¹.

المطلب الثالث: المقومات التكنولوجية والمالية

أولاً: الإمكانيات التكنولوجية

لقد مس التطور التكنولوجي مختلف القطاعات ، والقطاع الفلاحي أحد هذه القطاعات التي استفادت من التطور التكنولوجي، اذ أن ما قدمه التطور التكنولوجي يتمثل في مختلف الوسائل التي أصبحت من أهم وسائل الإنتاج في هذا القطاع، ومن بين هذه الوسائل الجرارات بمختلف أنواعها والآلات المختلفة كآلات الحصد والدرس والرش والبذر..... وغيرها.

وكذلك مختلف الأسمدة والأدوية والمبيدات الخاصة بالأعشاب الضارة والحشرات، إن استعمال مثل هذه الوسائل بطرق علمية دقيقة قد أثبت نجاحه في زيادة الإنتاج والإنتاجية وكذلك توفير كثير من الأيدي العاملة، كما أن استعمال التكنولوجيا قد يؤدي إلى زيادة الدورة الإنتاجية

¹ - مصطفى بوعقل، مرجع سبق ذكره ص 5

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

نتيجة التخصيب الاصطناعي عن طريق استعمال مختلف الأسمدة الكيماوية¹. وفي الجزائر، يمكن تتبع تطور الإمكانيات التكنولوجية في الفلاحة بما يلي:

➤ المكننة الفلاحية:

لقد أثبتت التجارب في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الدول المتقدمة أن مكننة القطاع الفلاحي أمرا ضروري لتطور الناتج، فمن بين العوامل المهمة التي أدت إلى الثورة الزراعية في أوروبا وأمريكا الشمالية هي إدخال المكننة الزراعية التي حلت محل الحيوان والانسان، حيث تقدر زيادة إنتاجية الأرض نتيجة إحلال الآلات بـ 20-30% وبعد استخدام المكننة الزراعية على نطاق ضيق خاصة في دول آسيا وإفريقيا حيث يتوفر انتشار الوسائل الحديثة في الناتج على ثلاث عوامل:

- مدى كبر حجم المزرعة الذي لا يعوق استخدام الآلات الحديثة.
- مدى توفر رؤوس الأموال للحصول على الماكينات .
- مدى إدراك المزارعين واستعدادهم لاستعمال هذه الأساليب الجديدة.

والجدول الموالي يبين لنا تطور المكننة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-20017

¹ - عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 132

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

جدول رقم(3-10): تطور المكننة الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2017

السنوات	عدد الجرارات	عدد الحاصدات	معدات الري	معدات النقل
2000	1077	1026	1761	1943
2001	1086	1260	6914	1948
2002	1494	1012	9540	2436
2005	2156	488	5816	1330
2006	970	435	1124	1593
2007	1163	613	1328	2657
2008	1023	347	801	1421
2009	1090	646	1131	1106
2010	1029	861	1540	2066
2011	1177	768	1636	2346
2012	1142	743	1544	3740
2013	994	660	1860	1426
2014	1347	792	1765	2204
2015	9467	1267	2737	2255
2016	5626	408	12455	5039
2017	9190	753	6248	4573

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات.

تتمثل حظيرة العتاد الفلاحي في عتاد الجر، عتاد الحصاد والدرس والآلات الحرث وعتاد

النقل ومعدات الري ومن خلال الجدول نلاحظ أن المكننة الفلاحية قد تحسنت.

- **الجرارات:** تعتبر الجرارات من المستلزمات الأساسية لعملية الانتاج الفلاحي نظرا لأهميتها

في إعداد الأرض وتهيئتها للزراعة، ومن خلال الجدول نلاحظ تطورا عدد الجرارات حيث

تم اقتناء أكثر من 1281 ألف جرار في متوسط الفترة 2000-2008 أي خلال فترة

تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ارتفع عد الجرارت ليصل الى 9190 سنة 2017، مما يدل على زيادة الاستثمار.

- **الحاصدات:** تعد عملية الحصاد من أهم العمليات التي يتم من خلالها جني المحاصيل في

مواعيدها ما يستدعي توفير معدات والآلات لذلك خاصة في ظل الظروف المناخية

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

- للجزائر، فإذا ما تم تأخر الحصاد عن وقته ينتج عنه خسائر كبيرة وبالتالي ضعف مردودية المحاصيل (الحبوب والأعلاف)، ولهذا عملت الدولة توفير مستلزمات الحصاد والدرس، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن حجم مبيع الحاصدات خلال الفترة 2000-2008 قدر بـ 740 ألف وحدة ليرتفع الى 766 وحدة خلال الفترة 2009-2017.
- **معدات النقل:** يلعب عتاد النقل دورا مهما في عملية الانتاج الزراعي، نظرا لمساهمة في نقل مدخلات العملية الانتاجية خاصة مواد التسميد والبذور وبعض المعدات الأخرى، وكذا نقل الكميات المنتجة من المزارع الى مراكز التخزين والتسويق والمطاحن، الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على هذا النوع من العتاد وقد تطورت معدات النقل تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 1943 سنة 2000 الى 5039 سنة 2016.
- **معدات الري:** تجاوز عدد مبيعات الري 3897 ألف في متوسط الفترة 2000-2008 ليرتفع إلى 4779 ألف وحدة في متوسط الفترة 2009-2017.

➤ تطور استخدام الأسمدة

تعمل الأسمدة الزراعية على تحسين جودة التربة وتزويدها بالعناصر الغذائية

الخاصة بالمنتجات الزراعية

جدول رقم (3-11): تطور استخدام الجزائر من الأسمدة الزراعية للفترة 2014-2016

الأسمدة	2014	2015	2016
أسمدة آزوتية (ألف طن نتروجين صافي)	121.37	139.19	126.72
أسمدة فوسفاتية (ألف طن فوسفور صافي)	41.05	28.5	29.45
أسمدة بوتاسية (ألف طن بوتاس صافي)	193.48	220.12	238.2
مجموع الأسمدة	355.9	387.81	394.37

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 37، 2017.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

نلاحظ من خلال الجدول تطور استعمال الأسمدة التي تلعب دورا هاما في تخصيب التربة وتغذية النبات حيث انتقل من 355.9 سنة 2014 الى 394.37 سنة 2016 أما فيما يخص المبيدات واللقاحات فالجدول الموالي يبين لنا تطورها:

جدول رقم (3-12): تطور مبيعات المبيدات واللقاحات في الجزائر للفترة 2014-2016

الوحدة: (ألف دولار)

2016	2015	2014	
2393.78	4547	4065	جملة المبيدات
1414.26	2899	2005	مبيدات فطرية
420.08	605	830	مبيدات حشائش
559.44	1043	1230	مبيدات حشرية
13823.27	15577.47	15624.03	لقاحات

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 2017، مرجع سابق.

من خلال الجدول نلاحظ جملة المبيدات قد انخفضت الى 2393.78 ألف دولار سنة 2016 بعد أن كانت 4547 ألف دولار سنة 2015 وأن أكثر المبيدات استعمالا هي المبيدات الفطرية تليها مبيدات الحشرات ثم مبيدات الحشائش أما فيما يخص اللقاحات فقد انخفضت خلال السنوات إلى 13823.27 ألف دولار سنة 2016 بعد أن كانت 15624.03 سنة 2014.

إن تحليل استعمال مواد الصحة النباتية في الجزائر وبالرغم من الكميات المعتبرة التي يتم توزيعها على الفلاحين سنويا، إلا أنها لم ترتقي الى المستوى المطلوب نظرا للأضرار في المحاصيل الزراعية المختلفة الناتجة عن التقلبات المناخية والتي تتسبب في تعرضها للأمراض خاصة الفطرية منها، ويمكن ارجاع ذلك كون الفلاح الجزائري يعتمد أكثر على الحملات العلاجية و إهمال الحملات الوقائية، وفي كثير من الأحيان نجد انه يقوم باستعمال أدوية و مبيدات كانت مخزنة لديه أو يقوم بشراءها بحيث تكون قد انتهت مدة صلاحيتها ، كما أن ارتفاع الأسعار لمثل هذه المواد قد كان أهم الأسباب التي أدى إلى استغناء عنها، و في كثير من الأحيان التركيبية الغير

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

مواتية للمواد المستوردة مع الظروف المناخية لبلادنا كل هذه الأسباب أدت إلى انخفاض استعمال مثل هذه المواد¹.

ثانيا: الإمكانيات المالية

إن تمويل القطاع الفلاحي يعتبر عنصرا مهما في النهوض بالقطاع من الناحية الكمية والنوعية له، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء عن الفلاح فحسب، بل يساهم في تسهيل استخدام التكنولوجيا الحديثة وتنمية المجتمع الريفي. وقد قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات الإقراض الفلاحي وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الفلاحية والجدول الموالي يبين لنا حجم القروض الممنوحة:

الجدول رقم (3-13): تطور القروض الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليون دولار

السنوات	متوسط الفترة (2000-2008)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	2693.4	1015.97	1015.97	111.33	225.83	538.49	453.82	219.78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الفلاحي في الجزائر قد بلغ 2693.4 مليون دولار كمتوسط للفترة ما بين (2000-2008) وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2003، حيث تجاوز سقف 100 دولار للبرميل لينخفض بعد ذلك إلى 1015.97 مليون دولار في سنة 2010 ونفس القيمة في السنة الموالية ليصل إلى 111.33 مليون دولار في سنة 2012 ليعود في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصل إلى 453.82 سنة 2015، وعلى العموم يمكن القول بأن

¹ - بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص8

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

القروض المالية المقدمة للفلاحين تبقى قليلة مقارنة باحتياجاتهم المالية من جهة، وإلى الوفرة المالية التي تمتعت بها البلاد خلال هذه الفترة والتي كان نصيب الفلاحة منها محدود.

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في الجزائر أنواعه ومعوقاته

لقد اهتمت الجزائر بالاستثمار الفلاحي من خلال المخططات حيث كانت تخصص مبالغ مالية لتحسين البنى التحتية لهذا القطاع كما تم تقديم تمويلات مالية للخواص الذين يرغبون في الاستثمار في هذا القطاع.

عرفت الاستثمارات الفلاحية بعد سنة 2000 تطورات ملحوظة سواء في المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توسيع الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني ورفع الإنتاجية الفلاحية، أو المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى توفير الخدمات الضرورية للقطاع، من مشاريع إنشاء السدود والحواجر المائية والبنية التحتية التي تمثل الدعامة الحقيقية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي، وهذا بفضل المخصصات المالية من ميزانية الدولة لتنمية هذه الاستثمارات، والقطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي وجد الظروف والتحفيزات المناسبة للاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الفلاحي العام

عرفت مخصصات الاستثمارات الفلاحية العامة من ميزانية الدولة تطورا ملحوظا بداية من سنة 2000، وهذا تطبيق المخططات التنموية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الجدول رقم (3-14) : تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي العام من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة خلال الفترة 2000-2017

(الوحدة مليار دج)

السنوات	الاستثمار الفلاحي	الاستثمارات الكلية	نصيب الفلاحة من الاستثمارات الكلية
2000	43.535	439.07	9.92
2001	56.77	265.83	21.36
2002	75.45	446.44	16.90
2003	94.21	507.26	18.57
2004	85.115	508.1	16.75
2005	96.046	553.12	17.36
2006	278.033	1019.73	27.27
2007	201.037	1168.47	17.21
2008	308.559	1906.16	16.19
2009	393.748	2136.39	18.43
2010	335.592	2503.42	13.41
2011	392.442	2778.92	14.12
2012	301.125	2144.35	14.04
2013	129.613	1811.97	7.15
2014	203.520	2050.34	9.93
2015	315.957	2802.09	11.28
2016	271.432	2403.39	11.29
2017	257.0	1620.43	15.86

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة من سنة 1999 إلى 2016 الصادرة في نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة

نلاحظ من خلال الجدول تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي العام في الجزائر خلال

الفترة (2000-2017) حيث تشير الأرقام إلى الارتفاع الكبير الذي سجلته مخصصات ميزانية

الدولة في هذا القطاع، حيث ارتفعت من 43.53 مليار دينار جزائري في سنة 2000 إلى 278

سنة 2006 أي بزيادة تعادل حوالي 6 مرات عن سنة 2000، ثم ارتفعت إلى 393.748 سنة

2009 وهي أعلى قيمة مقدمة، هذه الزيادة تعود أساسا إلى ارتفاع الأسعار خاصة في فترة

التسعينات نتيجة التحرير الاقتصادي الذي رافقه ارتفاع في الأجور كذلك، وكذا الاهتمام الكبير

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

للدولة في السنوات الأخيرة بالقطاع الفلاحي خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي سخرت له الدولة كل الإمكانيات المالية لتطوير البنية التحتية الأساسية تشجيعا وتحفيزا للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وكذا لتنمية المناطق الريفية، إلا أن هذه القيمة عرفت انخفاضا في سنتي 2013 و 2014 بما يقدر بـ 129.613 مليار دينار جزائري و 203.520 دينار جزائري على التوالي، ولم يستمر هذا الانخفاض طويلا لتعاود قيمة المخصصات الممنوحة للاستثمار الفلاحي الارتفاع سنة 2015 بما يقدر بـ 315.957 مليار دينار جزائري رغم انهيار أسعار البترول وهذا دليل على جهود الدولة في تطوير هذا القطاع، لكن نلاحظ أنه عاودت الانخفاض سنة 2016 نظرا لتواصل انخفاض أسعار البترول وتطبيق سياسة النقشف. من خلال الجدول تبين لنا أن نسبة مساهمة الاستثمار الفلاحي في الاستثمارات الكلية ضعيف مقارنة بالأهمية التي يتمتع بها هذا القطاع حيث سجل خلال الفترة 2000-2009 متوسط 17.9%، وأعلى نسبة تم تحقيقها خلال هذه الفترة كانت سنة 2006 حيث حققت نسبة 27.27%، وبداية من سنة 2010 بدأت هذه النسبة في الانخفاض حيث حققت 13.40% سنة 2010، كما سجلت سنة 2012 أقل نسبة للاستثمارات الفلاحية من الاستثمارات الكلية بـ 7.15% ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع تدريجيا إلى أن وصلت إلى 15.86% سنة 2017.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الفلاحي الخاص

عرف الاستثمار الفلاحي الخاص تطورا ملحوظا منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، بانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، وتقليص دور الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي، وكذا وجود نظام المستثمرات الفلاحية وإرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين لها، ووضع أسس مناسبة تسهل دخول القطاع الفلاحي في الاقتصاد الحر،

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

من خلال وضع نظم لتحفيز وتشجيع الاستثمار الفلاحي، سواء من خلال قوانين الاستثمار التي أصدرتها الدولة أو من خلال الدعم والتحفيزات الخاصة بالقطاع المقدمة من طرف الصناديق الفلاحية الوطنية، التي أنشئت خصيصا للقيام بهذه المهام، خاصة مع بداية الألفية الثالثة الذي زاد فيها الاهتمام بالقطاع الفلاحي بكل فروعه، مما أدى إلى ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الفلاحية المصرح بها لدى مختلف الوكالات التي تمويل المشاريع الاستثمارية.

والجدول التالي يوضح المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لدعم

الشباب ANSEJ :

الجدول رقم (3-15): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

الشباب ANSEJ للفترة (2010-2016)

	الفلاحة والصيد البحري	%	الحرف	%	البناء والأشغال العمومية	%	الصناعة والصيانة	%	مهن حرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ النشأة الى غاية 31/12/2010	15171	11	21979	16	9878	7	10817	8	3648	3	79080	56	140503
2011	3686	9	3559	8	3672	9	2118	5	569	1	29228	68	42832
2012	6705	10	5438	8	4375	7	3301	5	826	1	45167	69	65812
2013	8225	19	4900	11	4347	10	3333	8	1042	2	21192	49	43039
2014	10847	26	4255	10	5106	12	6614	16	1450	4	12944	32	40856
2015	6862	29	2170	9	3838	16	4913	21	1205	5	4688	20	23676
2016	3479	31	320	3	1672	15	2720	24	716	6	2355	53	11262
منذ النشأة الى غاية 31/12/2016	54615	15	42621	12	32828	9	33806	9	9456	3	194654	68	367980

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب

كانت في تزايد حيث انتقلت من 3686 مشروع سنة 2011 لتصل إلى 10487 مشروع سنة

2014 لتعاود الانخفاض سنة 2016 حيث سجلت 3479 مشروع وهذا راجع لتراجع أسعار

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

البترول وتراجع مداخيل الدولة وانتهاج سياسة النقشف حيث تم تقليص حجم القروض المقدمة. كما نلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر تمويلا حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 194654 مشروع سنة 2016 بنسبة 53% من أجمالي المشاريع.

أما فيما يخص المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد الجدول الموالي يبين لنا ذلك:

الجدول رقم (3-16): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)

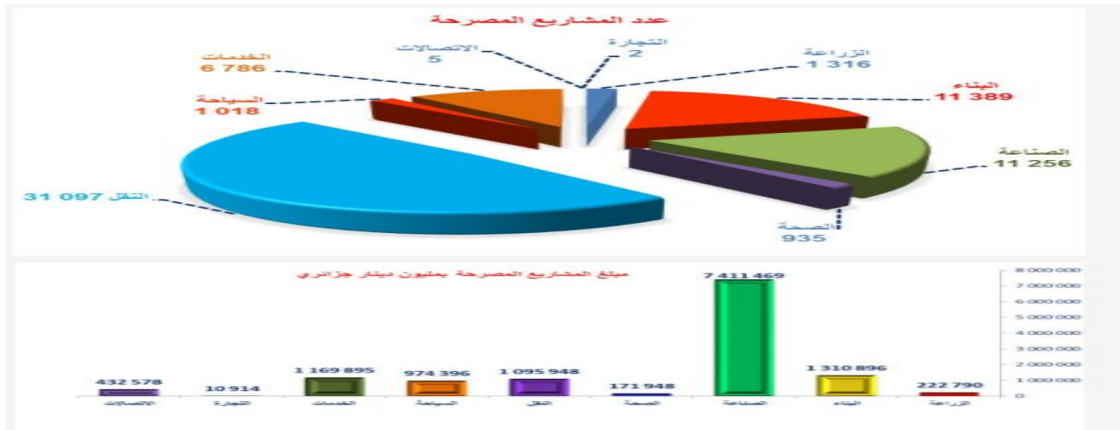
الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	13010896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.9	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	974369	7.61	62069	5.45
الخدمات	6789	10.64	1169895	9.14	116746	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016 (تحديث ماي 2017)

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الشكل رقم (2-6): عدد المشاريع والمبالغ المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2016)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016 (تحديث ماي 2017)
<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

من خلال الجدول والشكل نجد أن عدد المشاريع في قطاع الفلاحة المصرح بها من 2002 إلى غاية 2016 هي 1 316 مشروع بمبلغ قدره 222 790 مليون دينار جزائري، حيث نجد أن القطاع النقل هو أكثر القطاعات المصرح به من حيث عدد المشاريع 31 097 مشروع بمبلغ 1,095,948، أما القطاع الصناعي فهو الأكثر تمويلا على حسب المبالغ المصرح بها بمبلغ 7 411 469 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص المشاريع الممولة عن طريق وكالة القرض المصغر ANGEM فنجد أنها لا تختلف عن باقي الوكالات حيث نجد أن عدد المشاريع الممولة ارتفع من 1473 سنة 2005 إلى 18233 مشروع ممول سنة 2009 ثم أنخفض إلى 12821 مشروع سنة 2010 ليرتفع إلى 33164 مشروع ممول سنة 2012 بسبب تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، لكن بعدها سجلنا انخفاض في عدد المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي بسبب انهيار أسعار النفط وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

جدول رقم (3-7): المشاريع الممولة عن طريق ANGEM

حسب مجال النشاط (2005-2015)

السنوات	الزراعة	الصناعة المصغرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الحرف	التجارة	الصيد	مناصب الشغل	المشاريع التمويلية
2005	1473	1898	125	300	1198	-	-	4994	3329
2006	9603	16391	1020	2328	3989	-	-	33331	22221
2007	4025	9734	1113	4811	6164	-	-	25847	17231
2008	10781	13785	4158	15931	18493	-	-	63148	42099
2009	18233	13706	6282	21169	31711	-	-	91101	60734
2010	12821	18351	5735	18763	22264	-	-	77934	51956
2011	24338	73022	12539	35656	15862	-	-	161417	107611
2012	33164	88902	24021	43916	29546	92	-	219641	146427
2013	19412	79239	16854	32719	17299	356	174	166053	110702
2014	18804	72608	14049	37416	31083	1664	691	176315	117543
2015	11246	54005	10746	25911	22428	1658	158	126152	84101

Source : <http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html> تاريخ الاطلاع 2018-07-06

مما سبق نجد أن الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي ضعيف مقارنة بالاستثمار الخاص في القطاعات الأخرى حيث نلاحظ السيطرة شبه التامة لكل من قطاعي النقل والبناء والأشغال العمومية على الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي وهذا راجع لكون أن المخاطرة في القطاع الفلاحي أكبر مما هي عليه في القطاعات الأخرى كما أن الضمانات غير كافية مما لا يشجع الأفراد على الاستثمار في القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الفلاحي الأجنبي

يرتبط تطور دور الاستثمار الأجنبي في العملية التنموية بمدى توفر المناخ الملائم لذلك، سواء التشريعي أو التنظيمي أو حتى الأمني كما يرتبط توجهه نحو قطاع اقتصادي معين بمدى التحفيزات الممنوحة له خاصة المتعلقة بالتمويل وهو ما أدركته الدولة، وعملت على تجاوز عقباته

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

المختلفة عن طريق تحديث وتغيير التشريعات مع منح التحفيز لتطوير الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي.

كما عمدت الحكومة الجزائرية إلى قبول فتح القطاع الفلاحي للاستثمار الأجنبي تماشيا مع الاتجاه العام لتحرير الاقتصاد ومواكبة لشروط تحرير التجارة العالمية التي قطعت المفاوضات بشأنها أشواطاً متقدمة ستسرع من حاجة القطاع إلى التراكم الرأسمالي المناسب، كما أن ضعف إنتاجية الهكتار من الأرض، ليس بسبب تأخر التكنولوجيا وحدها ولكن بسبب عجز المتعامل الوطني على استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي¹.

لقد عرف الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي ضعفاً فيما يخص الاستثمار بالنسبة لباقي القطاعات وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3-18): تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية حسب قطاع النشاط (2002-2016)

الفرع	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	14	1.70%	4373	0.20%	618	0.52%
البناء	137	16.67%	77661	3.50%	23040	19.28%
الصناعة	495	60.22%	1783922	80.48%	70793	59.23%
الصحة	6	0.73%	13572	0.61%	2196	1.84%
النقل	25	3.04%	14820	0.67%	1727	1.44%
السياحة	14	1.70%	113772	5.13%	6309	5.28%
الخدمات	130	15.82%	119139	5.37%	13342	11.16%
الاتصالات	1	0.12%	89441	4.03%	1500	1.25%
المجموع	822	100%	2216699	100%	119525	100%

Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الصناعي هو الأكثر استقطاباً لاستثمارات الأجنبية والذي يستحوذ على 80 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المصرح بها بمبلغ 1783922 مليون

¹ - طالم علي، مرجع سبق ذكره، ص، 273، 274

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

دينار، في حين تتوزع النسبة المتبقية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة خاصة قطاع السياحة والخدمات والاتصالات. وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المصرح بها للفترة (2002-2016) قدر بـ 2.2166.99 مليون دينار جزائري بنسبة 17% من إجمالي الاستثمارات مقارنة بالاستثمارات المحلية التي استحوذت على نسبة 83 % هي نسبة معتبرة مقارنة بعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي التي لم تتعد 1 % من إجمالي المشاريع المصرح بها.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة أن القطاع الفلاحي هو الأقل تمويلا حيث بلغ عدد المشاريع 14 مشروعا مصرحا به بقيمة 4373 مليون دينار مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي ضعيف وهذا راجع لعدم وجود ضمانات كافية وحوافز تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في هذا القطاع على رغم من وجود العديد من فرص ومجالات الاستثمار في هذا القطاع سواء في الإنتاج النباتي (الحبوب، الأعلاف، الزيتون، الزراعة الصناعية، الكروم، النخيل، الحوامض)، أو الحيواني (لحوم الحمراء والبيضاء، الحليب، البيض، العسل)، ... ، ووجود مناخ استثماري مناسب يحتوي على جميع التحفيزات والتسهيلات والضمانات لهؤلاء المستثمرين.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

لا يزال الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الفلاحي بصفة خاصة يعاني من عدم توفر البيئة الملائمة لتطوره ونموه، وهذا لوجود مجموعة من المعوقات تحد من تحسين المناخ الاستثماري، وتحفز المستثمرين المحليين والأجانب على تطوير استثماراتهم الحالية وإنشاء استثمارات جديدة، وعلى رغم ما جاءت به قوانين الاستثمار المتوالية من تحسين للأوضاع القانونية والتشريعية والاقتصادية والسياسية والمجهودات التي بذلها الدولة بهدف تشجيع وتطوير الاستثمار

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الفلاحي إلا أن القطاع يبقى يعاني من ضعف في حجم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وهذا راجع إلى وجود مجموعة من المعوقات تحد من تطور الاستثمار في هذا القطاع والتي يمكن حصرها فيما يلي¹:

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى.

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز.

- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم.

- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية، وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الإستثمار لمدة زمنية طويلة.

¹ - غردي محمد مرجع سبق ذكره ص 104

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

-اهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الفلاحي، نظرا للأخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الفلاحي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية، والكوارث الطبيعية).

-معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي.¹

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الفلاحي وهيئات البحث الفلاحي، وضعف الاستثمار في البحوث الخاصة بالقطاع الفلاحي وعدم دراسة مواضيع البحث الخاصة بالفلاحة واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها وتحديد الأولويات.

- عدم استقرار السياسات الفلاحية واستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها².

- ندرة استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد لتحسين السلالات الوراثية³.

ولكن وبالرغم من هذه المعوقات إلا أن للاستثمار الفلاحي في الجزائر آفاق واعدة، تبرز من خلال المقومات والإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر، بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها الدولة والمتمثلة في مختلف السياسات الفلاحية المطبقة من أجل جعل هذا القطاع المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

¹ - غردي محمد مرجع سبق ذكره ص 104

² - رزيق كمال، منصوري الزين، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر-الطموح والتحدي-، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28 المجلد 1، 2003، ص 75.

³ - عرابجي اسماعيل، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 07، ديسمبر 2012، ص 90.

المبحث الثالث : تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة لهذا تسعى الدول ومنها الجزائر للاستثمار في هذا القطاع، تكمن هذه الأهمية من خلال مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي، مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في خلق مناصب عمل وتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق جزء من الموارد المتأتية من التجارة الخارجية. والجزائر كغيرها من دول العالم اهتمت بالقطاع الفلاحي منذ الاستقلال، وتبين الأدوار التي يلعبها هذا القطاع في التنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي والنمو

الاقتصادي

تتباين نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى على حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ومدى الأهمية التي توليها له.

أولاً: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

يساهم القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة

2000-2017 ذلك :

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الجدول رقم (3-19): مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة:مليار دج

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الفلاحي	نسبة الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الناتج الفلاحي ألف دج/للفرد
2000	3698.68	346.2	8.4	31.71	10.92
2001	4427.11	412.1	9.6	32.15	12.82
2002	4522.77	417.2	9.1	32.57	12.81
2003	5252.32	510	9.6	33.003	15.45
2004	6149.11	578.9	9.4	33.46	17.30
2005	7561.98	577	7.7	33.96	16.99
2006	8501.63	641.3	7.5	34.5	18.59
2007	9352.88	708.1	7.6	35.09	20.18
2008	11043.7	727.4	6.6	35.72	20.36
2009	9968	931.3	9.3	36.38	25.60
2010	11991.6	1015.3	8.5	37.06	27.40
2011	14588.6	1183.2	8.1	37.76	31.33
2012	16208.7	1421.7	8.8	38.48	36.95
2013	16647.9	1640	9.9	39.2	41.84
2014	17228.6	1772.2	10.6	39.92	44.39
2015	16706.7	1935.1	11.6	39.96	48.43
2016	17406.7	2140.3	12.3	40.12	53.35
2017	18906.6	2318.9	12.3	41.30	56.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

— بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي (2004، 2008، 2012، 2015، 2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد

عرفت تنذباً وهي تتراوح بين 6.6% و 12.3% حيث سجلت أدنى نسبة لها سنة 2008 نظراً

للأزمة المالية التي أثرت على اقتصاد مختلف الدول، ثم عاودت الارتفاع محققة نسبة مساهمة

12.3 سنة 2016 و 2017، ولكن رغم هذا الارتفاع تبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة بباقي

القطاعات، حيث أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على قطاع المحروقات في خلق القيمة

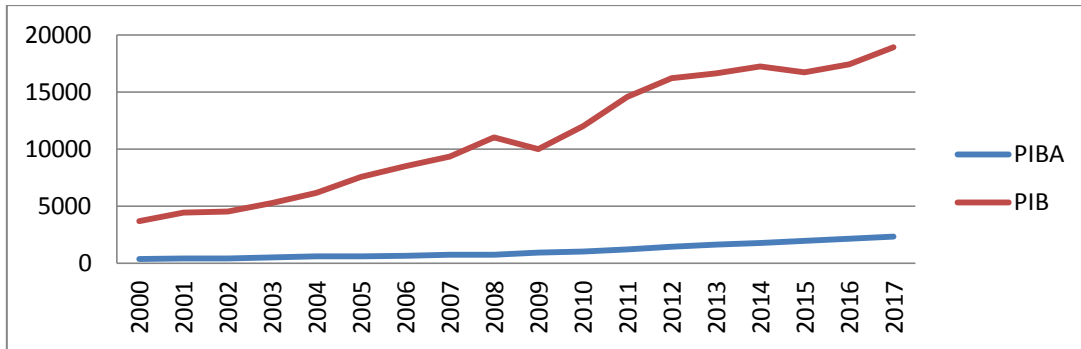
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

المضافة، ما أثر سلبا على مكانة القطاع الفلاحي حيث تحتل المرتبة الثالثة على العموم بعد قطاع المحروقات والخدمات وهذا ما رأيناه سابقا.

على الرغم من تدني نسبة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2017، وهو في تزايد من سنة لأخرى حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 346.2 مليار دج سنة 2000 إلى 2318.9 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى السياسات والإصلاحات المطبقة بداية من سنة 2000 (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي)، وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع، وإذا ما قارناها بمنحى الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها أخذت نفس المسار خلال طول الفترة مما يدل على ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بالقطاع الفلاحي والشكل التالي يبين لنا تطور الناتج الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017:

الشكل رقم (2-7): تطور الناتج الفلاحي والناتج المحلي الخام

خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-6)

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الفلاحي فقد سجل ارتفاعا من سنة لأخرى حيث انتقل من 10.92 ألف دج للفرد سنة 2000 إلى 20.36 ألف دج للفرد سنة 2008 ويمتوسط قدر بـ 16.5 ألف دج خلال الفترة (2000-2008)، واستمر هذا الارتفاع خلال

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الفترة (2009-2017) ليبلغ 56.15 ألف دج للفرد سنة 2017 بمتوسط قدر بـ 40.6 ألف دج للفرد ويرجع هذا التطور الايجابي إلى ارتفاع كميات الإنتاج من جهة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار وتقليص الاستيراد .

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي:

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تباينا واسعا، ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبيا، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلية، يعرف هذا التحول الهيكلي بأنه إعادة توزيع للنشاط الاقتصادي من القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة إلى قطاعات ذات إنتاجية مرتفعة تسمح بنمو اقتصادي أقوى.

في بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها في أقل البلدان نمو كمجموعة يبلغ 27% من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام عام 2009) وعلى العكس من ذلك، ففي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يبلغ نصيب الزراعة أقل من 1.5 % ، الناتج الاقتصادي الإجمالي¹، وهكذا فإن دور القطاع الفلاحي في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي إلى الأمام يتباين من بلد إلى آخر وفي الجزائر مساهمة الفلاحة في هذا النمو في تذبذب ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ - مولاي علي هواري، أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة،

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الجدول رقم (3-20): تطور مساهمة نمو القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2014)

السنة	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة مساهمة الفلاحة	9.58	5.46	5.53	9.67	18.05	35.3	26.08

المصدر: عماري زهير، مرجع سبق ذكره ص 03

من خلال الجدول يتضح لنا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي، قد انخفضت بعد سنة 2000 ، لكن سرعان ما تحسنت بعد عشرين سنة منذ سنة 1990 لتصل في حدود % 09 سنة 2011، وما يلاحظ أن هذه السنة حققت قفزة نوعية سنة 2012 في حدود 18 % إلى % 35 سنة 2013، بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى % 09 ، إذا استثنينا السنتين آخر ثلاث سنوات، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى.

وتظهر مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي خاصة عن طريق عرض المنتجات الفلاحية والغذائية التي تعتبر أساسية للأفراد للقيام بالنشاطات الاقتصادية وأهميتها في رفع الإنتاج الوطني بالإضافة إلى العديد من المخرجات الفلاحية، التي تعتبر مادة أساسية لصناعات عديدة كالصناعات الغذائية، وصناعات أخرى غير غذائية، كما تساهم الفلاحة في النمو عن طريق تحويلها للموارد في شكل عمالة ورأس المال، وهو ما يترجم بتحسين الإنتاجية في القطاع الفلاحي. أما مساهمة النمو الاقتصادي في تنمية القطاع الفلاحي تكون خاصة عن طريق خلق العمالة في القطاعات غير الفلاحية، ما يسمح بانتقال اليد العاملة ضعيفة الإنتاجية إلى القطاعات الأخرى للاقتصاد كما أن النمو الاقتصادي الكلي يرفع من الطلب على المنتجات الغذائية وغير الغذائية ما يؤدي إلى تنشيط الصناعات الفلاحية والغذائية بالإضافة إلى الصناعات الأخرى، هذا يؤدي إلى تحرك الإنتاجية المدعومة من القطاع الفلاحي (العمل و رأس المال) إلى القطاع

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الصناعي، ما يساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الزراعي وإدخال المكننة وعصرنة القطاع الفلاحي¹.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الموفرة لفرص العمل خاصة في المناطق الريفية، بصفته مخزن لليد العاملة²، والجدول الموالي يبين لنا مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل.

جدول رقم (3-21): تطور ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية

خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	العمالة الكلية	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
2000	5726	15.25	873	14.43	826	10.78	617	59.54	3409
2001	6229	21.06	1312	13.82	861	10.44	650	54.66	3405
2002	6653	19.96	1328	12.07	803	11.17	743	56.80	3779
2003	6684	21.13	1412	12.03	804	11.95	799	54.88	3668
2004	7798	20.74	1617	13.61	1061	12.40	967	53.26	4153
2005	8044	17.16	1380	13.17	1059	15.07	1212	54.61	4393
2006	8869	18.14	1609	14.25	1264	14.17	1257	53.42	4738
2007	8594	13.61	1170	11.96	1028	17.72	1523	53.42	4872
2008	9146	13.69	1252	12.48	1141	17.22	1557	56.69	5178
2009	7472	13.11	1242	12.61	1194	18.14	1718	56.14	5318
2010	9735	11.67	1136	13.73	1337	19.37	1886	55.23	5377
2011	9599	10.77	1034	14.24	1637	16.62	1595	58.37	5603
2012	10170	8.97	912	13.13	1335	16.35	1663	61.55	6560
2013	10788	10.58	1141	10.26	1107	16.60	1791	59.78	6449
2014	10239	8.78	899	12.60	1290	17.83	1826	60.79	6224
2015	10594	8.66	917	13.00	1377	16.76	1776	61.58	6524
2016	10845	7.98	865	13.51	1465	17.47	1895	61.04	6620
2017	10858	10.15	1102	13.75	1493	17.01	1847	59.10	6417

المصدر: تقارير بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي (2004، 2008، 2012،

(2015، 2017)

¹ - مباركة نعامة، مرجع سبق ذكره ص 341

² - بويهي محمد "القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكل تمويله"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر قسم علوم التسيير، جوان 2004، ص

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والذي تجاوزت فيه نسبة التشغيل 60% في عدة سنوات، ويلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي خاصة بعد سنة 2004 حيث حقق أعلى معدل قدر ب 21.13% سنة 2003 وهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في التشغيل.

انخفض معدل مساهمة العمالة في القطاع الفلاحي الى ما دون 10% خلال السنوات الأخيرة ليرتفع الى 10.15% سنة 2017، هذا الانخفاض كان نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات الغير فلاحية ذات المناصب الدائمة، بالإضافة الى عدم رغبة العديد من المواطنين الاستثمار في القطاع الفلاحي بسبب قلة الضمانات والفوارق الموجودة على مستوى المداخل ما بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات. وعلى العموم يرجع تراجع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى إلى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- النزوح الريفي نحو المدن من أجل ظروف اجتماعية أفضل والعمل في قطاعات توفر مداخل وفرص اجتماعية أفضل.
- تطور المكننة الزراعية التي تسهل عملية الإنتاج الزراعي والتخلي عن العمل اليدوي خاصة في المحاصيل الزراعية الكبرى.
- تراجع أهمية النشاط الزراعي لدى سكان الريف وتفضيلهم للنشاطات غير الزراعية التي توفر ظروف عمل أفضل.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الصناعات الغذائية

للقطاع الفلاحي دورا مهما في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي وتتبع أهميته في أنه يوفر المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة، وحاجة الفلاحة إلى العديد من المنتجات الصناعية كالأسمدة ومستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وزيادة الإنتاج السلعي الفلاحي يعد من أهم شروط نجاح التصنيع لأجل توفير المواد الغذائية. لقد ساهم القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي من خلال قيام الصناعات الغذائية، من بينها¹:

-وحدات صناعة المصبرات النباتية (طماطم، حمص، زيتون)...

-وحدات صناعة مصبرات حيوانية، وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.

-وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب، معامل صناعة المربيات الغذائية.

لقد شهدت عدد المؤسسات التي تنشط في الصناعات الغذائية خاصة منها التابعة للقطاع

الخاص تطورا ملحوظا وهو ما جعله تسيطر عليه المؤسسات الخاصة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-22) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع

الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009-2015

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	17679	18394	19172	20198	21624	23075	24746

المصدر: حاجي أسماء وبوعزيز ناصر، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017، ص

416

¹ - خير الدين معطى الله، الدراجي لعفيفي، دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جوان 2016، ص 15.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية في تطور مستمر حيث انتقلت من 17679 مؤسسة سنة 2009 إلى 24746 مؤسسة سنة 2015 وهذا راجع إلى التوسع في استحداث المشاريع الاستثمارية في القطاع، وبفضل التحفيزات المقدمة للقطاع الخاص من طرف الدولة.

فقد انتهجت الجزائر منذ سنوات سياسة خصخصة المؤسسات العمومية، حيث تم خصخصة 942 مؤسسة عمومية من إجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة صناعات غذائية وقد كانت تهدف إلى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية سابقا والتي لطالما عانت من مشاكل كثيرة¹.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية

يمكن توضيح مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدة مؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الفلاحية، نسبة تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات الفلاحية ومساهمة كل من الصادرات والواردات الفلاحية في الصادرات والواردات الكلية، نسبة الصادرات الفلاحية إلى الصادرات الكلية بالإضافة إلى نسبة الواردات الفلاحية إلى الواردات الكلية وكذا مساهمة التجارة الفلاحية في التجارة الخارجية الكلية².

لقد شهد الاقتصاد الجزائري انفتاحا على العالم الخارجي كغيرها من الدول النامية، وقد تميزت التجارة الخارجية بالتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية مقابل إستيراد الغذاء والمنتجات المصنعة النهائية والجدول التالي يوضح لنا مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:

¹ حاجي أسماء وبوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي،

مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، سنة 2017، ص 104

² زهير عماري، مرجع سبق ذكره ص 60

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

الجدول رقم (3-23) : مساهمة القطاع الفلاحي التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2015

السنوات	صادرات الفلاحة والصيد البحري	إجمالي الصادرات	نسبة مساهمة الفلاحة في إجمالي الصادرات	واردات الفلاحة والصيد البحري	إجمالي الواردات	نسبة مساهمة الفلاحة في إجمالي الواردات	الميزان التجاري للقطاع الفلاحي*
2000	1524.3	1657215.6	0.09	110311.6	690425.7	15.98	108787.3-
2001	1776.4	1480335.8	0.12	102648.4	764862.4	13.42	100872-
2002	1597.6	1501191.9	0.11	149133.1	957039.8	15.58	147535.5-
2003	1771.9	1902053.5	0.09	136196.7	1047441.4	13.00	134424.8-
2004	2600	2337447.8	0.11	154946.1	1314399.8	11.79	152346.1-
2005	2325.9	3421548.3	0.07	158011.3	1493644.8	10.58	155685.4-
2006	2475	3979000.9	0.06	155563.2	1558540.8	9.98	153088.2-
2007	2876.7	4214163.1	0.07	189312.8	1916829.1	9.88	186436.1-
2008	2621.4	5095019.7	0.05	328326.5	2572033.4	12.77	325705.1-
2009	2919.5	3347636	0.09	242701.2	2854805.3	8.50	239781.7-
2010	2490.8	4333587.4	0.06	223071.2	3011807.6	7.41	220580.4-
2011	2721.7	5374131.3	0.05	403731	3442501.6	11.73	401009.3-
2012	3719.7	5687369.4	0.07	346195.6	3907071.9	8.86	342475.9-
2013	4981.9	5217099.8	0.10	368661.2	4368548.4	8.44	363679.3-
2014	4571.4	4917598.2	0.09	401724.7	4719708.3	8.51	397153.3-
2015	5519.2	3537186.7	0.16	473621.7	5193459.7	9.12	468102.5-
2016	6053.2	3277716.4	0.18	426650.7	5154776.8	8.27	420597.5-
2017	8519.7	3928295.6	0.21	421943.9	5111297.6	8.25	413424.2-
المتوسط	2919.22	3625161.5	0.09	266263.8	2488320	10.7	243603.9-

Source : « ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012 », collection statistique N° 182/2014, p 23,p 99.

- « ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015 », collection statistique N° 201/2016, p 23,p 67.

-« ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018 », collection statistique N° 214/2019, p 23,p 96.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الفلاحية تطورت خلال الفترة 2000-2017 حيث

انتقلت من 1524.3 مليون دج سنة 2000 إلى 8519.7 مليون دج سنة 2018 ، لكن هذا

التطور كان متذبذبا من سنة لأخرى وهذا بسبب تراجع الإنتاج الفلاحي، كما أن حجم الصادرات

ارتفع بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث انتقل من 2490.8 سنة 2010 إلى

* الميزان التجاري للقطاع الفلاحي = واردات الفلاحة والصيد البحري - صادرات الفلاحة والصيد البحري

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر بين التشخيص والتقييم

5519.2 سنة 2015 لكن رغم هذا الارتفاع إلا أن مساهمة الصادرات الفلاحية في الصادرات الكلية تبقى ضئيلة فهي لم تتعدى 0.10% وأعلى مساهمة سجلت سنة 2017 بمعدل 0.21%، بمتوسط قدره 0.09 على طول الفترة وهذا يدل على أنه رغم سياسات الدعم التي تنتهجها الدولة سواء لتشجيع الإنتاج المحلي أو تشجيع الإنتاج للتصدير لم تحقق المستوى المطلوب لمساهمة الفلاحة في التصدير.

كما نلاحظ من جهة أخرى أن الواردات الفلاحية في تزايد من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تزايد الطلب المحلي على المنتجات الفلاحية تماشيا مع الزيادة في عدد السكان وعلى الرغم من جهود الدولة لزيادة الإنتاج خاصة في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والبقول الجافة واللحوم... إلخ، إلا أن قيمة الواردات انتقلت من 110311.6 مليون دج سنة 2000 إلى 473621.7 مليون دج سنة 2015 كما أن نسبة مساهمة الواردات الفلاحية في الواردات الكلية مرتفعة حيث تتراوح بين 7.41% و 15.98% بمتوسط قدره 10.7% .

في الأخير يمكن القول أن مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات قريب من الصفر أي شبه منعدم، وهذا نظرا لضعف الإنتاج الفلاحي مقابل زيادة الطلب المحلي على هذه السلع.

خلاصة:

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر تملك العديد من المقومات الطبيعية، البشرية، المالية وغيرها من المقومات التي تجعل من القطاع الفلاحي محركا للنمو من خلال زيادة الاستثمار في هذا القطاع، لذلك قامت الدولة بتحفيزات من أجل النهوض بهذا القطاع إلا أن الاستثمار الفلاحي لا زال لم يرتقي للمستوى المطلوب مقارنة مع باقي القطاعات بسبب عزوف الأفراد على الاستثمار وغموض بعض القوانين وعدم منحهم الضمانات الكافية والعراقيل التي تمنع المستثمر من الاستثمار في القطاع الفلاحي

تتبعنا مساهمة الاستثمار الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال عدة مؤشرات ومن خلال تقييمنا لهذه المساهمة وجدنا أن مساهمة هذا القطاع غير كافية حيث يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ويشغل نسبة قليلة من اليد العاملة الكلية مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما فيما يخص التجارة الخارجية فتبقى المساهمة ضعيفة، وهذا نظرا لضعف الإنتاج الفلاحي مقابل زيادة الطلب المحلي على هذه السلع. في الأخير يمكن القول أن السياسات المنتهجة من أجل زيادة الاستثمار الفلاحي لم تعطي النتائج المرجوة لذا وجب معرفة الخلل ووضع الحلول المناسبة لتفعيل الاستثمار الفلاحي.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام الاقتصاديين بالأساليب الكمية واستخدامها لدراسة العلاقات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وذلك لما تمكنه من الوصول إلى نتائج دقيقة تعد كأرضية لاتخاذ القرارات الملائمة في هذا الإطار سنقوم في هذا الفصل بمحاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي، وقد اعتمدنا في ذلك على منهجية حديثة تسمى بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والتي تسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، مع تقديم بعض سبل تفعيل الاستثمار الفلاحي في الجزائر لهذا الغرض قسمنا الفصل للمباحث التالية:

- المبحث الأول: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.
- المبحث الثاني: النموذج وتحليل النتائج .
- المبحث الثالث: سبل تفعيل الاستثمار الفلاحي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: الجانب النظري لاختبارات الدراسة

قبل التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة لا بد لنا من إبراز الجوانب النظرية التي تخص الاختبارات التي سيتم إجراؤها بالاستناد إلى برمجية Eviews ، ثم بعد ذلك سيتم تطبيق مختلف الاختبارات من أجل التوصل إلى النتائج.

المطلب الأول: ماهية السلاسل الزمنية

قبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نهتم في البداية بتحليل السلاسل حيث نبدأ بتحديد درجة تكاملها ويمكن أن نعرض أدوات كلاسيكية لهذا الغرض منها اختبارات الجذر الأحادي وهي من أفضل الطرق المستعملة.

أولاً: أنواع السلاسل الزمنية:

هناك نوعان من السلاسل الزمنية سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة، سنتطرق لكل نوع بالشرح.

1- السلاسل الزمنية المستقرة:

السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان كل من متوسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن، كذلك قيمة التباين المشترك بين الفترتين تعتمد على مدى التأخير بين الفترتين الزمنية، وليس فقط في الفترة التي يحسب فيها التباين المشترك.

إن السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كانت لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا الفصلية، أو بصفة عامة عدم وجود أي عامل يتطور مع الزمن أي¹:

¹ - Regis Bourbonnais, **cours et exercice corrigé**, 9ième ed, paris : DUNOUD , 2015, p 239 240.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

1- ثبات المتوسط الحسابي عبر الزمن: $E(x_t) = \mu$

2- ثبات التباين عبر الزمن: $Var(x_t) = E(x_t - \mu)^2 = \sigma$

3- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند النقطتين الزمنيتين t ، $t-1$ يعتمد فقط

على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم

عنده حساب التباين المشترك:

$$cov(x_t, x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$$

2- السلاسل الزمنية الغير مستقرة:

السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة إذا كان متوسطها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو

النقصان، ويمكن أن نميز بين نوعين من المسارات الغير مستقرة:

1- **المسار من نوع TS:** هو مسار مستقر حول اتجاه عام يعطى بالعلاقة التالية¹:

$$X_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن و ε_t هو متغير عشوائي مستقر (ضجيج

أبيض) وعليه تكتب العلاقة على الشكل التالي: $X_t = a + bt + \varepsilon_t$

والمميزات العددية لهذا النموذج هي:

$$V(X_t) = \delta^2$$

$$E(X_t) = a + bt$$

¹ - Sandrine Lardic & Valérie Mignon, *Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières*, economica ,2002,p 123

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

2- السلسلة من نوع DS: هو مسار مستقر بفروقات من الدرجة الأولى يعبر عنه بواسطة العلاقة التالية¹:

$$X_t - X_{t-1} = a + \varepsilon_t$$

بعد إجراء بعض التعديلات والتحويلات على النموذج مع افتراض أن X_0 متغير غير عشوائي نحصل على العلاقة النهائية التالية:

$$X_t - X_0 = at + \sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_i$$

$$E(X_t) = X_0 + at \quad \text{حيث:} \quad V(X_t) = V\left[\sum_{i=0}^{t-1} \varepsilon_{t-1}\right]$$

نلاحظ من خلال المميزات العددية السابقة أن التباين هو دالة للزمن، فإذا كان المتغير ε_t

صخب أبيض تصبح X_t ذات مسار عشوائي منزلق نحو التباين التالي: $V(X_t) = t\delta^2$

كما يمكن تلخيص المسارين السابقين TS و DS في صياغة واحدة وهي كالتالي:

$$X_t - \phi X_{t-1} = a + bt + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t مسار مستقر بتوقع رياضي معدوم $E(X_t) = 0$

كذلك لدينا مايلي:

¹ - ساطور رشيد، "محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية (حالة الاستثمار الخاص)-دراسة قياسية 1970-2010"، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 208.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- $\phi = 1$: في هذه الحالة المسار (DS)

- $|\phi| < 1$: في هذه الحالة المسار (TS)

- $|\phi| > 1$: في هذه الحالة مسار منفجر (Explosif)

ومما سبق نستنتج أن المسار DS هو مسار غير مستقر أي لا يحقق أحد خصائص الاستقرار، ولكن يمكن إرجاعه مستقرا باستعمال الفروق أي التكامل ونقول أن المسار DS هو متكامل من الدرجة (d) حيث (d) تمثل درجة التكامل.

ثانيا: اختبارات سكون واستقرار السلاسل الزمنية

توجد عدة اختبارات لمعرفة سكون البواقي من أهمها:

1- اختبار ديكي فولر Dickey , Fuller (DF):

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey و Fuller" سنة 1979، و يبحث اختبار DF في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة.

هناك ثلاث نماذج أساسية لبناء الاختبارات ومبدأ هذا الاختبار بسيط يقوم على اختبار

فرضية العدم

$H_0 : \phi = 1$ مقابل الفرضية البديلة $H_1 : \phi < 1$ إذا تم قبول فرضية العدم في إحدى

النماذج الثلاث، فإن السلسلة غير مستقرة¹.

$$[1] \quad X_t = \phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى:

¹ - Regis Bourbonnais, op.cit, p 249

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت: [2] $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام: [3] $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

إذا كان :

- $|\varphi| < 1$ و $b=0$ فهذا يعني أن المسار X_t مستقر بدون اتجاه عام .

- $|\varphi| < 1$ و $b \neq 0$ فهذا يعني أن المسار X_t غير مستقر و يبقى مستقر حول اتجاه

عام (TS)

- $\varphi = 1$ و $b \neq 0$ في هذه الحالة يوجد مشكلة الجذر الأحادي و بالتالي عدم استقرار

السلسلة الزمنية X_t وهي من النوع (DS)

المبادئ الأساسية لهذا الاختبار، هي كالتالي:

- تقدير عن طريقة المربعات الصغرى العادية المعلمة φ_1 و التي يرمز لها بـ $\widehat{\varphi}_1$ من أجل

النماذج [1]، [2] و [3]

- إن تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

يعني لنا إحصائية تشبه إحصائية Student حيث إذا كان $t_{\widehat{\varphi}_1} \geq t_{\text{tabulé}}$ فإنه يتم قبول

الفرضية H_0 و منه يوجد جذر الوحدة إذا السلسلة غير مستقرة .

2- اختبار ديكي فولر الموسع ADF Augmented Dickey Fuller (ADF)

:1981

يفترض اختبار Dickey-Fuller (DF) الذي يتم إجراؤه باستخدام النماذج السابقة أن حد

الخطأ العشوائي ε_t هو عبارة عن تشويش أبيض ويفترض أنها غير مرتبطة ذاتيا.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

لكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي ε_t فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار (DF) لأنه يعطي نتائج غير دقيقة بشأن استقرار أو عدم استقرار السلسلة، لهذا السبب اقترح Dickey و Fuller اختبار يعرف باختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء فهو يقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع x_t ¹.

إن اختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF) تحت الفرضية $|\varphi| < 1$ ، يستند على التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة التالية²:

$$[4] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[6] \quad \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

مع: $\varepsilon_t \rightarrow i. i. d.$

يجرى هذا الاختبار بطريقة مماثلة لاختبار (DF) البسيط فقط الجداول الإحصائية مختلفة، قيمة ρ تتحد وفقا لمعايير Akaike (AIC) أو Schwarz (SC).

¹ - Damodar N. Gujarati, " **Basic Econometrics** ", 4th ed., The McGraw-Hill Companies, U.S.A, 2004, p817

² - Regis Bourbonnais, op.cit, p 250

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

3- اختبار Phillips-Perron (PP) 1988

طور كل من Phillips و Perron اختباراً شاملاً لجذر الوحدة الخاص بعدم الاستقرار، وهذا الاختبار هو مماثل لاختبار Dickey-Fuller الموسع (ADF)، ولكنه يتضمن تصحيحاً تلقائياً Dickey-Fuller البسيط من أجل الأخذ بعين الاعتبار كل من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ وفي كثير من الأحيان تعطي هذه الاختبارات نفس النتائج¹.

يتم اختبار Phillips-Perron وفق أربع خطوات²:

- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار Dickey-Fulle وحساب الإحصائيات المرافقة ولتكن e_t البواقي المقدرة .
- تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

- تقدير المعامل المصحح s_t^2 (التباين في المدى الطويل) بناءً على صيغة تباين البواقي من عملية تقدير النماذج السابقة حيث أن هذه التحويلات تؤدي إلى توزيعات مطابقة لتوزيعات Dickey-Fuller المعيارية.

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I \left(1 - \frac{i}{I+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

¹ - معط الله أمال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)"،

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 327.

² - Regis Bourbonnais, op.cit, p 250

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

لتقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخرات (l) (Troncature de)

(Newey-West) والذي يقدر على أساس عدد المشاهدات n ، $l \approx 4(n/100)^{2/9}$

• حساب إحصائية PP :

$$t_{\hat{\varphi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\varphi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (تساوي 1 بصفة تقريبية- إذا كانت e_t عبارة عن خطأ أبيض)

تتم مقارنة إحصائية (PP) $t_{\hat{\varphi}_1}^*$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon حيث أنه جدول

أكثر اتساعا للقيم الحرجة مقارنة بجدول Dickey-Fuller التي تعتبر محدودة .

إذا كانت $t_{\hat{\varphi}_1}^* > t_{tabulé}$ يتم قبول فرضية العدم أي وجود جذر الوحدة وبالتالي تكون

السلسلة غير مستقرة.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

أوجدت نظرية التكامل المشترك من طرف Granger (1983)، و Engle و Granger

(1987) وتم الربط بينها وبين نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، كما أن أغلب سلاسل الاقتصاد

الكلي غير مستقرة وتستعمل طريقة الفروقات لجعلها مستقرة إلا أن هذه الطريقة تخفي حقيقة

النموذج في المدى الطويل، فحتى وإن لم توجد أي علاقة بين المتغير التابع والمستقل، يمكن أن

نجد R^2 مرتفع و t-stas معنوية وهذا ما يعرف بالانحدار الزائف لذا جاءت هذه النظرية لتجاوز

نقائص الطريقة السابقة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: تعريف التكامل المشترك

يعرف على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بينهما ثابتة عبر الزمن.

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان¹:

1/ يجب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة d .

2/ التوفيق الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين.

أي إذا كان: $\begin{cases} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{cases}$ فإن: $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ يمثل شعاع التكامل المشترك.

وتجدر الإشارة إلى أنه في معادلة التكامل المشترك ذات متغيرين، يوجد شعاع وحيد

للتكامل المتزامن $[\alpha_1, \alpha_2]$ ، ولكن، إذا كان هناك k متغير في النظام، فإن عدد أشعة التكامل المشترك قد يصل إلى $k-1$ شعاع.

ومن جهة أخرى، يمثل التكامل المشترك التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل،

فإذا كان هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المتزامن، فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع

التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير.

¹ - Regis Bourbonnais, op.cit, p 301

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثانيا: تقديرات و اختبارات التكامل المشترك

1- اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين لـ Engle و Granger

اقترح كل من انجل وجرانجر طريقة لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين لهما نفس درجة التكامل بإتباع الخطوات التالية¹:

الخطوة الأولى: إذا تحقق الشرط الأساسي الخاص بدرجة تكامل السلاسل الزمنية، نقوم بتقدير علاقة الانحدار طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التالية:

$$Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + e_t$$

الخطوة الثانية: اختبار سكون البواقي e_t في المستوى:

$$e_t = Y_t - \hat{\alpha}_1 X_t - \hat{\alpha}_0$$

يتم اختبار استقرار سلسلة البواقي باستخدام اختبارات DF أو ADF

$$(DF): \Delta e_t = \alpha + \beta_0 e_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(ADF): \Delta e_t = \alpha + \beta_0 e_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_i \Delta e_{t-i} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{السلسلة غير مستقرة و بالتالي لا يوجد تكامل مشترك} \\ H_1: \text{السلسلة مستقرة و بالتالي هناك تكامل مشترك} \end{cases}$$

¹ : Sandrine Lardic & Valérie Mignon, op cite p 221-229

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يستعمل اختبار Engle و Granger في حالة متغيرين فقط وفي حالة وجود عدة

متغيرات نقوم باختبار Johansen.

2- اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك بين عدة متغيرات

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة اقترح Johansen (1988) اختبار يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المشترك، و المسماة برتبة مصفوفة التكامل حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR باستخدام طريقة المعقولية العظمى و ذلك وفق الصيغة التالية¹:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \varepsilon_t \pi Y_{t-1}$$

$$\pi = \left(\sum_{i=1}^p A_i - I \right) \quad \text{حيث أن المصفوفة } \pi \text{ تكتب على الشكل التالي:}$$

P: عدد التأخرات في النموذج.

$$R_g = (\pi_p) = r \quad \text{رتبة المصفوفة } \pi \text{ و التي تمثل عدد علاقات التكامل المشترك.}$$

- إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبته تساوي الصفر ($r = 0$)، أي أنه لا

يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي لا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ،

وهنا نقوم بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي.

¹ : Regis Bourbonnais, op.cit, p 309

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- إذا كانت رتبة المصفوفة ($r=k$) معناه أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ وبالتالي

لا يوجد أي علاقة تكامل مشترك، وهنا يمكن استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR عند المستوى.

- إذا كانت رتبة المصفوفة ($1 \leq r \leq k - 1$) فإنه يوجد r علاقة تكامل مشترك و

يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ.

اقترح Johansen القيام باختبارين لنسبة الإمكان الأعظم قصد معرفة عدد متجهات

التكامل المشترك وهما اختبار الأثر (Trace Test) λ_{trace} و اختبار القيم الذاتية العظمى

λ_{max} (Maximum Eigenvalues Test).

- اختبار الأثر (Trace Test)

من خلال القيم الذاتية يتم حساب الإحصائية كالتالي¹:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

مع: n = عدد المشاهدات ، K = عدد المتغيرات

λ_i = القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ، R = رتبة المصفوفة

¹ : Ibid ,p 311

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يقوم اختبار الأثر Trace Test باختبار الفرضية العدم التي تنص بأنه هناك r شعاع

تكامل مشترك على الأكثر (أي أن رتبة المصفوفة π هي أقل من أو تساوي r) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه هناك أكثر من r شعاع تكامل مشترك.

تتبع إحصائية الأثر توزيعا احتماليا (مشابه لـ χ^2) تم جدولته باستخدام أسلوب المحاكاة

من طرف Johansen و Juselius (1990).

و يستخدم هذا الاختبار كالآتي:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 0$) نقوم باختبار فرضية العدم $H_0: r = 0$)

عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات) ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 0$

(احتمال وجود علاقة تكامل مشترك) حيث اذا تم رفض فرضية العدم H_0 ، نمر إلى

الاختبار التالي و في الحالة العكسية يتوقف الاختبار و رتبة المصفوفة هي $r = 0$ مع

العلم أنه إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من الجدول

يتم رفض الفرضية H_0 .

- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد ($r = 1$) أي نقوم باختبار فرضية العدم $H_0: r = 1$

ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ إذا تم رفض فرضية العدم H_0 نمر إلى الاختبار التالي

- رتبة المصفوفة π تساوي اثنان ($r = 2$) أي نقوم باختبار فرضية العدم $H_0: r = 2$

ضد الفرضية البديلة $H_1: r > 2$ إذا تم رفض فرضية العدم H_0 نمر إلى الاختبار التالي

و هكذا.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

و إذا تم رفض الفرضية H_0 ، يتم في الأخير اختبار الفرضية $H_0: r = k - 1$ مقابل $H_1: r = k$ و إذا تم رفض الفرضية H_0 فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$ و بالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك لأن المتغيرات كلها مستقرة $I(0)$.

- اختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalues Test)

يعطى الاختبار الثاني الذي اقترحه Johansen بواسطة الإحصائية التالية :

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1}) \quad r = 0, 1, 2, \dots$$

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من صحة فرضية العدم H_0 التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك $(r+1)$ شعاع تكامل مشترك.

يتم إجراء اختبار القيمة الذاتية العظمى ب

نفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الأثر).

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ

أدخلت نماذج تصحيح الخطأ (Error correction model) في بداية الثمانينات وبصفة

خاصة من طرف Hendry 1970 تسمح هذه النماذج الديناميكية بمتابعة التطورات على المدى

الطويل وال المدى القصير بين المتغيرات.¹

¹ - Charpentier, A, **cours des séries temporelles , théories et application** , volume2, poly. Université paris daufine, 2004, P 14.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية التي يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، و هي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل . بالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ المتغيرة التابعة قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية . ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، يتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر:

أ- خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين:

تتم حسب طريقة أنجل و جرانجر في مرحلتين:

المرحلة الأولى: التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للعلاقة الطويلة الأجل

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t$$

ثم حساب البواقي e_t (حد تصحيح الخطأ) حيث :

$$e_t = Y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}x_t$$

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى وهذا بإدخال البواقي e_t

كمتغير مستقل مؤخر بفترة واحدة (e_{t-1}) في النموذج مع فروق المتغيرات الأخرى على النحو

التالي :

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^n \alpha_{2i} \Delta x_{t-i} + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

e_{t-1} : هو حد تصحيح الخطأ و يسمى كذلك نموذج تصحيح الخطأ .

λ : هو معامل حد تصحيح الخطأ أو معامل سرعة التعديل و يتوقع أن يكون سالب ومعنوي وهو يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات: يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k) متغير في النموذج المدروس وهناك حالتين بالنسبة للاختبارات:

1- حالة وجود شعاع للتكامل المشترك وحيد: تتم حسب طريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر كما رأينا في حالة متغيرين.

2- حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن: نلجأ إلى تقدير النموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM لتصحيح الخطأ

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM للتأكد من شكل العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق التقليدية السابقة، ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفقاً لطريقة جوهانسن.

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ هو بالحقيقة نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR)، و نموذج الانحدار الذاتي يستخدم لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة، ويعد نموذج

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

متجه تصحيح الخطأ كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى وإذا افترضنا لدينا سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t فإن النموذج الديناميكي التبادلي بين المتغيرين يوضح على النحو التالي :

$$y_t = \beta_{1,0} + \beta_{1,1}y_{t-1} + \beta_{1,2}x_{t-1} + \varepsilon_1$$

$$x_t = \beta_{2,0} + \beta_{2,1}y_{t-1} + \beta_{2,2}x_{t-1} + \varepsilon_2$$

أما إذا كانت تربط بين كل من السلسلتين X_t و Y_t علاقات التكامل المشترك ، فإنه يمكن تقدير متجه تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta y_t = \alpha_{1,0} + \alpha_{11}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + v_1$$

$$\Delta x_t = \alpha_{2,0} + \alpha_{12}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + v_2$$

حيث يوضح متجه تصحيح الخطأ العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات و التعديل الديناميكي على المدى القصير ، حيث أن المعامل α_i يمثل حد تصحيح الخطأ (ECT) يجب أن يكون سالبا ومعنوي إحصائيا، الذي يمثل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ويمكننا من معرف ما إذا كان هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات.

لقدير نموذج VECM يجب المرور بالمراحل التالية:

- تحديد درجة التأخير (P) في النموذج VAR بالاعتماد على المعيارين Aic و Sc
- إجراء اختبار Johansen الذي يسمح بمعرفة عدد علاقات التكامل المشترك
- تحديد علاقة تكامل مشترك أي العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- التقدير بطريقة المعقولية العظمى لنموذج تصحيح الخطأ والتحقق ما إذا كانت سلسلة

البواقي تمثل ضجيجا أبيض باستعمال اختبار Ljung-box .

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

(ARDL)

هي منهجية حديثة طورها كل من Pesaran (1997) و Shinand And Sun (1998)

و Pesaran et Al (2001)، حيث أن هذه المنهجية لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من

نفس الدرجة، و يمكن تطبيقها بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت متكاملة

من الدرجة صفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما ولكن يجب أن لا تكون السلاسل متكاملة من

الدرجة الثانية.

أولاً: خصائص منهجية ARDL

➤ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من

نموذج الإطار العام.

➤ تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة

في اختبار التكامل المشترك.

➤ يعطي أفضل نتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد

عليها بشكل كبير.

➤ يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و المدى القصير في نفس

المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

➤ تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل .

➤ تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق

الأخرى مثل جرانجر وجوهانسون.

ثانيا: خطوات تطبيق منهجية ARDL

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية¹:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test.
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL.
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

¹ مزلف سعاد، شليحي الطاهر، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الانتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 1، 2020، ص 240.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج

بعد التطرق للجانب النظري للقياس الاقتصادي سنقوم في هذا المبحث بتطبيق هذه الدراسة على معطيات الاقتصاد الجزائري لتحديد العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والنمو الاقتصادي معتمدين في ذلك على الإطار النظري والدراسات السابقة في هذا المجال وذلك باستخدام الطرق القياسية التي تعتبر وسيلة مهمة في فهم وتحليل الظواهر الاقتصادية والعلاقات السببية بين مختلف المتغيرات.

المطلب الأول: تحديد النموذج ودراسة استقرارية المتغيرات

سنقوم ببناء نموذج قياسي يبين لنا العلاقة بين الاستثمار لفلاحي والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (1990-2017) من خلال دراستنا تمكنا من حصر بعض المتغيرات وهذا في حدود البيانات المتوفرة لكل من الاستثمار الفلاحي العام والقروض البنكية الممنوحة للخواص من أجل الاستثمار في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى الناتج الفلاحي، العمالة الفلاحية وحجم الأراضي المستغلة في الفلاحة، وتعدر علينا الحصول على حجم الاستثمار في القطاع الخاص.

أولاً: بناء النموذج وتحديد المتغيرات

$$PIB = f(PIBA, IG, CR, SAU, L)$$

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (4-1): متغيرات الدراسة ومصدرها

المتغيرات	رمز المتغيرات	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي	PIB	الديوان الوطني للإحصائيات ONS
الناتج الفلاحي	PIBA	الديوان الوطني للإحصائيات ONS
القروض الفلاحية	CR	بنك الجزائر
المساحة المستغلة في الفلاحة	SAU	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الاستثمار الفلاحي العام	IG	قوانين المالية لكل سنة
اليد العاملة الفلاحية	L	الديوان الوطني للإحصائيات ONS

حيث:

- **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي، يعبر هذا المؤشر في النموذج عن النمو الاقتصادي، وهو

القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال

فترة زمنية محددة (عادة سنة) وهو المتغير التابع.

واعتمدنا على خمسة متغيرات مستقلة:

- **IGA**: الاستثمار الفلاحي العام: الممثل بالإنفاق الاستثماري للقطاع الفلاحي وهي نفقات

ذات طابع استثماري منتج الذي يتولد عنه ازدياد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة

الثروة بالبلاد.

- **PIBA**: القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتشمل كلا من الصيد، وصيد الأسماك، فضلا

عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما

بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.

- **CR**: وهي القروض البنكية الفلاحية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي للخواص من

أجل الاستثمار في القطاع الفلاحي.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- L: وهي القوى العاملة في القطاع الفلاحي
 - SAU: المساحة الصالحة للفلاحة وتشير إلى المساحة المستخدمة فعلا، وتضم مساحة أراضي المحاصيل الموسمية والمستديمة ومساحة الأراضي المتروكة (المستريحة مؤقتا).
- ثانيا: نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:
- يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في شكلها الأصلي ثم الفروقات وفي حالة استقرار هذه المتغيرات في مستوى الفروقات نقوم بعملية تحديد درجة الإبطاء لكل متغيرة وفق معيار معلومات AIC ومعيار المعلومات SC وذلك بأخذ أدنى قيمة للمعياريين. والجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار من ADF:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (4-2): نتائج اختبارات ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في جميع المستويات

المستوى			المستوى / level			الفروق الأولى / st diff1
المتغيرات	النموذج(1)	النموذج(2)	النموذج(3)	النموذج(4)	النموذج(5)	النموذج(6)
PIB	4.24080	1.2575	1.77498	-2.6018**	-4.1850***	-4.5492***
PIBA	10.1500	5.8169	1.2676	0.8750	-0.3101	-4.8514**
CR	-1.004	-1.4831	1.1915-	-5.1081***	-5.0083***	-5.066***
IG	-0.8363	-1.7436	-2.2730	-5.2033***	-5.1226***	-5.0400***
SAU	1.5594	-2.1900	0.3433	-1.7624***	-1.5862	-3.5161***
L	-0.1609	-2.1664	-2.1217	-7.6536***	-7.4965***	-7.3951***
القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة في الفروق الأولى			
النسب	النموذج(1)	النموذج(2)	النموذج(3)	النموذج(4)	النموذج(5)	النموذج(6)
1%	-2.65340	-3.69987	-4.33933	-2.65691	-3.7114	-4.3560
5%	-1.95385	-2.97626	-3.58752	-1.95441	-2.9810	-3.5950
10%	-1.60957	-2.62742	-3.22923	-1.60932	-2.6299	-3.2334

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews 9

(***, **, *) تدل على قبول الفرضية البديلة (H_1) والى تنص على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة مستقرة وهذا عند مستويات (10%، 5%، 1%) على التوالي.

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول فهي

متكاملة من الدرجة واحد ومنه يمكن تطبيق نموذج Ardl.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج:

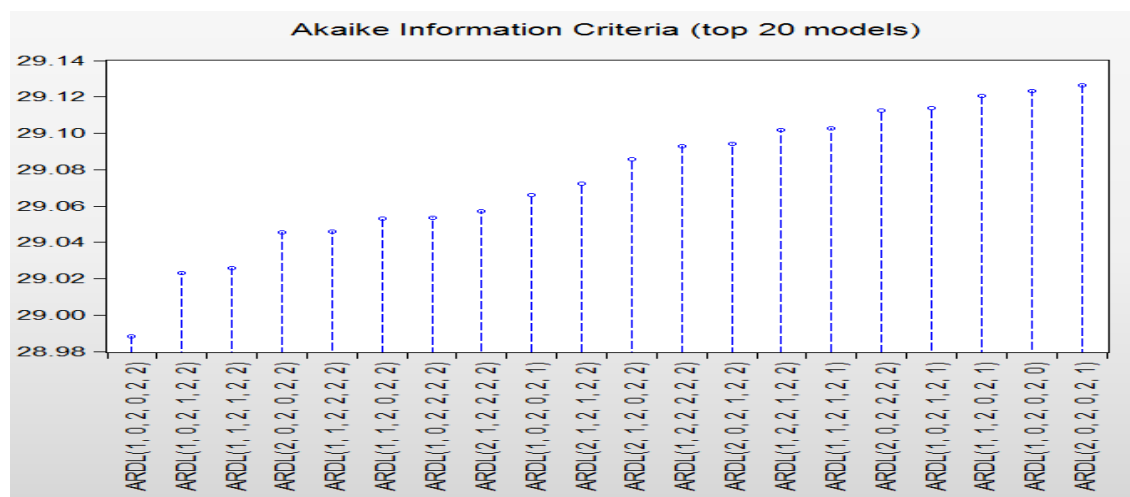
أولاً: التكامل المشترك وفق منهج الحدود bonde test

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الدرجة واحد ونظراً لصغر العينة، أصبح من الممكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL)، لكن قبل تقدير النموذج يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية.

1- تحديد عدد الفجوات الزمنية وفترات الإبطاء

سيتم الاعتماد على معيارين لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار (AIC) أو (SCW) والنتائج موضحة في الشكل رقم (4-1) وبعد اختيار أقل قيمة لمعيار (ACI) تكون فترات الإبطاء كالتالي: $\text{ARDL}(1,0,2,0,2,2)$

الشكل رقم (4-1): تحديد عدد الفجوات الزمنية وفترات الإبطاء



المصدر: مخرجات Eviews 9

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL

نموذج ARDL يكتب كالتالي:

$$\begin{aligned}\Delta PIB_t = & C_0 + \beta_1 PIB_{t-1} + \beta_2 PIBA_t + \beta_3 SAU_t + \beta_4 SAU_{t-1} + \beta_5 SAU_{t-2} + \beta_6 L_t \\ & + \beta_7 L_{t-1} + \beta_8 L_{t-2} + \beta_9 IG_t + \beta_{10} IG_{t-1} + \beta_{11} IG_{t-2} + \beta_{12} CR_t \\ & + \alpha_1 PIB_{t-1} + \alpha_2 PIBA_{t-1} + \alpha_3 IGA_{t-1} + \alpha_4 CR_{t-1} + \alpha_5 SAU_{t-1} \\ & + \alpha_6 L_{t-1} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم

المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا لـ (Pesran and al (2001) في نماذج ARDL

يرتكز على اختبار الفرضية التالية:

$$H0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0 .$$

$$H1 : \alpha_1 \neq 0, \alpha_2 \neq 0, \alpha_3 \neq 0, \alpha_4 \neq 0, \alpha_5 \neq 0, \alpha_6 \neq 0$$

يعتمد الاختبار على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت

قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة

تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم

بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F تقع ما بين

الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesran and al (2001) عندئذ لا

يمكن أن نقرر.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول (3-4) نتائج اختبار الحدود

F-sattistic	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستوى المعنوية
6.83	3.35	2.26	10%
	3.79	2.62	5%
	4.18	2.96	2.5%
	4.68	3.41	1%

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن F-stat تقدر بـ 6.83 و هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند جميع درجات المعنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ثانيا: تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومحدداته سوف نقوم بتقدير العلاقة وفقا لمنهجية ARDL واعتمادا على معيار (Schwarz Bayesian Criterien) تم تحديد فترات التباطؤ المثلى للنموذج وتبين أن النموذج الأمثل هو $ARDL(1,0,2,0,2,2)$. في مايلي نتائج تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

1- تقدير علاقة المدى الطويل:

انطلاقاً من النتائج التي اكدت وجود علاقة طويلة الأجل تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-4): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج ARDL

المتغيرات	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
PIBA	4.988	0.567	8.786	0.000
IGA	14.663	2.985	4.911	0.000
CR	-12.242	5.426	-2.255	0.041
L	3515.01	1038.47	3.384	0.004
SAU	8036.74	2298.69	3.496	0.003
C	-6710773	18102955	3.707	0.002

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية وذات دلالة احصائية حيث:

- هناك علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الاجمالي (PIB) والناتج الفلاحي

(PIBA) في الأجل الطويل حيث أن زيادة الناتج الفلاحي بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة

الناتج المحلي بـ 4.988 وحدة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية ولكن رغم هذا الأثر

الاجباي الا أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة مقارنة مع

حجم الإمكانيات والموارد المتاحة للقطاع الفلاحي، ومقارنة مع الأهداف المسطرة في دعم

النمو الاقتصادي وتعزيز حصة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي وهذا راجع إلى إعطاء

الأولوية للقطاعات الأخرى على حساب القطاع الفلاحي حيث تحتل الفلاحة الفلاحة

المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات وقطاع الخدمات، وكذلك الاعتماد على قطاع

المحروقات الذي يعتبر أساس الاقتصاد الجزائري

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الفلاحي العام حيث أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 14.66 وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، وهذا ما يبين أن الاستثمارات العمومية في القطاع الفلاحي لها قدرة على توسيع دورات الإنتاج وزيادة القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي من خلال تحسين البنى التحتية وتقديم الدعم للفلاحين، حيث نجد أن الجزائر خصصت مبالغ مالية للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية، حيث ساهمت هذه الاستثمارات العمومية للقطاع الفلاحي في زيادة حجم الاستثمار الذي يعتبر أحد الأسس المهمة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وجعل القطاع قادر على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

- هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والقروض المصرفية حيث أن زيادة القروض المصرفية بوحدة واحدة تؤدي لإنخفاض الناتج المحلي الاجمالي بـ 12.24 وحدة وهذا ما لا يوافق المفاهيم النظرية القائلة بأن زيادة التمويل والإقراض الفلاحي يؤدي إلى زيادة نسب الاستثمار في القطاع الفلاحي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الفلاحي، ومنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وهذا راجع إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه القروض من طرف الفلاحين، وعدم سداد أقساط القروض في أوقاتها، وأهم سبب لهذا الأثر السلبي للقروض هو مسح ديون الفلاحين وتحميل هذه النفقات لخزينة الدولة.

- علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الاجمالي واليد العاملة في القطاع الفلاحي حيث ان زيادة اليد العاملة بوحدة واحدة تؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 3515.01 وحدة، لكن رغم هذا الأثر الإيجابي لا يخفي علينا أن اليد العاملة في القطاع الفلاحي غير

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

مؤهلة وتعاني نقص في الخبرة والتدريب، ونقص في معرفتها لأساليب الإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة في الفلاحة، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب، ونقص الإرشاد الفلاحي، مما يفسر الأثر السلبي لليد العاملة في الأجل القصير.

- علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والأراضي الصالحة للفلاحة حيث ان زيادة الأراضي الفلاحية بوحدة واحدة تؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 8036.74 وحدة، مما يعني زيادة التوسع في الإنتاج مما يؤثر إيجابا على نمو القطاع الفلاحي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

3- تقدير علاقة المدى القصير لنموذج ARDL (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

بما ان نتائج اختبار الحدود أكدت وجود علاقة طويلة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي علاقة طويلة الأجل، لذا يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ لمنهج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) كالآتي:

الجدول رقم (4-5) نتائج تقدي علاقة المدى القصير لنموذج AEDL

(نموذج تصحيح الخطأ ((ECM)

المتغيرات	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
D(PIBA)	3.870	0.819	4.723	0.000
D(IG)	1.526	1.929	0.791	0.443
D(IG(-1))	-11.07	1.817	-6.091	0.000
D(CR)	-9.49	4.408	-2.154	0.050
D(L)	-773.57	651.96	-1.186	0.256
D(L(-1))	-1938.07	690.86	-1.186	0.014
D(SAU)	4400.13	2215.57	-1.983	0.068
D(SAU(-1))	-2013.73	1.366.01	-1.474	0.16
CointEq (-1)	-0.77	0.128	-6.03	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المعلمات لها دلالة إحصائية ومعنوية مما يدل على تأثير المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، حيث أن الناتج الفلاحي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، أما الاستثمار الفلاحي العام فهو يؤثر إيجابياً في المدى القصير لكن ليس له دلالة إحصائية، أما القروض المصرفية فهي تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي والأراضي الفلاحية فهي تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي الاستثمار الفلاحي العام، لكن اليد العاملة الفلاحية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

كما نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ تساوي 0.77 وهي سالبة ومعنوية عند 5% وهذا ما يدل على صحة العلاقة التوازنية في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل 77% في السنة من أجل العودة للأجل الطويل.

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج

من أجل معرفة إذا كان النموذج صحيح يمكن الاعتماد عليه يمكن القيام ببعض الاختبارات

الجدول رقم (4-6): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	القيمة	الاحتمال
Serial correlation LM tset	F-Statistique	0.652
Jack-Berra	J.B	0.634
ARCH	F-Statistique	0.477

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماداً على برنامج Eviews 9

➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية القيمة F-statistic لإخبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM تفوق مستوى المعنوية 5% ، و بالتالي تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

➤ اختبار عدم ثبات التباين:

يظهر من خلال مخرجات البرنامج لاختبار (ARCH) أن القيم الاحتمالية للإحصائية F هي أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تباين في التباين وبالتالي النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

➤ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

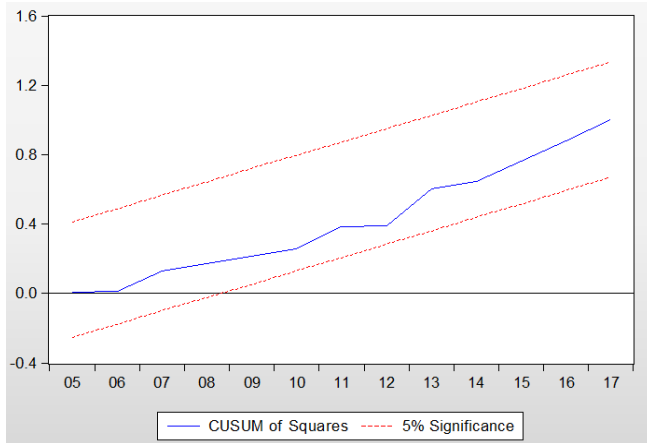
من خلال الملحق رقم (04) يتضح لنا أن التوزيع الطبيعي للأخطاء ويؤكد هذا الحكم القيمة الاحتمالية لمعامل (Jaqu-Bera) والتي تساوى 0.69 وهي أكبر قيمة من مستوى المعنوية 5% أي أن الأخطاء أو بواقي تقدير النموذج تتبع القانون الطبيعي.

➤ اختبار استقرارية النموذج:

الخطوة التي تلي تقدير نموذج ARDL تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين الطويل و القصير للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود تغير هيكلي عبر الزمن وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM، أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMQ، حيث يتحقق الاستقرار إذا كان الشكل البياني لكلا الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

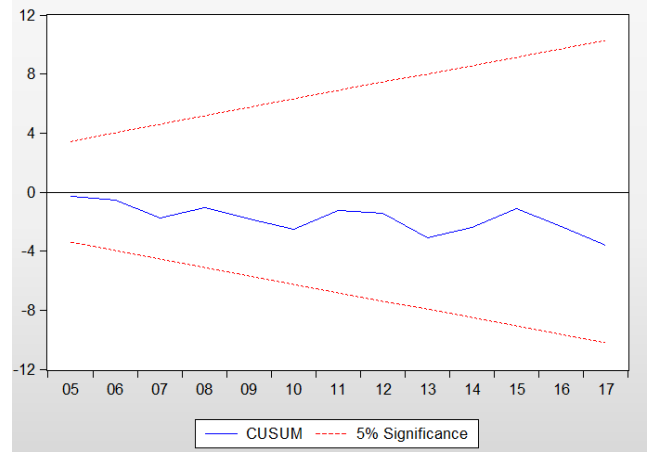
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل (3-4) اختبار CUSUMQ



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل (2-4) اختبار CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكل رقم (2-4) والشكل رقم (3-4) يتضح لنا أن معاملات النموذج المقدر مستقرة خلال فترة الدراسة مما يدل على وجود استقرار بين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل حيث أن الشكل البياني لإختبار CUSUM وقع داخل الحدود الحرجة أما الشكل البياني لإختبار CUSUMQ فقد وقع أيضا داخل الحدود الحرجة يمكن القول أن النموذج مستقر.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: سبل تحفيز وتفعيل دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر :

بعد تحليل واقع الاستثمار الفلاحي ودوره في الاقتصاد الوطني ومختلف السياسات المطبقة من أجل زيادة إنتاجية القطاع الفلاحي وزيادة الاستثمار فيه من أجل جعله محركا أساسيا للنمو الاقتصادي خاصة أن الجزائر تمتلك إمكانيات فلاحية هائلة ومن خلال الدراسة القياسية وجدنا أن للقطاع الفلاحي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي لكنه ضعيف لذلك سنتطرق في هذا المبحث لبعض سبل تفعيل وتحفيز الاستثمار الفلاحي من أجل تعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تحفيز وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار الفلاحي في الجزائر:

إن الاستثمار الخاص من جانب الأفراد هو أكبر مصدر للاستثمار في القطاع الفلاحي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويتجاوز بكثير في بعض الأحيان الاستثمار الحكومي، كما يتسم دور المستثمرين من القطاعين العام والخاص بما أنهما تكامليان ولا يمكن الاستغناء عن واحد منهما.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفلاحي

يتميز القطاع الخاص بمايلي¹:

- امتلاك القطاع الخاص لرؤوس أموال ضخمة، لكن غالبية المستثمرين يفضلون قطاعات أخرى أكثر جذبا للاستثمارات.

- يتميز القطاع الخاص بالخبرة العلمية التي تكونت لديه من خلال حرصه على تحقيق أرباح ضخمة، من خلال تجاربه في المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى حرصه الشديد على تحقيق نتائج ايجابية لأن هدفه الأساسي هو تحقيق الربح.

- يتميز القطاع الخاص بالسرعة في اتخاذ القرارات وتجاوز الإجراءات الروتينية، وبالمرونة في الاستجابة لمتطلبات السوق وقدرته في التعامل مع متغيراته، بالإضافة إلى ذلك تتميز مشاريع القطاع الخاص بالجدوى الاقتصادية والمالية والفنية نظرا لحرص القائمين عليها لإنجاحها ولتحقيق أرباح.

يستطيع القطاع الخاص النهوض بالقطاع الفلاحي والمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر ولكن من خلال دراستنا وتطرقنا للاستثمار الفلاحي الخاص في الجزائر في الفصل السابق وجدنا أن الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي ضعيف مقارنة بالاستثمار الخاص في القطاعات الأخرى لذلك على الدولة بذل جهود أكبر والقيام بإصلاحات تتضمن:

- تشجيع القطاع الخاص على امتلاك المشروعات الإنتاجية والاستثمار في القطاع الفلاحي مع تقديم التسهيلات في منح القروض في إطار برامج مدروسة.

¹ - عائشة بوتلجة، مرجع سبق ذكره، ص 261

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- تحديد مجالات الاستثمار في القطاع الفلاحي وتوفير المعلومات والإحصائيات الضرورية وإتاحتها للراغبين في الاستثمار.
- تقديم ضمانات كافية من أجل جذب الأفراد للاستثمار في القطاع الفلاحي.
- تحسين البنى التحتية التي يعتمد عليها الاستثمار الفلاحي كشبكات النقل لتسهيل عملية التسويق.
- منح امتيازات خاصة بالمستثمرين في القطاع الفلاحي.
- مرافقة المستثمرين وتوجيههم ودعمهم .
- ربط المستثمرات الفلاحية بالأسواق الداخلية والخارجية.

ثانيا: تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة:

لأصحاب الحيازات الصغيرة¹ بما فيهم المزارعون الأسريون في مجال الاستثمار في نظم الإنتاج دور محوري وحيوي لذلك من المهم أن تولى لهم بالغ الأهمية قصد تعزيز قدراتهم في الاستثمار وإعطاء الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة المتمثلين في صغار المنتجين والمزارعين والرعاة والحرفيين وصيادي الأسماك والمجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل أساسي على الغابات والسكان الأصليين²، حيث يجب تشجيع الاستثمار في الحيازات الصغيرة من أجل تحقيق النمو

¹ - لمزيد من التفاصيل حول مفهوم أصحاب الحيازات الصغيرة اطلع على:

- تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، فريق الخبراء الرفيع المستوى (HLPE)، الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي.

2- المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (الفاو)، حيازة الأراضي والتنمية الريفية، 2003، ص 07.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الاقتصادي وإنشاء مناصب شغل دائمة، حيث يمكن أن يشارك هذا النوع من الاستثمار في

الحيازات الصغيرة في رفع مردودية الإنتاجية الفلاحية من خلال ما يلي¹

- تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار.
- تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات.
- تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرض للأخطار.
- تعزيز وتفعيل أداء منظمات المنتجين.
- تشجيع الابتكار في الزراعة من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإنتاج والاستغلال.

➤ زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها دعامة قوية للخدمات البيئية.

تساهم الحيازات الصغيرة في النمو الاقتصادي بحيث تؤدي زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني لكثير من البلدان ولا سيما في البلدان الأقل نموا، حيث أن زراعة الحيازات الصغيرة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم حاليا بحسب التقديرات 70% من إجمالي الوظائف و 40% من إجمالي البضائع المصدرة و 33% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، على الرغم من أن الحصة في الكثير من بلدان المنطقة أعلى من المستوى بكثير. ويعتمد ثلث إلى ثلثي القيمة المضافة في التصنيع على توريد المواد الأولية الزراعية، ومعظمها صادرة عن أصحاب الحيازات الصغيرة، كما أن السلع الزراعية الأولية تمثل حصة كبيرة من مجموع البضائع المصدرة في المنطقة حيث مصدرها الرئيسي هو أصحاب الحيازات الصغيرة.

¹ - يوسف صوار وآخرون، السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة - المغرب، العدد 05، سبتمبر 2015، ص. 07

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

كما قد يسهم النمو الزراعي إلى حد كبير في النمو الاقتصادي العام، وقد يكون هو على وجه الخصوص محركا للنمو الريفي غير زراعي بحسب ما تظهره التجربة الصينية، وهناك آليات تدعى روابط النمو تصل بين النمو الفلاحي والتنمية ككل وهي تتميز بقوة خاصة في البلدان التي تهيمن فيها زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة¹.

إن توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون الوصول إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة². تعتبر أغلب المستثمرات ذات حجم صغير، مساحتها أقل من 10 هكتارات، مما يجعل المردودية ضئيلة للمستثمرات الزراعية وبالتالي عدم مساهمتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

يعد تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة والبحث في كيفية وصولهم إلى أسواق المنتجات حافزا قويا للاستثمار في هذا المجال كما يقلل من شعورهم بالمخاطر، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية والتنافسية. ولا يمكن تحسين فرص الولوج إلى السوق إلا عن طريق الاستثمار في التعليم والتدريب واكتساب المهارات، وكذلك توفير الحماية الاجتماعية بصورة منتظمة في الأرياف والمزارع تساهم في تحفيز المستثمرين الصغار وذلك من خلال³:

¹ - تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، مرجع سبق ذكره ص 75

² MADR, rapport sur la situation du secteur agricole, 2006, P14.

³ - منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة "حالة الغذاء في العالم 2012"، ص 72

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

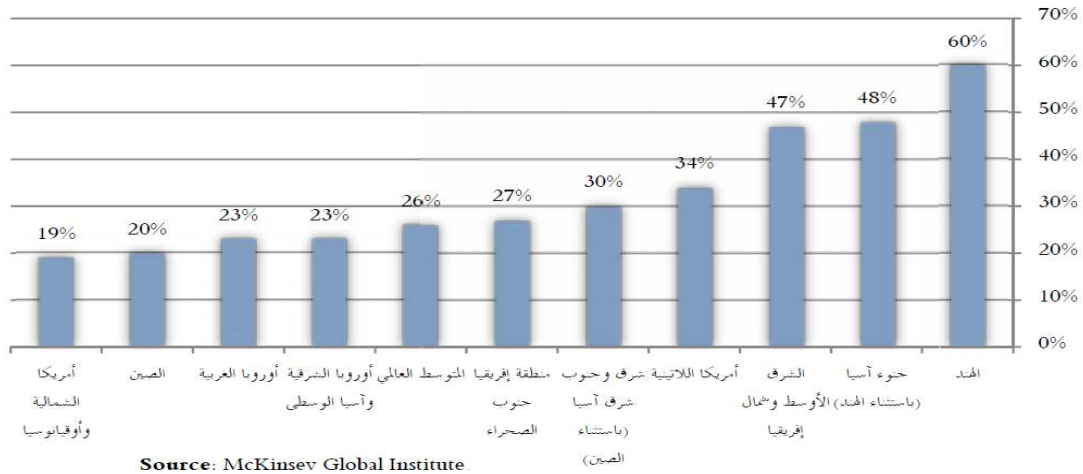
- تحسين فرص الوصول إلى المصارف وشركات التأمين والشركات القانونية.
- زيادة ونشر الوعي بين السكان الريفيين لمزاولة أنشطة زراعية في بيئتهم والتقليل من نزوحهم إلى المدن.
- تشجيع وتنمية دور المنظمات غير الحكومية على الاستثمار وخاصة التعاونيات الفلاحية في مجال الخدمات الإنتاجية.
- تأسيس تعاونيات لتجميع أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل التعاون فيما بينهم، ولتسهيل تعاونهم مع هيئات من القطاع الخاص.
- يجب أن لا تتنافى سياسات الاستثمار الفلاحي مع أهداف الاستثمار الخاص وتحسين فرص استفادة المنتجين خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوفير حيازة الأرض والتعويض العادل.
- العمل على تحسين وضمان الملكية والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية لأن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الفلاحية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي فيضطرون للقيام بزراعات خفيفة تقاديا للمخاطر، وكذلك الخوف من ترك الأرض الفلاحية في أي لحظة.
- تحسين شروط وقوانين الاستثمار والعمل على مواكبة التشريعات المرتبطة باستخدام الأراضي الفلاحية، ووضع تشريعات خاصة باستخدام الحيازات الصغيرة تضمن حقوق الفلاح وتوضح التزاماته، مع ضمان أن تكون العقود واضحة الصياغة.
- بناء شراكة مع القطاع الخاص من شأنه أن يخدم صغار الفلاحين من خلال تسويق منتجاتهم وفتح أسواق محلية جديدة أمام منتجاتهم.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: تحفيز دور المرأة في القطاع الفلاحي:

قبل التطرق إلى دور المرأة الجزائرية في القطاع الفلاحي الجزائري ، نشير في البداية إلى أهم وأحدث التقديرات التي قام بها معهد ماكينزي العالمي "McKinsey Global Institute" والتي يستشهد بها على نطاق واسع، والمتمثلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق في حالة السد التام للفجوة بين الجنسين:

شكل رقم (4-2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الإضافي بحلول 2025 في حالة السد التام للفجوة بين الجنسين حسب المناطق (اعتبارا من 2015)



المصدر: الأزهر عزه ، أحمد لمين ميرة، مشاركة المرأة في مجالات التنمية: بين التجارب الدولية الرائدة والواقع العربي، الملتقى العلمي الوطني حول تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية - تحديات وحلول - أبريل 2017، ص 14.

يتضح من الشكل السابق أن جميع المناطق في العالم يمكن أن تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق تماما % 18 ، أما المتوسط العالمي فيقدر بنسبة % 26 وهو ما يعني إضافة 28.4 تريليون دولار للاقتصاد العالمي في حالة الاستغلال الكامل للإمكانيات التي تلعب فيها المرأة دور مطابق لدور الرجل في سوق العمالة أما في حالة تعزيز المساواة بين

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجنسين دون الوصول إلى حالة الاستغلال الكامل للإمكانيات فإنه من المتوقع إضافة 12 تريليون دولار للاقتصاد العالمي ويتضاعف تقريبا المتوسط العالمي (% 26) في جميع بلدان شرق آسيا خصوصا في الهند، وكذلك في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنه يتضح لنا بأن للمرأة دور هام في تحقيق زيادة الناتج المحلي الإجمالي في أي قطاع اقتصادي يتم دمجها وتمكينها فيه.

لقد بينت الدراسات أنه في حالة توفر المتطلبات والإمكانيات المناسبة لهن فإن إنجازاتهن تكون متعادلة مع الإنجازات التي يقوم بها الرجال وأحسن، لذلك لا بد من تفعيل دورهن في النشاط الفلاحي وتشجيع استثمارتهن سواء الصغيرة التي تريدها ربات البيوت أو التي تمتلكها سيدات الأعمال من خلال¹:

- الرفع من مستويات التعليم وسط النساء الريفيات حيث أن زيادة المعرفة تعني زيادة الإنتاج
- خلق تعاونيات فلاحية للمرأة الريفية.
- تمكين المرأة من الوصول والحصول على الموارد مثل الأراضي والمياه والقروض وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في ادماج المرأة الريفية في الإنتاج الفلاحي.
- اطلاق برامج ارشادية وتدريبية زراعية خاصة بالمرأة الريفية العاملة في الحقول وفي المشاتل والحداثق المنزلية والعمل على الرفع من مستوى الوعي وخبرتهن في الإنتاجية وتطوير قدراتهم من خلال كسبهن معارف ومهارات فلاحية حديثة.
- توفير الخدمات الصحية والإرشادية لهن عن طريق الجمعيات وتشجيع النساء على الاتصال بتلك الجمعيات.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرأة والأمن الغذائي العربي، ورقة في يوم الزراعة العربية- الخرطوم- السودان، سبتمبر 2010.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- اشراك المرأة الريفية في خطط وبرامج التنمية الفلاحية والريفية.
 - خلق قنوات اتصال بين النساء الريفيات وسيدات الأعمال التي ينشطن في القطاع الفلاحي من أجل الاستفادة من التجارب والخبرات.
 - منح الحقوق اللازمة للمرأة الفلاحية دون تمييز بينها وبين الرجل مما يحفزها على الاستثمار أكثر، وتمكينها من الوصول والاستفادة من البنى التحتية للاقتصاد والموارد الإنتاجية .
- في الجزائر وبالنظر إلى طبيعة العمل والاستثمار في القطاع الفلاحي نجد أنه يبدو أمرا صعبا نوعا ما من عدة نواحي أهمها :متطلبات القطاع لغطاء مالي قد يفوق في أحيان كثيرة إمكانيات الفرد البسيط إضافة إلى نقص الوعي حول أهمية الاستثمار في هذا القطاع وانجذاب الأغلبية إلى قطاع التجارة والصناعة دون أن ننسى قطاع الخدمات، وهو ما يجعل العمل في هذا القطاع صعبا بالنسبة للرجال بصفة عامة، وللنساء بصفة خاصة خصوصا في المجتمعات المحافظة كالمجتمع الجزائري، حيث أن الاستثمار في قطاع الفلاحة والاستمرار فيه يتطلب توفر خبرة كبيرة في مجال الزراعة وتربية الحيوانات والتي قد تكون مكتسبة من الممارسة أو ناتجة عن تلقي تكوين علمي أو عملي في هذا المجال، وهو ما تفتقده المرأة الجزائرية بصورة كبيرة، إذ أن اندماجها في هذا المجال لا يزال محدود جدا.
- وفي الجدول الموالي سيتم توضيح عدد النساء العاملات في القطاع الفلاحي في الجزائر ونسبتهن بالنسبة للعدد الإجمالي للعاملين في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم(4-7) مساهمة المرأة في العمالة الفلاحية 2010-2016

البيان		العاملين في القطاع الفلاحي (ألف)		نسبة العاملين حسب الجنس من العدد الكلي (%)	
السنوات	الكلي	نساء	رجال	نساء	رجال
2009	1243	112	1131	9.02	90.98
2010	1135	95	1040	8.37	91.63
2011	1034	47	987	4.55	95.45
2012	912	80	833	8.77	91.34
2013	1141	84	1057	7.36	92.64
2014	899	53	846	5.9	94.10
2015	918	52	866	5.66	94.34
2016	865	52	813	6.01	93.99

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الموقع: <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html> تاريخ الإطلاع 2019/12/17 (14:24)

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد النساء العاملات في القطاع الفلاحي في انخفاض مستمر، حيث قدرت سنة 2006 بـ 52000 امرأة بعد أن كانت 112.000 امرأة سنة 2009 أي بنسبة انخفاض فاقت 50%، حيث حققت أعلى نسبة مساهمة مقارنة مع الرجال سنة 2009 بنسبة 9.02% وهي ضعيفة جدا مع ذلك استمر في الانخفاض حيث وصلت إلى 6.01% سنة 2016 مما يدل على عدم إقبال النساء على الاستثمار في القطاع الفلاحي والتوجه نحو الوظائف العمومية (التربية والتعليم، الصحة...)، وهذا راجع إلى الصعوبات التي تواجهها في تقبل عملها في هذا القطاع.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- ويمكن للجزائر أن تقوم بتنفيذ دور المرأة للنهوض بالقطاع الفلاحي جنبا إلى جنب مع الرجل الفلاح من خلال سلسلة من الحلول العملية والعمل على تطبيقها وليس تركها حبرا على ورق من أجل المساهمة الفعالة في مشكلة تراجع مؤشر النمو والثروة والجباية في الوسط الريفي وهي¹:
- لابد من إنشاء عدد من المراكز للتنمية الريفية توزع على القرى الرئيسية في 48 ولاية تكون مجهزة بمعدات وأدوات التصنيع الغذائي والألبان والمخبوزات والحرف اليدوية... الخ، للمساهمة في التنمية الريفية، وتقوم هذه المراكز بتدريب وتأهيل المرأة الريفية على إقامة مشروعات صغيرة باستغلال الخامات والمنتجات المتوفرة في البيئة، للحد من البطالة وزيادة الدخل، ورفع الوعي الصحي والبيئي والسكاني لأهالي الريف؛
 - تطبيق خطوات عمل تقنية لتحقيق تمكين المرأة الريفية من مداخل مستقلة تسمح لها بادخار قيم مالية قابلة للتراكم سواء في اتجاه دخل الأسرة أو تكوين رأسمالي عائلي ومحلي، خاصة للمرحلة القادمة، حيث بدأت التحويلات الاجتماعية للعائلات في التراجع.
 - تخطيط عصري ومتقدم للريف لاحتواء الطلب الجديد للعائلات على الخدمات، وذلك من رؤية اشراك المرأة الريفية في التنمية المحلية.
 - تحقيق أهداف عدالة الخدمات العمومية بين المدينة والريف لمحو التمييز ولتحويل الريف إلى حيز جذب وليس كما هو الآن حيزا لطرد السكان نحو الوسط الحضري.
 - إطلاق دراسات جدوى لأثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا على نمو الدولة واتجاهات النمو المستديم ومن ثمة على اتجاهات التنمية.

¹ - محاببية نصيرة ، تعزيز دور المرأة الريفية في النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري، مجلة العلوم الانسانية،

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- الانتقال من مستوى محاربة الأمية في وسط النساء الريفيات إلى نشر المعرفة والتكوين المهني المناسب لكل ولاية حسب خارطة الفرص، أي (مونوغرافية) الإقليم وعوامل التنافسية.
- إطلاق قاعدة بيانات مدروسة عن مؤشرات عمل المرأة في الوسط الريفي مزودة ببيانات تحليلية، إلى جانب إطلاق بنك مصغر لمرافقة تمويل المشاريع المناسبة لعمل المرأة في البيت وفي الوسط الريفي على أن يعتمد هذا البنك صيغة المشاركة بالعمل بدل التمويل بالفائدة.
- تخصيص فضاء لعرض وترويج منتجات المرأة بالوسط الريفي.
- إعطاء دفعا قويا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الشامل يجعل من المرأة في وسطها الريفي البسيط تشرف على مشاريع قيمة وناجحة والتي كانت في السابق حكرا على الرجل مثل تربية الحيوانات والدواجن وإنتاج العسل وغرس الأشجار المثمرة، و الإشراف على المستثمرات الفلاحية وغيرها من المهام التي ترفع فيها المرأة الريفية التحدي و تفرض وجودها بقوة.

المطلب الثاني: تشجيع الاستثمار في قطاع الصيد البحري

- يكتسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية أهمية إستراتيجية، نظرا لقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني، لا سيما من خلال إنشاء مناصب شغل والمحافظة عليها، وكذلك من خلال قدرته على المشاركة في تحسين الاحتياجات الغذائية للسكان.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

قطاع الصيد البحري في الجزائر يتوفر على العديد من المقومات ويحتوي على ثروة هائلة نذكر منها¹:

- مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني، توفر حوالي 9.2 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري.
 - واجهة بحرية يتعدى طول ساحلها 1280 كم.
 - كتلة حيوانية أو مخزون صيدي يقدر ب 500000 طن.
 - مخزون هام من الأسماك المهاجرة الكبيرة، وكذا أنواعا أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالمية (الأسماك البيضاء، القشريات، الأصداف...الخ).
 - حوالي 600 نوع من الطحالب البحرية التي يمكن تثمينها عبر تربية المائيات.
 - مخازن هامة من المرجان الأحمر والإسفنجيات.
 - هياكل قاعدية مشكلة من 10 موانئ مختلطة و 20 ميناء وملجأ صيد.
 - أسطول للصيد البحري متكون من 2661 وحدة.
 - قدرات بشرية أو مجموعات البحارين الصيادين يقدر عددهم ب 29000 مسجل بحري.
- سيساهم تثمين هذه القدرات بقدر كبير في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في مجال المساهمة في الاستجابة لطلبات السكان من الغذاء المتزايدة باستمرار.

على الرغم من الإمكانيات والإصلاحات المتعددة التي انتهجتها الجزائر للنهوض بقطاع الصيد البحري إلا أنه ظل بعيدا عن الطموحات المسطرة حيث لا يزال الطلب أكثر من العرض

¹ - سعيح منيرة، كتمير حورية، "تحليل إقتصادي للعوامل المؤثرة في الكميات المطلوبة من لحوم الأسماك في الجزائر للفترة 2001-2016"، مداخلة مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية جامعة الفيوم، مصر، 2018، ص 5

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

مما زاد في ارتفاع أسعار لحوم الأسماك التي أصبحت خارج نطاق القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات للنهوض بهذا القطاع وزيادة إنتاج الأسماك. من أجل النهوض بقطاع الصيد البحري وجعله قطاعا مساهما في النمو الاقتصادي يجب:

- إعطاء قطاع الصيد البحري المزيد من الاهتمام من خلال المخططات الوطنية ودعمه بتوفير المبالغ المالية اللازمة من أجل النهوض بهذا القطاع وزيادة الإنتاج.

2- تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الصيد البحري من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم المعونة.

3- تكوين المستخدمين البحريين وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم فيما يتعلق بالتقنيات والتكنولوجيات الجديدة المتقدمة التي وصل إليها القطاع لا سيما في مجال التنقيب والكشف عن الموارد الصيدية، واستعمال تجهيزات الملاحة والكشف عن بعد، وكذا استعمال آلات الصيد البحري والتقنيات المتعلقة بها.

4- إنشاء وحدات صيد جديدة عصرية وإعادة تأهيل أسطول الصيد البحري وتحسين استغلال الهياكل القاعدية الموجودة.

كما تم تطبيق مشروع تخطيط الصيد البحري 2020 وآفاقه الممتدة ل2030. تم الإعلان عن هذا البرنامج سنة 2014 وانقسم إلى ثلاث أجزاء كمايلي¹

✓ تقييم قطاع الصيد البحري ومآلقه من تقدم أو تراجع إلى غاية سنة 2014.

✓ مخطط تنمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات 2020.

✓ افاق قطاع الصيد البحري لسنة 2030.

¹ - <http://www.mpeche.gov.dz> ، تاريخ الإطلاع 2018/01/05

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

ويهدف مشروع الصيد البحري 2020 في مضمونه إلى تحقيق مايلي:

✓ تعزيز قطاعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الموجهة نحو التكامل

والاستدامة، وتعزيز خلق فرص العمل؛

✓ تحسين المعروض من السوق المحلية مع تنويع المنتجات ، من نوعية أفضل وأكثر

سهولة للوصول للمستهلك؛

✓ إنشاء آليات للدعم تتكيف مع تطوير قطاع صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

✓ توطيد وتعزيز الإدارة التشاركية وإدماج و تنمية مختلف قدرات القطاع للوصول إلى

اقتصاد وطني منتج.

وسيتتم تمويل هذه الخطة من خلال تعبئة ما يقرب من 170 مليار دينار جزائري ، كل

التمويل من خلال الصندوق الوطني لتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (فندبا)،

والمعدات العامة القطاعية والمشاركة بين القطاعات (الأشغال العامة والتجارة والنقل) فضلا عن

القطاع الخاص في إطار دعم الاستثمار المنتج في القطاعات من مصايد الأسماك وتربية الأحياء

المائية (سيبا) وشركة مينابيش.

المطلب الثالث: تعزيز دور الدولة في تحفيز الاستثمار الفلاحي

للدولة دور فعال في تحفيز الاستثمار الفلاحي وهذا ما يتجلى من خلال السياسات

الفلاحية التي انتهجتها ولكن رغم هذه السياسات لم تحقق الهدف المرغوب فيه لهذا على الدولة

الوقوف أمام المشاكل التي تعيق الاستثمار الفلاحي ووضح اجراءات وحوافز من شأنها زيادة

الاستثمار واستقطاب الأجانب والخواص للاستثمار في هذا القطاع.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الاستثمار الفلاحي في القطاع العام يكون عادة موجه لدعم الفلاحين ولتحسين البنى التحتية من طرق، أراضي، قنوات الري... الخ هذه الاستثمارات من شأنها أن تجذب وتحفز المستثمرين الخواص والأجانب على الاستثمار في الفلاحة، وعليه يجب على الدولة أن تقوم بتحفيز الاستثمار من خلال المحاور التالية¹:

المحور الأول: تطوير هيكل ودور وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والتنسيق مع القطاعين العام والخاص

يتم ذلك من خلال:

- إعادة النظر بالقوانين القائمة وتشريع قوانين تشجع الاستثمارات الخاصة والأجنبية مع حماية المنتج الوطني ودعم الصادرات.
- تأمين الكفاءات وتأهيلها بما يتناسب مع المناصب.
- تكثيف عملية الرقابة على المستثمرين وإجراء إحصاءات سنوية .
- الاستثمار في البنى التحتية مع إعطاء الأولوية للتنمية.
- الاستثمار في البحث العلمي، وتعزيز الإرشاد الفلاحي والحرص على تكوين الفلاحين وذلك من خلال دعم مؤسسات البحث والتطوير لما لها من تأثير إيجابي على تطور وتنافسية الاقتصاد الوطني.
- التعاون مع رئاسة الحكومة من خلال الميزانيات السنوية وهذا لتأمين التمويل اللازم للاستثمار في البنى التحتية.

¹ - تم صياغة هذه المحاور بالاعتماد على:

- استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي برنامج عمل 2010-2014، الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة
- استراتيجية القطاع الزراعي صمود وتنمية 2014-2016، دولة فلسطين، وزارة الزراعة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

- التعاون مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل دعم صغار الفلاحين ومتابعتهم .
- التعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تكوين كفاءات ذات خبرة وإجراء بحوث.

المحور الثاني: تحديث البنى التحتية الفلاحية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ..

- ضرورة قيام الدولة بالاستثمار في البنى التحتية لأنها تؤدي إلى تخفيض التكاليف من جهة، وتحفيز الاستثمار الخاص من جهة أخرى كشق الطرقات من أجل تسهيل عمليات تصريف الإنتاج الفلاحي خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها وتحسين شبكة النقل حيث أنه نجد ضعف في وسائل النقل مما يصعب على الفلاحين تسويق منتجاتهم.
- تأمين الموارد المائية وإنشاء أنظمة ري حديثة مع تحسين كفاءة استخدام مياه الري، ونشر ثقافة ترشيد استغلال المياه في الري، وإعطائها أهمية باعتبارها أحد الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الفلاحة وذلك بإعطائها نصيب عند وضع سياسات الاستثمار الفلاحي.
- استصلاح الأراضي لتخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة المساحة الفلاحية ووضع حد لمشكل العقار الفلاحي بسن قوانين تسهل على المستثمر استغلال الأراضي الفلاحية، وضمان حقوق ملكية الأراضي للفلاحين من أجل تسهيل حصولهم على الدعم والتمويل اللازم، والحد من تحويل الأراضي الفلاحية إلى مناطق سكنية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل، دون تأثير ضار لصحة الفلاحين، ولها القدرة على الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الثالث: تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الفلاحية.

- زيادة عدد الطاقات البشرية ورفع مستوى كفاءتها من خلال عمل دورات تكوينية.
- تطوير وتجهيز مختبرات تابعة للوزارة.
- إصدار مجموعة متكاملة من القرارات التي من شأنها تفعيل الرقابة.
- اعتماد الرقابة على الصادرات والواردات وعلى نوعية الانتاج.

المحور الرابع: وضع برامج وآليات تمويل ودعم المشاريع المؤسسات المتوسطة والصغيرة .

- إعطاء قروض دعم لصغار ومتوسطي المنتجين وفق آليات مدروسة تخفف من شروط القروض وتحافظ على الضمانات، وذلك من أجل زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي وخفض تكلفة الإنتاج وتحسين الجودة.
- ربط القروض بتقنيات جديدة وإعطاء أولوية لبرنامج دعم الصادرات.
- خلق مؤسسات تنظم الأسواق وتساعد الفلاح على تسويق منتجه وتوجيه الفائض إلى التصدير أو التصنيع.
- ضرورة قيام الدولة وعبر قطاعها العام بعملية الاستثمارات في فروع القطاع الفلاحي لخلق روح المنافسة مع القطاع الخاص، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الفلاحي، والحرص على تكوين أصحاب هذه المؤسسات.
- تطوير نظام التمويل الفلاحي ودعم المشاريع ذات الجدوى والتي يمكن تحقيق فائض في الانتاج منها من أجل توجيهه للتصدير.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل قياس أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، معتمدين في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والاستثمار الفلاحي العام، القروض الفلاحية، اليد العاملة الفلاحية، والأراضي الصالحة للفلاحة كمتغيرات مستقلة، ثم قمنا بتقديم بعض سبل تفعيل الاستثمار الفلاحي في الجزائر وبينت نتائج الدراسة القياسية مايلي:

- جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الأول.
- بينت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- بينت نتائج تقدير نموذج طويل الأجل معنوية جميع المتغيرات.
- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الناتج الفلاحي، الاستثمار العام للقطاع الفلاحي، اليد العاملة والأراضي الزراعية، وعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض المصرفية.
- معلمة حد تصحيح الخطأ تساوي 0.77 وهي سالبة ومعنوية عند 5% وهذا ما يدل على صحة العلاقة التوازنية في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة.
- وفي الأخير وبعد النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل واقع الاستثمار الفلاحي ونتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية قمنا باقتراح بعض سبل تفعيل الاستثمار الفلاحي.

خاتمة

خاتمة

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المنتجة والأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فالفلاحة هي المصدر الأساسي الذي يوفر الاحتياجات الغذائية لسكان، ويزود القطاع الصناعي بالمواد الأولية وبالأخص الصناعات الغذائية التي أصبحت تشهد اهتماما وتطورا، يوفر القطاع مناصب شغل سواء كانت مؤقتة أو دائمة خاصة لسكان الأرياف، بالإضافة إلى مساهمتها في المبادلات التجارية الداخلية منها والخارجية، جلب العملة الصعبة من خلال تصدير الفائض الإنتاجي، كما أنها تحسن من المستوى المعيشي للسكان خاصة في الريف وبالتالي زيادة الطلب على مختلف السلع الأمر الذي ينشط السوق .

سعت الجزائر إلى تطوير اقتصادها في مختلف القطاعات من خلال انتهاج عدة برامج تنموية خاصة بعد سنة 2000، والقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات حضي بنصيب من خلال هذه المخططات وخصت له الدولة مبالغ مالية من أجل تطويره وزيادة الاستثمار فيه وهذا ما تجلّى من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسية التجديد الفلاحي والريفي.

ومن خلال دراسة الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول إلى ما يلي:

1. الفرضية الأولى: " تبنت الجزائر عدة مخططات تنموية وسياسات فلاحية ساهمت في تحفيز وتشجيع الاستثمار الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي." فرضية خاطئة لأن هذه السياسات لم تشجع وتحفز الأفراد على الاستثمار في القطاع الفلاحي وهذا ما توصلنا إليه من خلال تحليلنا للاستثمار الفلاحي في القطاع الخاص.

2. الفرضي الثانية، "يساهم الاستثمار الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني."، فرضية خاطئة حيث يعتبر القطاع الفلاحي في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة

3. الفرضية الثالثة: وجود عراقيل تعيق الاستثمار الفلاحي في الجزائر، أهمها محدودية مياه الري، العقار الفلاحي بالإضافة الى عراقيل أخرى، فرضية صحيحة حيث أن الفلاحة في الجزائر تعتمد على الزراعة المطرية، كما مشكل العقار الفلاحي لازال يشغل بال المستثمرين الفلاحين بالإضافة لعراقيل مثل نقص اليد العاملة، صعوبة التمويل...الخ
4. الفرضية الرابعة، توجد علاقة طويلة الأجل بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي فرضية صحيحة، هذا ما بينته الدراسة القياسية.

نتائج الدراسة:

- من تحليلنا لموضوع الدراسة وإجابتنا على إشكالية الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:
1. اهتم العديد من الاقتصاديين بالقطاع الفلاحي وهذا رأيناه من مختلف نظريات النمو والتنمية، وأهمهم النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، نظرية النمو المتوازن، نظرية التحولات الهيكلية.
 2. يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أهم أنواع الاستثمارات، وهو يأخذ نفس مفهوم الاستثمار، إلا أنه أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، لتأثره بالعوامل المناخية.
 3. اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي، من خلال مختلف البرامج التنموية بداية من سنة 2000 حيث خصته بمبالغ مالية من أجل تطويره كما تم انتهاج سياسات فلاحية، تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ومخطط عمل الفلاحة، لكن رغم ذلك لم يحقق القطاع الفلاحي النتائج المرجوة منه مقارنة بالمبالغ المخصصة له.
 4. على الرغم من زيادة المبلغ المخصص للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية إلا أن نسبته من مجموع الاستثمارات تبقى ضئيلة حيث لم تتعدى 4.5% من المبلغ الإجمالي.

خاتمة

5. نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي، بسبب ظاهرة النزوح الريفي وهجرتها إلى باقي القطاعات بسبب تدني المداخيل وعدم وجود التأمين الاجتماعي للعاملين، بالإضافة إلى ضعف كفاءتها في استخدام التقنيات الحديثة، رغم ارتفاع عدد العمال من 2244.1 سنة 2008 إلى 2608.7 سنة 2017 بفضل ما تضمنته سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
6. تحقيق الجزائر لمستويات إنتاج مرتفعة نسبيا في بعض المنتجات تضم مجموعة الخضر، جملة اللحوم خاصة البويض والبيض، ونسب متوسطة في بعض المنتجات تضم الحليب ومشتقاته.
7. رغم النتائج الايجابية المسجلة في إنتاج الأسماك إلا أن مستوياته لا تزال ضعيفة مقارنة باللحوم الحمراء والبويض بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة في هذا القطاع.
8. بالرغم من العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسسي المؤطر له إلا أن الاستثمار في القطاع الفلاحي يبقى ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى.
9. تمتلك الجزائر مقومات فلاحية هامة من الإمكانيات الطبيعية، والمتمثلة في مصادر المياه والأراضي الصالحة للفلاحة، والإمكانيات البشرية، والموارد التكنولوجية من آلات وأسمدة... الخ.
10. انخفاض نسبة الأراضي المسقية مقارنة بالمساحة الفعلية المستغلة في الفلاحة.
11. تراجع عدد السكان الريفيين رغم الحوافز المعلنة من قبل الدولة، وضعف مساهمة المرأة في العمل بالقطاع الفلاحي.
12. القروض المالية المقدمة للفلاحين تبقى قليلة مقارنة باحتياجاتهم المالية.

خاتمة

13. يبقى الاستثمار في القطاع الفلاحي سواء العام أو الخاص أو الأجنبي ضعيفا مقارنة بحجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

14. مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات يبقى ضعيفا، وهذا نظرا لضعف الإنتاج الفلاحي مقابل زيادة الطلب المحلي على هذه السلع.

15. وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الناتج الفلاحي، الاستثمار العام للقطاع الفلاحي، اليد العاملة والأراضي الزراعية، وعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والقروض المصرفية.

اقتراحات وتوصيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن أن نتقدم بالاقتراحات من أجل زيادة الاستثمار الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية، وبعض التوصيات الخاصة بالدراسات المستقبلية.

1. الاهتمام بالدعم الموجه للاستثمار الفلاحي مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الفلاحية، من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

2. ضرورة الاستثمار في التجهيزات الفلاحية ومدخلات الإنتاج الفلاحي كالأسمدة، المبيدات والبذور.

3. الاهتمام أكثر بأصحاب الحيازات الصغيرة والزراعات الأسرية، وتقديم الدعم لهم عند الإنتاج وربطهم مباشرة بالأسواق.

4. إنشاء وحدات تبريد من أجل تخزين الفائض من الإنتاج لتفادي اتلافه مما يسبب خسائر للفلاح.

خاتمة

5. ضرورة إصلاح الجهاز الإداري للدولة وبالشكل الذي يضمن القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار الفلاحي للقطاعين العام والخاص وتسهيل الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية والتعسف.
6. إنشاء مركز للاستشارات والتدريب على الاستثمار في المشروعات الفلاحية وتوفير الخبرة والتدريب في إعداد دراسات تساعد على نمو المشروعات الفلاحية.
7. زيادة حجم الاستثمارات الفلاحية العامة في مجال البنية التحتية مما يؤدي لخفض التكلفة للمستثمرين وبالتالي يحفز على زيادة الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمار الجنبى، مما يزيد القدرة على النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية. بالإضافة إلى وضع حزمة من السياسات الإصلاحية لتنمية القطاع الفلاحي نظرا لكونه القطاع الأكثر قدرة على خفض الفقر في المجتمع ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
8. زيادة المساحات المروية من المياه السطحية والمتجددة، خاصة في مجال الفلاحة الإستراتيجية للحد من تأثيرات قلة الأمطار، ورفع كفاءة شبكات الري الحكومية.
9. العمل على توفير بيئة قانونية واقتصادية وسياسية مستقرة، تشجع على الاستثمار الفلاحي وتجعل المستثمرين المحليين والأجانب يشعرون بالثقة.
10. العمل على توفير البيانات والمعلومات التي تهتم المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري ومعرفة المستثمر بالمزايا الاستثمارية التي تمنحها الدولة.
11. إنشاء نظام معلوماتي متطور يعتمد على التقنيات الإحصائية الحديثة في جمع المعطيات ومعالجتها وتسخيرها لخدمة البحث العلمي عامة والقياس الاقتصادي خاصة.

آفاق الدراسة:

- وفي الأخير فإن دراستنا ما هي لتفتح مجال البحث لدراسات أخرى لذلك سوف نقترح بعض المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة والتي نذكر منها:
1. دراسة محددات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
 2. دراسة علاقة القطاع الفلاحي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.
 3. دراسة أثر السياسات التنموية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد محمد محمد أبو سعدة، ضمانات وجوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
2. حربي محمد عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة البتراء، عمان، ط1، 2014.
3. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2010.
4. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
5. علي جذوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
6. كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
7. محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017.
8. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية 2000.
9. محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات"، الدار الجامعية.
10. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، الإشعاع الفنية، 1999.

11. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- ب. الأطروحات والرسائل:
12. باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية "حالة الطريق السيار شرق-غرب"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
13. بوعراب رايح، تحليل دالة الانتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2016.
14. بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2003-2004
15. زاوي بومدين، "التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
16. ساطور رشيد، "محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية (حالة الاستثمار الخاص)-دراسة قياسية 1970-2010 أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3

17. سعيح منيرة، استراتيجية تفعيل الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي دراسة تحليلية
استشرافية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونسي، البلدة 02، 2020/2019.
18. شيخاوي سهيلة، "السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي
حالة الجزائر ما بين الفترة (1980-2016)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،
تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد
الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2018.
19. طالم علي، التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وإشكالية التنمية الاقتصادية في
الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي
اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016.
20. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى
المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2001.
21. قرامطية زهية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية
الريفية 2006-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البلدة 2،
2015/2014.
22. مداني لخضر، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة
فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2015-2014.

23. معط الله أمال، "آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.
24. مراد جبارة، "دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2014-2015.
25. موري سمية، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر" دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014 / 2015 .
26. مزلف سعاد، شليحي الطاهر، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الانتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 1، 2020.
27. مصطفى سهيلة، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2016/2017.
28. كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014.
29. هبة الله على محمود أبو العزم، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الزراعي في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2008/2009.

30. هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال

دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، اطروحة

دكتوراه ، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد،

تلمسان، 2016/2015.

31. يحه عيسى، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية، دكتوراه

دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1998/1997.

ج. الدوريات:

32. إيمان شعابنة، "مدى فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي الفلاحي"، مجلة دفاتر

السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.

33. ارزقي ميلود، اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر أحد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد

الوطني، رؤية تحليلية خلال الفترة 200-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد

والمالية، المجلد: 02، العدد 07، أفريل 2017.

34. بللعا أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء

بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد : 07، العدد

01، 2018

35. بوزيان فتيحة، شبايكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر،

مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

36. بوعافية الرشيد، عزاز صارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في

الجزائر، خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، أفريل،

2017.

37. جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد 02، 2018.
38. حاجي أسماء وبوعزيز ناصر، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة للفترة 2009-2015، مجلة حوليات، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017.
39. حميد باشوش، "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية) دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر بواذكس، الجزائر، العدد 06، سبتمبر 2016.
40. خير الدين معطة الله، سفيان عمراني، "محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)"، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 31.
41. خير الدين معطى الله، الدراجي لعفيفي، دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، حوليات، جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جوان 2016.
42. دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014.
43. رحمان حسن علي، ببداء جواد كاظم، دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق، مجلة الكوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 26، 2017.
44. رزيق كمال، منصورى الزين، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر-الطموح والتحدى-، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، المجلد 1، العدد 28، 2003.

45. زكريا جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000/2018-، مجلة مجاميع المعرفة، عدد 2، الجزائر، أفريل 2019.
46. سالم توفيق النجفي، ايمان مصطفى رشاد، متضمنات الاستثمار الأجنبي المباشر وإشكاليات الزراعة (البلدان العربية نموذجا)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد: 32، العدد 99، 2010.
47. سنوسي بن عومر ومراد بودية محمد جميل، " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014.
48. طالبي بدر الدين، صالحى سلمى، " واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31.
49. عبد الصمد سعودي، بن عارية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2019، العدد 4.
50. عرباجي اسماعيل، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2012.
51. غردي محمد، بن نذير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، الجزائر.
52. فاروق أهناني، رابح لعروسي، استراتيجيه الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 9، العدد 2، جوان 2018، الجزائر.

53. لؤي طه الملا حويش، حنان محمد شكر الجبوري، مقاربات مفاهيمية وتعريف عن الاستثمار الزراعي في الفكر الاقتصادي، كلية التربية الأساسية، المجلد: 23، العدد 97، 2017.
54. محمد لمين علوان، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016.
55. مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع الدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6، جوان 2017.
56. مصطفى بوعقل، سمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الامكانيات المتاحة ومعوقات التنمية-دراسة حالة ولاية غليزان-، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر العدد 04، 2017.
57. هاشمي الطيب ونزعي عز الدين، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد: 09، العدد 22، جامعة البصرة- العراق -تموز 2014.
58. يوسف صوار وآخرون، السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية العدد 05، وجدة - المغرب، سبتمبر 2015.

د. الملتقيات:

59. الطيب داودي ومنصري نجاح، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014.

60. سعيح منيرة، كتمير حورية، "تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في الكميات المطلوبة من لحوم الأسماك في الجزائر للفترة 2001-2016"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية جامعة الفيوم، مصر، من 05 إلى 07 مارس 2018.

61. محمد علي محمد شطا، محمد التابعي عي البغدادي، الملاح الاقتصادية للسلوك الاستثماري الزراعي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مصر، 2014.

62. مولاي علي هوارى، أثر النمو الاقتصادي على أداء القطاع الفلاحي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014/2015.

ه. الجرائد الرسمية:

63. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة من سنة 1989 إلى 2016 الصادرة في نهاية شهر ديسمبر.

64. الجريدة الرسمية، عدد 46 ، الصادرة في 03 غشت 2016 ، الجزائر، 2016.

و. التقارير:

65. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008، موجز السياسات - الزراعة والنمو الاقتصادي، واشنطن، 2008.

66. استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي برنامج عمل 2010-2014، الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة

67. استراتيجية القطاع الزراعي صمود وتنمية 2014-2016، دولة فلسطين، وزارة الزراعة.

68. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: 2008، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2007.

69. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد: 37، 2017

70. المنظمة العالمية للزراعة والأغذية (الفاو)، حيازة الأراضي والتنمية الريفية، 2003.

71. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرأة والأمن الغذائي العربي، ورقة في يوم الزراعة العربية- الخرطوم- السودان، سبتمبر 2010.

72. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية.

73. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001.

74. بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004

75. بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008

76. بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012

77. بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015

78. بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017
79. لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، فريق الخبراء الرفيع المستوى (HLPE)، الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي، روما، 2013. تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012، 1
80. اسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، روما، 2012.
81. حالة الأغذية والزراعة، "الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012.
82. مصالح الوزير الأول، بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، فبراير 2019.
83. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
84. منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة "حالة الغذاء في العالم، 2012".
85. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر 2015.
86. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مسار التجديد الفلاحي والريفي، -عرض وافق- ، ماي 2012.
87. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-نشرية خاصة.
- ي. المواقع الإلكترونية:
88. جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الالوكة، بدون صفحة، www.alukah.net
89. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي-نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، <http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040> .

90. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016 (تحديث ماي

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395> (2017

91. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-](https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques)

[statistiques](https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques)

92.ONS, <http://www.ons.dz/-L-Algerie-en-Quelques-Chiffres-.html>.

93. <http://www.mpeche.gov.dz>

94. <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html>

ثانيا: باللغات الأجنبية

A. Livre :

95. Charpentier, A, cours des séries temporelles , théories et application , volume2, poly. Université parisdaufine, 2004

96.Damodar N. Gujarati, " Basic Econometrics ", 4th ed.,;The McGraw-Hill Companies, U.S.A,2004

97.Dominick Salvatore, " **Development Economics** ", Schaum's Outline Series, McGraw- Hill, USA 1992. economics, 8.4, 1993

98.Johnson.D.Gale, Role of agriculture in economic development revisited, Agricultural

99.Mourad Boukella : « L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner l'avenir ; Politiques agricoles dépendance et sécurité alimentaire », Fondation Friedrich Ebert, Alger 2008

100. Regis Bourbonnais, **cours et exercice corrigé**, 9ième ed, paris : DUNOUD , 2015

101. Sandrine Lardic & Valérie Mignon, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, economica ,2002

B. These :

102. BOURI CHAOUKI, **les politique de développement agricole-le cas d'Algérie- impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique**, thèse de doctorat en science commercial, université d'Oran, 2011

C. Revue :

- 103.** Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, mars 2003
- 104.** Remini.B, La Problematique De L'eau En Algerie Du Nord, Larhyss Journal, ISSN 1112-3680, n° 08, Juin 2010, Université de Biskra

D. Rapport :

- 105.** Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016
- 106.** Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algérien, juillet 2005, p11.
- 107.** République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELEDE CROISSANCE (SYNTHESE)
- 108.** Ministère de l'agriculture et de développement rurale, cellule agro métrologie, évolution des indicateurs du secteur des ressources en eau (1962-2014) et perspectives 2019, Algérie,2014
- 109.** Madrp, sous direction des statistique agricoles se des systèmes d'information, sous-direction de l'emploi agricole, évolution de main-d'œuvre dans les exploitation agricoles
- 110.** Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche ,état de mise en œuvre des deux plans d'actions du gouvernement Adoptes en septembre 2012 et mai 2014 au titre de la période 2012-2016Et Principaux éléments de projection et de perspective indiquant les actions a inscrire, coïncidant avec la nouvelle législature 2017-2022, avril 2017
- 111.** ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012 », collection statistique N° 182/2014,
- 112.** ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015 », collection statistique N° 201/2016, p 22,p 96.
- 113.** MADR, rapport sur la situation du secteur agricole, 2006,

قائمة الملاحق

الملحق (01) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

anne	IG	PIBA	pib	L	Cr	sau
1990	9020	62730	554380	969	3977	7635
1991	9800	87310	862130	963	2798	7806
1992	12500	128420	1074690	960	2544	8094
1993	18240	131100	1189720	960	1889	8064
1994	22160	145610	1487400	960	1554	8006
1995	23200	196560	2005200	999	1151	8029
1996	28000	277840	2570030	993	471	8040
1997	28510	242700	2780160	724	353	8159
1998	36015	324480	2830500	785	411	8174
1999	42338	359670	3238190	975	964,6	8192
2000	43535	346170	4123510	873	18911,4	8227,45
2001	5677	412120	4227110	1312	47538,65	8193,74
2002	7545	417230	4522770	1328	44654,68	8228,69
2003	9421	510000	5252320	1412	69597,43	8270,93
2004	85115	578900	6149110	1617	72798,2	8321,68
2005	96046	577000	7561980	1380	74744	8389,64
2006	278033	641300	8501630	1609	88896,06	8403,57
2007	201037	708100	9352880	1170	94208,65	8414,67
2008	308559	727410	11043700	1252	173942,5	8424,76
2009	393748	931350	9968020	1242	166557,8	8423,34
2010	335592	1015300	11991600	1136	170423	8435,02
2011	392442	1183200	14588600	1034	167031,7	8445,49
2012	301257	1421700	16208700	912	40409,97	8454,63
2013	129613	1640000	16647900	1141	49893,28	8461,77
2014	203520,5	1772200	17228600	899	43380,75	8478,19
2015	315957,5	1935110	16706700	917	45590,76	8488,02
2016	271432,5	2140300	17406700	865	24059,32	8490,25
2017	151550,5	2318900	18906600	1102	23746,54	8499,05

الملحق (02) : نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

السلسلة PIB

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.601850	0.0114
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 15:14
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.464713	0.178609	-2.601850	0.0154
R-squared	0.211426	Mean dependent var	45851.92	
Adjusted R-squared	0.211426	S.D. dependent var	1018381.	
S.E. of regression	904340.0	Akaike info criterion	30.30550	
Sum squared resid	2.04E+13	Schwarz criterion	30.35389	
Log likelihood	-392.9715	Hannan-Quinn criter.	30.31943	
Durbin-Watson stat	2.127194			

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.549207	0.0065
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 15:37
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.953847	0.209673	-4.549207	0.0001
C	203132.1	332117.5	0.611627	0.5468
@TREND("1990")	31791.11	21030.54	1.511664	0.1442
R-squared	0.474136	Mean dependent var	45851.92	
Adjusted R-squared	0.428408	S.D. dependent var	1018381.	
S.E. of regression	769933.8	Akaike info criterion	30.05416	
Sum squared resid	1.36E+13	Schwarz criterion	30.19933	
Log likelihood	-387.7041	Hannan-Quinn criter.	30.09597	
F-statistic	10.36876	Durbin-Watson stat	1.969737	
Prob(F-statistic)	0.000617			

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.185038	0.0033
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.862232	0.206027	-4.185038	0.0003
C	604721.7	204581.8	2.955892	0.0069
R-squared	0.421889	Mean dependent var	45851.92	
Adjusted R-squared	0.397801	S.D. dependent var	1018381.	
S.E. of regression	790278.8	Akaike info criterion	30.07196	
Sum squared resid	1.50E+13	Schwarz criterion	30.16874	
Log likelihood	-388.9355	Hannan-Quinn criter.	30.09983	
F-statistic	17.51454	Durbin-Watson stat	1.941036	
Prob(F-statistic)	0.000330			

السلسلة PIBA

Null Hypothesis: D(PIBA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.875070	0.8918
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBA(-1))	0.105608	0.120685	0.875070	0.3914
D(PIBA(-1),2)	-0.926316	0.219046	-4.228872	0.0004
D(PIBA(-2),2)	-0.555145	0.199137	-2.787759	0.0110
R-squared	0.489876	Mean dependent var	7330.000	
Adjusted R-squared	0.441293	S.D. dependent var	76489.49	
S.E. of regression	57173.38	Akaike info criterion	24.86203	
Sum squared resid	6.86E+10	Schwarz criterion	25.00929	
Log likelihood	-295.3444	Hannan-Quinn criter.	24.90110	
Durbin-Watson stat	2.006717			

Null Hypothesis: D(PIBA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.310195	0.9096
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 15:50
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBA(-1))	-0.059090	0.190493	-0.310195	0.7596
D(PIBA(-1),2)	-0.820355	0.237697	-3.451263	0.0025
D(PIBA(-2),2)	-0.510950	0.201952	-2.530061	0.0199
C	20836.91	18717.01	1.113261	0.2788
R-squared	0.519643	Mean dependent var	7330.000	
Adjusted R-squared	0.447589	S.D. dependent var	76489.49	
S.E. of regression	56850.32	Akaike info criterion	24.88524	
Sum squared resid	6.46E+10	Schwarz criterion	25.08159	
Log likelihood	-294.6229	Hannan-Quinn criter.	24.93733	
F-statistic	7.211887	Durbin-Watson stat	2.010522	
Prob(F-statistic)	0.001815			

Null Hypothesis: D(PIBA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.851449	0.0033
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/19 Time: 15:46
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBA(-1))	-0.999798	0.206082	-4.851449	0.0001
C	-26335.61	23803.01	-1.106399	0.2800
@TREND("1990")	7734.470	2081.744	3.715380	0.0011
R-squared	0.506351	Mean dependent var	5923.846	
Adjusted R-squared	0.463425	S.D. dependent var	73943.75	
S.E. of regression	54164.76	Akaike info criterion	24.74562	
Sum squared resid	6.75E+10	Schwarz criterion	24.89078	
Log likelihood	-318.6930	Hannan-Quinn criter.	24.78742	
F-statistic	11.79589	Durbin-Watson stat	2.026312	
Prob(F-statistic)	0.000298			

السلسلة SAU

Null Hypothesis: D(SAU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.766478	0.0737
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607458	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SAU,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 10:16
Sample (adjusted): 1998 2017
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAU(-1))	-0.286347	0.150778	-1.766478	0.1008
D(SAU(-1),2)	0.041472	0.216821	0.191272	0.8513
D(SAU(-2),2)	-0.332602	0.205430	-1.619054	0.1294
D(SAU(-3),2)	-0.199161	0.160741	-1.239018	0.2372
D(SAU(-4),2)	-0.458225	0.122417	-3.743153	0.0025
D(SAU(-5),2)	0.098147	0.091941	1.067498	0.3052
D(SAU(-6),2)	-0.247967	0.095907	-2.585497	0.0226
R-squared	0.871775	Mean dependent var	-5.510000	
Adjusted R-squared	0.812594	S.D. dependent var	35.47528	
S.E. of regression	15.35740	Akaike info criterion	8.570289	
Sum squared resid	3069.048	Schwarz criterion	8.918796	
Log likelihood	-78.70289	Hannan-Quinn criter.	8.638321	
Durbin-Watson stat	1.681196			

Null Hypothesis: D(SAU) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.586272	0.4708
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SAU,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 10:26
Sample (adjusted): 1998 2017
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAU(-1))	-0.574528	0.362188	-1.586272	0.1387
D(SAU(-1),2)	0.258254	0.317822	0.812575	0.4323
D(SAU(-2),2)	-0.109239	0.315367	-0.346386	0.7351
D(SAU(-3),2)	-0.029892	0.242351	-0.123340	0.9039
D(SAU(-4),2)	-0.343118	0.173859	-1.973540	0.0719
D(SAU(-5),2)	0.128735	0.097978	1.313917	0.2134
D(SAU(-6),2)	-0.210253	0.104434	-2.013255	0.0671
C	8.321133	8.882784	0.936771	0.3673
R-squared	0.880513	Mean dependent var	-5.510000	
Adjusted R-squared	0.810812	S.D. dependent var	35.47528	
S.E. of regression	15.43025	Akaike info criterion	8.599711	
Sum squared resid	2857.112	Schwarz criterion	8.998004	
Log likelihood	-77.99711	Hannan-Quinn criter.	8.677462	
F-statistic	12.63272	Durbin-Watson stat	1.50211	
Prob(F-statistic)	0.000111			

Null Hypothesis: D(SAU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.516334	0.0634
Test critical values:		
1% level	-4.457895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SAU,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 10:29
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAU(-1))	-1.564093	0.444808	-3.516334	0.0038
D(SAU(-1),2)	0.919804	0.402498	2.285239	0.0397
D(SAU(-2),2)	0.723395	0.279289	2.590126	0.0224
D(SAU(-3),2)	0.513091	0.192717	2.662407	0.0195
D(SAU(-4),2)	-0.001472	0.112512	-0.013085	0.9898
D(SAU(-5),2)	0.276556	0.093971	2.944044	0.0114
D(SAU(-6),2)	70.42800	24.54521	2.869318	0.0132
@TREND("1990")	-2.154525	0.887658	-2.427201	0.0305
R-squared	0.925561	Mean dependent var	-0.104762	
Adjusted R-squared	0.885478	S.D. dependent var	42.63374	
S.E. of regression	14.39390	Akaike info criterion	8.453818	
Sum squared resid	2693.396	Schwarz criterion	8.851731	
Log likelihood	-80.76509	Hannan-Quinn criter.	8.540175	
F-statistic	23.09123	Durbin-Watson stat	1.783929	
Prob(F-statistic)	0.000002			

السلسلة L

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.653685	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(L(-1))	-1.434997	0.187491	-7.653685	0.0000
R-squared	0.700601	Mean dependent var	9.346154	
Adjusted R-squared	0.700601	S.D. dependent var	311.2225	
S.E. of regression	170.2928	Akaike info criterion	13.15062	
Sum squared resid	724990.7	Schwarz criterion	13.19901	
Log likelihood	-169.9580	Hannan-Quinn criter.	13.16455	
Durbin-Watson stat	1.829075			

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.496531	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(L(-1))	-1.434542	0.191361	-7.496531	0.0000
C	3.607986	34.08648	0.105848	0.9166
R-squared	0.700741	Mean dependent var	9.346154	
Adjusted R-squared	0.688271	S.D. dependent var	311.2225	
S.E. of regression	173.7638	Akaike info criterion	13.22707	
Sum squared resid	724652.4	Schwarz criterion	13.32385	
Log likelihood	-169.9520	Hannan-Quinn criter.	13.25494	
F-statistic	56.19798	Durbin-Watson stat	1.830874	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.393158	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.356088	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 10:34
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(L(-1))	-1.448817	0.195967	-7.393158	0.0000
C	40.42922	75.72951	0.533864	0.5986
@TREND("1990")	-2.543334	4.653096	-0.546590	0.5899
R-squared	0.704578	Mean dependent var	9.346154	
Adjusted R-squared	0.678889	S.D. dependent var	311.2225	
S.E. of regression	176.3593	Akaike info criterion	13.29109	
Sum squared resid	715360.2	Schwarz criterion	13.43626	
Log likelihood	-169.7842	Hannan-Quinn criter.	13.33289	
F-statistic	27.42737	Durbin-Watson stat	1.827025	
Prob(F-statistic)	0.000001			

السلسلة IG

Null Hypothesis: D(IG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.336366	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IG,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:58
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IG(-1))	-1.114940	0.208932	-5.336366	0.0000
R-squared	0.531690	Mean dependent var	-4636.635	
Adjusted R-squared	0.531690	S.D. dependent var	113100.7	
S.E. of regression	77398.38	Akaike info criterion	25.38902	
Sum squared resid	1.50E+11	Schwarz criterion	25.43741	
Log likelihood	-329.0573	Hannan-Quinn criter.	25.40296	
Durbin-Watson stat	1.974953			

Null Hypothesis: D(IG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.024542	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IG,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 13:59
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IG(-1))	-1.629379	0.324284	-5.024542	0.0000
D(IG(-1),2)	0.424498	0.212026	2.002104	0.0578
C	12922.31	15562.72	0.830337	0.4153
R-squared	0.606924	Mean dependent var	-4898.900	
Adjusted R-squared	0.571190	S.D. dependent var	115424.9	
S.E. of regression	75584.36	Akaike info criterion	25.41605	
Sum squared resid	1.26E+11	Schwarz criterion	25.56232	
Log likelihood	-314.7007	Hannan-Quinn criter.	25.45662	
F-statistic	16.98441	Durbin-Watson stat	1.834970	
Prob(F-statistic)	0.000035			

Null Hypothesis: D(IG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.956109	0.0028
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.280654	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IG,2)
Method: Least Squares
Date: 12/29/19 Time: 14:08
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IG(-1))	-1.627349	0.328352	-4.956109	0.0001
D(IG(-1),2)	0.419666	0.214795	1.953802	0.0642
C	34505.92	35509.74	0.971731	0.3422
@TREND("1990")	-1440.908	2124.425	-0.678258	0.5050
R-squared	0.615350	Mean dependent var	-4898.900	
Adjusted R-squared	0.560400	S.D. dependent var	115424.9	
S.E. of regression	76529.36	Akaike info criterion	25.47438	
Sum squared resid	1.23E+11	Schwarz criterion	25.66940	
Log likelihood	-314.4298	Hannan-Quinn criter.	25.52847	
F-statistic	11.19838	Durbin-Watson stat	1.868151	
Prob(F-statistic)	0.000134			

السلسلة CR

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.008355	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR,2)
Method: Least Squares
Date: 02/19/20 Time: 22:40
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1))	-1.022024	0.204064	-5.008355	0.0000
C	822.7243	6339.116	0.129785	0.8978
R-squared	0.511038	Mean dependent var	33.31615	
Adjusted R-squared	0.490665	S.D. dependent var	45277.18	
S.E. of regression	32313.28	Akaike info criterion	23.67815	
Sum squared resid	2.51E+10	Schwarz criterion	23.77492	
Log likelihood	-305.8159	Hannan-Quinn criter.	23.70602	
F-statistic	25.08362	Durbin-Watson stat	1.995428	
Prob(F-statistic)	0.000041			

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.066640	0.0020
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR,2)
Method: Least Squares
Date: 02/19/20 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1))	-1.053642	0.207957	-5.066640	0.0000
C	12005.30	14039.12	0.855132	0.4013
@TREND("1990")	-769.5279	861.0739	-0.893684	0.3807
R-squared	0.527448	Mean dependent var	33.31615	
Adjusted R-squared	0.488356	S.D. dependent var	45277.18	
S.E. of regression	32449.67	Akaike info criterion	23.72094	
Sum squared resid	2.42E+10	Schwarz criterion	23.86610	
Log likelihood	-305.3722	Hannan-Quinn criter.	23.76274	
F-statistic	12.83594	Durbin-Watson stat	1.995000	
Prob(F-statistic)	0.000180			

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.108125	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR,2)
Method: Least Squares
Date: 02/19/20 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CR(-1))	-1.021365	0.199949	-5.108125	0.0000
R-squared	0.510695	Mean dependent var	33.31615	
Adjusted R-squared	0.510695	S.D. dependent var	45277.18	
S.E. of regression	31671.53	Akaike info criterion	23.60193	
Sum squared resid	2.51E+10	Schwarz criterion	23.65031	
Log likelihood	-305.8250	Hannan-Quinn criter.	23.61586	
Durbin-Watson stat	1.995484			

الملحق رقم (03) نتائج اختبار bound test

ARDL Bounds Test

Date: 02/17/21 Time: 21:14

Sample: 1992 2017

Included observations: 26

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.835449	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

الملحق (4): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIB
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 2, 2)
Date: 02/17/21 Time: 21:19
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBA)	3.870275	0.819315	4.723795	0.0004
D(IGA)	1.526187	1.929302	0.791057	0.4431
D(IGA(-1))	-11.074016	1.817897	-6.091662	0.0000
D(CR)	-9.498216	4.408690	-2.154431	0.0505
D(L)	-773.5769...	651.969710	-1.186523	0.2566
D(L(-1))	-1938.077...	690.864469	-2.805293	0.0149
D(SAU)	4400.137...	2218.578735	1.983314	0.0689
D(SAU(-1))	-2013.732...	1366.016081	-1.474165	0.1642
CointEq(-1)	-0.775862	0.128611	-6.032619	0.0000

Cointeq = PIB - (4.9884*PIBA + 14.6635*IGA -12.2421*CR + 3515.0137*L + 8036.7453*SAU -67107730.6678)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBA	4.988354	0.567736	8.786399	0.0000
IGA	14.663454	2.985752	4.911143	0.0003
CR	-12.242142	5.426607	-2.255948	0.0419
L	3515.013...	1038.478677	3.384772	0.0049
SAU	8036.745...	2298.691156	3.496227	0.0039
C	-6710773...	18102955....	-3.707004	0.0026

الملحق (05): نتائج الاختبارات التشخيصية

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

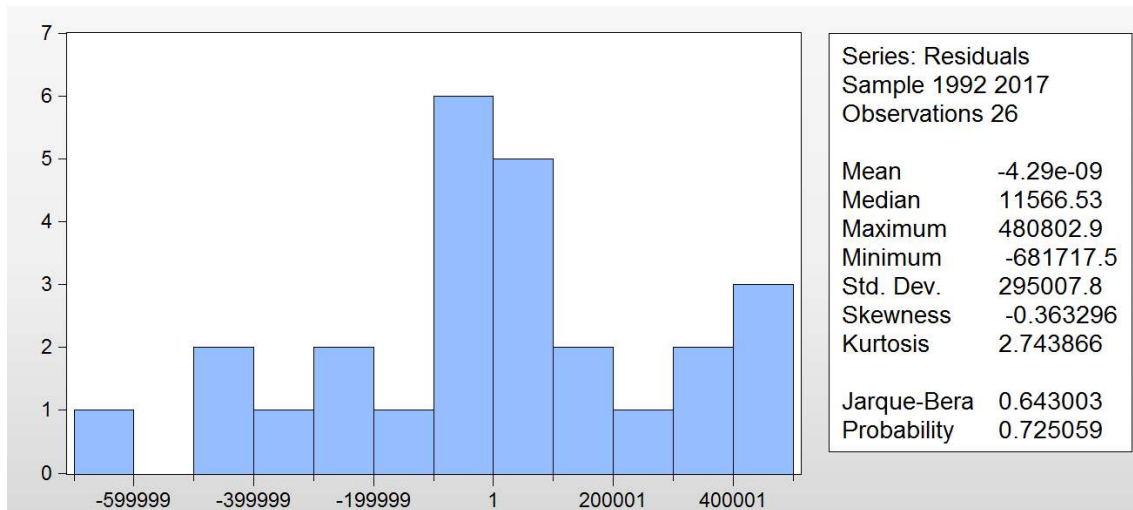
F-statistic	0.212975	Prob. F(1,12)	0.6527
Obs*R-squared	0.453399	Prob. Chi-Square(1)	0.5007

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.522302	Prob. F(1,23)	0.4771
Obs*R-squared	0.555113	Prob. Chi-Square(1)	0.4562

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



Résumé

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'étudier l'impact de l'investissement agricole sur la croissance économique exprimé en PIB en Algérie pendant la période (1990-2017), à cet effet nous avons analysé la réalité de l'investissement agricole en Algérie et sa contribution au développement de l'économie nationale, en suite on a essayé de construire un modèle standard pour estimer la relation à court et long terme en utilisant le modèle ARDL.

Les résultats indiquent que l'investissement agricole contribue à la croissance économique, mais cette contribution est faible par rapport aux constituants du secteur agricole, les résultats indiquent aussi que il existe une relation à long terme entre l'investissement agricole et la croissance économique.

Mot clé :

Croissance économique, investissement agricole, modèle ARDL, Algérie